

مشروع قانون المالية لسنة  
2026



مذكرة تقديم



# مذكرة تقديم



"...لقد حان الوقت لإحداث نقلة حقيقية، في التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية .

لذلك ندعو إلى الانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية، إلى مقارنة للتنمية المجالية المندمجة .

هدفنا أن تشمل ثمار التقدم والتنمية كل المواطنين، في جميع المناطق والجهات، دون تمييز أو إقصاء.

ولهذه الغاية، وجهنا الحكومة لاعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية، يركز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية.

وينبغي أن تقوم هذه البرامج، على توحيد جهود مختلف الفاعلين، حول أولويات واضحة، ومشاريع ذات تأثير ملموس، تهتم على وجه الخصوص:

- أولا: دعم التشغيل، عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية الجهوية، وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلي؛

- ثانيا: تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالي التربية والتعليم، والرعاية الصحية، بما يصون كرامة المواطن، ويكرس العدالة المجالية؛

- ثالثا: اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية، في ظل تزايد حدة الإجهاد المائي وتغير المناخ؛

- رابعا: إطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج، في انسجام مع المشاريع الوطنية الكبرى، التي تعرفها البلاد..."

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه

جلالة الملك بتاريخ 29 يوليوز 2025 بمناسبة عيد العرش.

"...وإضافة إلى توجيهاتنا في خطاب العرش، بخصوص التنمية الترابية، ندعو للتركيز أيضا على القضايا التالية:

- أولا: إعطاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة، بما يراعي خصوصياتها، وطبيعة حاجياتها، وخاصة مناطق الجبال والواحات.

فلا يمكن تحقيق التنمية الترابية المنسجمة، بدون تكامل وتضامن فعلي بين المناطق والجهات.

وقد أصبح من الضروري، إعادة النظر في تنمية المناطق الجبلية، التي تغطي 30% من التراب الوطني، وتمكينها من سياسة عمومية مندمجة تراعي خصوصياتها، ومؤهلاتها الكثيرة.

- ثانيا: تفعيل الأمتل والجاد، لآليات التنمية المستدامة للسواحل الوطنية، بما في ذلك القانون المتعلق بالساحل، والمخطط الوطني للساحل.

وذلك بما يساهم في تحقيق التوازن الضروري، بين التنمية المتسارعة لهذه الفضاءات، ومتطلبات حمايتها وتثمين مؤهلاتها الكبيرة، ضمن اقتصاد بحري وطني، يخلق الثروة وفرص الشغل.

- ثالثا: توسيع نطاق برنامج المراكز القروية الناشئة، باعتبارها آلية ملائمة، لتدبير التوسع الحضري، والتخفيف من آثاره السلبية.

ومن شأن هذه المراكز الناشئة كذلك، أن تشكل حلقة فعالة، في تقريب الخدمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، من المواطنين بالعالم القروي..."

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك بتاريخ 10 أكتوبر

2025 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من

الولاية التشريعية الحادية عشرة



مدخل عام

1

الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2026

6

1.1. الإطار المرجعي

6

1.1.1. التوجهات الملكية السامية

6

2.1.1. البرنامج الحكومي برسم الفترة 2021-2026

8

2.1. التوجهات العامة

8

الباب الثاني: المعطيات المرقمة

11

1.1. بنية ميزانية الدولة

11

2.1. النفقات

13

1.2.1. نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)

13

1.1.2.1. نفقات التسيير

14

2.1.2.1. نفقات الاستثمار

17

3.1.2.1. النفقات المتعلقة بفوائد و عمولات الدين العمومي

18

2.2.1. نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

18

3.2.1. نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة

19

4.2.1. النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل

19

3.1. الموارد

20

1.3.1. موارد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل)

20

1.1.3.1. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

21

2.1.3.1. الضرائب غير المباشرة

21

3.1.3.1. الرسوم الجمركية

22

4.1.3.1. رسوم التسجيل والتمير

22

5.1.3.1. عائدات أملاك الدولة

22

6.1.3.1. حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة

22

7.1.3.1. حصيلة تفويت مساهمات الدولة

23

8.1.3.1. موارد مختلفة

23

2.3.1. موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

23

3.3.1. موارد الحسابات الخصوصية للخزينة

23

4.3.1. موارد القروض المتوسطة و الطويلة الأجل

23

4.1. الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية

24



89	2.3.iii. دعم القدرة الشرائية للمواطنين
89	1.2.3.iii. مواصلة تدابير مواجهة تداعيات الظرفية الوطنية والدولية على القدرة الشرائية للمواطنين
90	2.2.3.iii. الحوار الاجتماعي: مكتسبات هامة في مسار تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية
92	3.3.iii. برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز : حصيلة الإنجازات
94	4.3.iii. مواصلة تنزيل برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة
94	5.3.iii. تعزيز العرض السكني وضمان ظروف عيش لائقة
97	6.3.iii. تعزيز المساواة ودعم البرامج المخصصة للأسرة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة
98	7.3.iii. مواكبة مغاربة العالم
99	8.3.iii. تشجيع الثقافة والإعلام
101	9.3.iii. مواصلة تنفيذ السياسات الاجتماعية الأخرى
101	1.9.3.iii. النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني
102	2.9.3.iii. النهوض بالشباب
102	3.9.3.iii. تشجيع الرياضة
104	4.9.3.iii. إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء
104	5.9.3.iii. دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
105	4.iii. مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية
106	1.4.iii. مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى
106	1.1.4.iii. إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية
107	2.1.4.iii. مواصلة إصلاح الإدارة
109	3.1.4.iii. مواصلة تنزيل اللاتمركز الإداري
110	4.1.4.iii. إصلاح العدالة
111	5.1.4.iii. مواصلة تنزيل الإصلاحات الكبرى الأخرى
117	2.4.iii. الحفاظ على استدامة المالية العمومية
118	1.2.4.iii. توطيد الإصلاحات المرتبطة بالمالية العمومية
121	2.2.4.iii. استعادة التوازن الميزانياتي
124	3.2.4.iii. استعادة التوازنات الخارجية



## مدخل عام

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026 في سياق دولي يطبعه عدم اليقين، والنمو المتباطئ للاقتصاد العالمي الذي يعرف صعوبة في استعادة عافيته بشكل تام، حيث أن معدلات النمو المتوقعة برسم سنتي 2025 و2026 التي تقدر على التوالي بـ 3,2% و3,1%، تبقى غير كافية لاستعادة النشاط الاقتصادي لمستواه المعهود، تحت تأثير تصاعد بؤر التوتر الجيوسياسية وتراجع التجارة العالمية بفعل الإجراءات الحمائية.

في ظل هذه الظروف الصعبة وتحولاتها العميقة، أظهر المغرب صمودا كبيرا، بفضل المسار الإصلاحى الذي تبناه خلال السنوات الأخيرة، بنفَس تطبعه الإرادة القوية، والتقدم المتواصل في العديد من الأوراش المهيكلية الكبرى. وقد تعززت هذه الدينامية، المستلهمة من التوجهات الملكية السامية، من خلال التنوع التدريجي لمحركات نمو الاقتصاد الوطني، الذي يقوم إلى جانب تحديث القطاعات الإنتاجية التقليدية، على إعادة تموقع المملكة في قطاعات واعدة على مستوى التجارة الدولية. ومن شأن هذه الدينامية التي تندرج في إطار خيارات استراتيجية مدروسة بعناية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية توسيع آفاق التنمية ببلادنا وترسيخ أسس اقتصاد حديث وشامل وتنافسي.

ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني، خلال السنة الحالية، نموا بنسبة 4,8%، مدعوما بقوة الطلب الداخلي وحيوية النسيج الإنتاجي الوطني، وذلك اعتبارا للانتعاش الملحوظ الذي تعرفه الأنشطة غير الفلاحية التي أصبحت من الدعامات الهيكلية لتطور الاقتصاد الوطني. وقد سجلت هذه الأنشطة، للسنة الثالثة على التوالي، دينامية نمو متواصلة ومنتظمة بمعدلات انتقلت من 3,5% سنة 2022، إلى 3,9% سنة 2023، ثم إلى 4,8% سنة 2024، ويُتوقع أن تحافظ على منحائها الإيجابي بنسبة 4,8% برسم سنة 2025.

وقد تعزز هذا التحول بفضل مؤشرات ظرفية مواتية، نتيجة ارتفاع مداخيل الأسفار التي بلغت 87,6 مليار درهم عند متم شهر غشت 2025، مقابل 76,6 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2024. كما عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبلادنا نفس المنحى بارتفاع ملحوظ لتبلغ برسم الأشهر الثمانية الأولى من السنة الحالية 39,3 مليار درهم، بزيادة تقدر بـ 43,4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024. كما بلغت الأصول الاحتياطية الرسمية، بتاريخ 03 أكتوبر 2025، ما يعادل 421,4 مليار درهم، بزيادة تقدر بـ 14,8% مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2024. وقد واكب هذه النتائج الاقتصادية المشجعة التحكم التدريجي في عجز الميزانية الذي تراجع من 5,5% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2021 إلى 3,8% سنة 2024، قبل أن يستقر في حدود 3,5% سنة 2025. كما يُتوقع تراجع معدل مديونية الخزينة من 67,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024 إلى 67,4% سنة 2025. ويعود الفضل في تواصل تعزيز الانضباط الميزانياتي إلى التحسن الملحوظ الذي تعرفه، على وجه الخصوص، الموارد الضريبية، حيث سجلت ارتفاعا بما يعادل 34 مليار درهم عند متم شهر شتنبر من السنة الحالية، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024، لتبلغ 258,1 مليار درهم، وذلك موازاة مع التحكم الجيد في النفقات.

ويأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026 لتعزيز هذه الدينامية الإيجابية، ولترجمة التوجهات الملكية السامية الواردة على الخصوص في خطابي جلالته بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2025، وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة للولاية الحادية عشر بتاريخ 10 أكتوبر 2025. كما يشكل هذا المشروع نقطة تحول حقيقية لتسريع مسار التنمية متعددة الأبعاد الذي تعرفه المملكة وتعزيز جاذبيتها بشكل مستدام، وذلك من خلال تنزيل مختلف الإصلاحات الهيكلية والقطاعية. وفي ضوء التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، يؤسس هذا المشروع لمعالم مرحلة جديدة،

يتكامل فيها النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية مع الإنصاف الترابي وذلك لتكريس مسار الإقلاع الذي انخرط فيه المغرب بشكل لا رجعة فيه.

وفي ضوء هذه الدينامية، تعترم الحكومة، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، اتخاذ كل الوسائل الكفيلة لتوظيف المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة، رغم التحديات الكبيرة التي تفرضها التحولات المتلاحقة للسياق الاقتصادي العالمي. وسيتم في هذا الإطار، تكثيف الجهود لتحديث البنيات التحتية، ولتنزيل الاستراتيجيات القطاعية، موازاة مع الارتقاء بقطاعي الصناعة والخدمات، وإعطاء دفعة قوية للبعد الترابي للاستثمارات المنتجة، ذات الأثر القوي على التشغيل، والتي من شأنها تعزيز موقع المغرب في سلاسل القيمة العالمية بشكل مستدام.

ولهذه الغاية، سيتم إيلاء عناية خاصة لمواصلة تنزيل المشاريع الكبرى، لا سيما تلك التي تهتم تطوير البنيات التحتية المتعلقة بقطاعات الطرق، والسكك الحديدية، والنقل الجوي والبحري، والسياحة وكذا الرقمنة. وستتم مواكبة هذه الدينامية التي تقوم، أساسا، على مواصلة تعبئة الاستثمار العمومي، وتعزيز أثره على الإدماج الاجتماعي والترابي، بسياسة مُحكمة لتحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وذلك من أجل تجاوز المعوقات التي تحول دون الرفع من مساهمة القطاع الخاص بشكل فعال في تعزيز النشاط الاقتصادي الوطني.

ويقتضي هذا التوجه نحو التطوير الفعال لآليات تحفيز الاستثمار الخاص، تكريس إطار استثماري جاذب، يقوم أساسا على وضع آليات لدعم المقاولات والمشاريع الاستراتيجية، وتحسين مناخ الأعمال، ومواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، إلى جانب تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار. كما ستتم مواكبة هذه الأوراش الهيكلية بتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع التمويلات المبتكرة، بما يضمن تكاملا أمثل بين هذين القطاعين ويحقق نموا أكبر وتنمية شاملة ومنصفة، تندجم مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله. وسيتم وفق هذا المنظور، إيلاء عناية خاصة لدعم الاستثمار الخاص وإعادة هيكلة التدخل العمومي في القطاع الفلاحي، من خلال توجيه هذا الدعم نحو المجالات الأكثر تنافسية، وذلك لتعزيز تموقع بلادنا على مستوى سوق صادرات الصناعة الغذائية، وتعزيز صمود الفلاحة الوطنية بشكل مستدام أمام التغيرات المناخية.

وانسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، يأتي تعزيز التصنيع في صميم الأوراش التي تحظى بالأولوية في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026، وذلك بالنظر للدور المحوري الذي تلعبه الصناعة كرافعة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهو ما يجعلها مصدرا مهما للتشغيل. وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تعزيز صلابة النسيج الإنتاجي والعمل على النهوض بصناعة حديثة ومستدامة وشمولية وتنافسية، وذلك وفق طموح يهدف إلى الحفاظ على المكتسبات ومضاعفتها، مدعومة في ذلك بالتقدم الملموس الذي تم تحقيقه لاسيما في قطاعات السيارات، والكهرباء والإلكترونيات، والطيران وكذا الصناعة الصيدلانية.

وسيتم وفق هذه الرؤية، اتخاذ عدة تدابير تقوم أساسا على تشجيع الابتكار، والبحث والتطوير، واثمين الرأسمال البشري، بما يضمن تحقيق قفزة نوعية في مسار التصنيع بالمملكة. وستمكن هذه الدينامية من التدارك السريع لفوارق التنمية الترابية والاستفادة من الفرص التي تتيحها التحولات الصناعية العالمية الحالية. وامتدادا لهذا التوجه، تقوم خارطة الطريق للتجارة الخارجية 2025-2027، التي تم الشروع في تنزيلها، على تحفيز الصادرات الوطنية بشكل فعال ومبتكر، وذلك بهدف تعزيز اندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية وتكريس مكانته كمنصة صناعية وتجارية مرجعية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وموازة مع ذلك، يتم بذل جهود مكثفة لرفع تحدي الأمن الطاقى، باعتباره أحد الأوراش ذات الأولوية التي تحظى بالعناية السامية لصاحب الجلالة نصره الله. وفي هذا الإطار تم التركيز، بشكل خاص، على مواصلة الانتقال نحو الطاقات النظيفة كخيار لا محيد عنه لمواجهة الأزمة العالمية المرتبطة بالطاقة والمناخ. وفي هذا الصدد، وموازة مع تنزيل خارطة الطريق للغاز الطبيعي، الموجهة لتكثيف استعمال هذه المادة في إنتاج الطاقة، يتم العمل على تطوير بنية تحتية مرنة تتلاءم مع الطاقات الخالية من الكربون كالهيدروجين الأخضر. وتُمكن هذه المنظومة الشاملة التي تجمع بين تنويع الموارد، والابتكار التكنولوجي، واحترام الالتزامات المناخية، من تعزيز مكانة بلادنا بشكل مستدام كاققتصاد تنافسي خال من الكربون خلال العقود القادمة. وفي نفس السياق، واعتبارا للطفرة الاستثنائية التي تعرفها السياحة ببلادنا، والتي تجسدت في استقبال ما يعادل 15 مليون زائر على مستوى نقاط العبور الحدودية إلى غاية متم شتنبر 2025، بزيادة تقدر بـ 14% على أساس سنوي، ستواصل الحكومة تنزيل التدابير الرامية إلى تحفيز القطاع السياحي، وملاءمته بشكل أفضل مع التوجهات الجديدة للسوق. وسيتم موازة مع ذلك، إيلاء عناية خاصة للرفع من وتيرة تطور الاقتصاد الرقمي، على مستوى الخدمات العمومية وكذا المقاولات الوطنية، عبر مواصلة تفعيل الآليات التي تم اعتمادها لهذا الغرض، والمتعلقة أساسا بالفعالية العملية، والتقليص من التكاليف، وتعزيز التنافسية على مستوى الأسواق الدولية وتسهيل الولوج للخدمات.

ومواكبة للأوراش الكبرى المهيكلت التي يتم تنزيلها، يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026 لتكريس الرؤية الملكية التي تروم إحداث دينامية جديدة للتأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية وفق مقاربة للتنمية الترابية المندمجة، تضع على رأس أولوياتها إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، تركز على تلمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية.

وهكذا، سيتم الاعتماد في تنزيل هذه البرامج، على توطين الاستثمارات على المستوى الترابي، عبر تحويل الصلاحيات والمهام المرتبطة بها إلى المصالح اللامركزية، وكذا تنزيل برامج التنمية الجهوية التي سيتم إعدادها بناء على التشاور الموسع مع مختلف الفاعلين المعنيين على المستوى الترابي. وهو ما من شأنه تعبئة مؤهلات الجهات بشكل أمثل وتوجيهها نحو تنوع اقتصادي مستدام، بما يعزز قدرتها على الصمود، ويقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ويكرس دورها كدعامات أساسية للنمو وإنتاج الثروة، ولإحداث مناصب الشغل.

وطبقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب صاحب الجلالة الموجه بتاريخ 10 أكتوبر 2025، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، سيتم إيلاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة، لاسيما مناطق الجبال والواحات، بما يراعي خصوصياتها وطبيعتها حاجياتها. وفي إطار نفس الدينامية، ستعرف السواحل الوطنية تعبئة مكثفة من أجل تنمية متوازنة، من خلال التفعيل الأمثل والجاد لآليات التنمية المستدامة، بما في ذلك القانون المتعلق بالساحل، والمخطط الوطني للساحل. ويتمثل الرهان في هذا الصدد، في تحقيق تكامل منسجم بين تسريع تنمية هذه المناطق والحفاظ على مواردها، وذلك من أجل اقتصاد بحري حديث، مُنتج للثروة ولمناصب الشغل بشكل مستدام. كما سيتم أيضا توسيع نطاق البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة، ليكون بمثابة رافعة استراتيجية لتعزيز جاذبية المناطق القروية، بما يُمكن من الاندماج الفعلي لهذه المناطق في مسار التنمية على الصعيد الوطني، ومن ولوج المواطنين لخدمات القرب بشكل أمثل.

وموازة مع ذلك، وفي إطار المجهودات المبذولة من أجل تنمية ترابية شاملة، سيتم إيلاء عناية خاصة لتقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، من خلال الحرص على الارتقاء بالتعليم، ليس فقط لكونه من الحقوق الأساسية، بل أيضا باعتباره منطلقا نحو الشغل المنتج والمؤهل، ليجعل، وبشكل منهجي، من الرأسمال البشري محركا للتنافسية والنمو الشامل،

ويستجيب لمتطلبات القطاعات الاستراتيجية وسوق الشغل. وتحتل مواصلة إصلاح المنظومة الصحية الوطنية مكانة مركزية في هذه الدينامية، وذلك بهدف تمكين كل المواطنين من الولوج المنصف لخدمات صحية ذات جودة، عبر تعزيز تأهيل العرض الصحي، واثمين الموارد البشرية، إضافة إلى تطوير خدمات صحية للقرب.

وموازاة مع ذلك، فإن التقائية السياسات العمومية على الصعيدين القطاعي والترابي، الرامية إلى تحقيق هدف مشترك يركز على التأهيل الترابي المندمج، لا يمكن تجسيدها في غياب تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية، وهو ما أصبح ضرورة ملحة، حيث أن هذه الأولوية، التي تضمن الكرامة للمواطنين والعدالة المجالية المنصفة، أضحت توجه تدخل الدولة نحو مواصلة بناء وتحديث البنيات التحتية المائية، واعتماد تقنيات تحلية مياه البحر والربط بين الأحواض، من أجل التأمين المستدام للتزويد بالماء، ودعم الديناميات الإنتاجية على الصعيد الوطني.

وتواكب هذه المقاربة، التي تم إطلاقها للتأهيل الترابي المندمج، عناية خاصة لتحفيز التشغيل. وسيتم في هذا الصدد، اتخاذ تدابير لدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، باعتبارها آليات محورية لإحداث مناصب الشغل وتنشيط النسيج الإنتاجي الوطني. كما ستكثف الحكومة جهودها لإدماج الشباب والنساء في سوق الشغل، عبر الرفع من فعالية البرامج النشيطة للتشغيل، واثمين آلية التكوين بالتدرج، وتطوير التكوين بالتناوب، إضافة إلى تعزيز الربط بين أسلاك التربية الوطنية، والتكوين المهني والتعليم العالي، موازاة مع مواصلة التدابير الرامية إلى التخفيف من وقع الجفاف على التشغيل بالمجال القروي، والحد من فقدان مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي.

كما يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026، ليؤكد التزام الحكومة بتقوية أدائها وتكثيف جهودها لمواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية، وذلك عبر مضاعفة الجهود لضمان استمرار التقدم في تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، حيث ستعرف سنة 2026 توطيد المسار الإيجابي الذي يعرفه تنزيل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الذي أصبح يشمل 88% من الساكنة. وموازاة مع ذلك، سيتم التفعيل الناجع للسجل الاجتماعي الموحد من استهداف أكثر دقة للفئات المعوزة، ومن تدبير أكثر شفافية للدعم الاجتماعي المباشر، الذي تستفيد منه حاليا حوالي 4 ملايين أسرة. سيتم في نفس الصدد، توجيه الجهود العمومية نحو تنزيل المحورين المتبقيين من هذا الورش، طبقا للقانون-الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، والمتمثلين في توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل.

وستحرص الحكومة أيضا على مواصلة دعم القدرة الشرائية للأسر، التي تمت ترجمتها، إلى حد الآن، خصوصا من خلال تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي، بتكلفة مالية إجمالية تقدر بـ 49,25 مليار درهم في أفق سنة 2027، وأيضا عبر دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح اللين، ودعم مهنيي نقل الأشخاص والبضائع، وكذا دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل تغطية الكلفة العالية لإنتاج الكهرباء وتفادي تأثيرها على الأسر، إضافة إلى اتخاذ تدابير جبائية وجمركية ذات طابع اجتماعي والتي تنص على إعفاء بعض المنتجات الأساسية واسعة الاستهلاك كالأدوية، وكذا دعم المدخلات الفلاحية ومستلزمات الأعلاف الحيوانية، وذلك لتقوية دعم الفلاحين والحفاظ على الرأسمال النباتي والحيواني، وإعادة تشكيل القطيع الوطني.

ومن جانب آخر، ستواصل الحكومة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، مع الحرص على مواصلة الدعم المباشر للأسر لإعادة إسكان المتضررين، وكذا إعادة تأهيل البنيات التحتية المتضررة. وقد مكنت المجهودات المالية المبذولة إلى غاية 29 شتنبر 2025 من تعبئة مبلغ إجمالي يفوق 15,5 مليار درهم.

وإلى جانب تكريس مرتكزات الدولة الاجتماعية، ستتم مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية، حيث تولي الحكومة الأولوية لإصلاح المنظومة القضائية، بهدف تعزيز دولة الحق والقانون، مع الحرص على التنزيل التدريجي لمشروع الانتقال الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها. كما سيتواصل تفعيل مختلف الأوراش المرتبطة بإصلاح الإدارة، خصوصا فيما يتعلق بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر ورقمنتها. وستعمل الحكومة كذلك، على تعبئة كل الموارد اللازمة لإنجاح ورش اللاتمركز الإداري، وتسريع تنزيل الجهوية المتقدمة، وذلك بغية ضمان الفعالية وجودة الخدمات المقدمة.

وموازاة مع ذلك، تلتزم الحكومة باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهة التحديات الظرفية وتعبئة هوامش مالية جديدة، بما يُمكن من تمويل مختلف المشاريع الإصلاحية والتنموية التي انخرطت فيها بلادنا، وذلك عبر تحديث الإطار التنظيمي والمؤسسي الوطني، لا سيما مواصلة تنزيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، والقانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، وتنويع وسائل التمويل، وتحسين تدبير المحفظة العمومية، إضافة إلى مواصلة إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك طبقا للتوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة.

ومن خلال تنزيل الأولويات سالفة الذكر، يُتوقع تسجيل معدل نمو بـ 4,6% خلال سنة 2026، مع تقليص عجز الميزانية المتوقعة بـ 0,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بسنة 2025، حيث يتوقع أن يستقر في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2026. وتعتمد هذه التوقعات على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالسياق الوطني، واللايقين الذي لازال يلقي بظلاله على تطور الظرفية لدى أهم شركائنا التجاريين، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيراتها على دينامية النشاط الاقتصادي الوطني. وتُحدد هذه الفرضيات محصول الحبوب في 70 مليون قنطار، ومتوسط سعر غاز البوتان في 500 دولار للطن.

# الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2026

## 1.1. الإطار المرجعي

تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026 بناء على التوجهات الملكية السامية الواردة في خطابي جلالة الملك نصره الله بمناسبة كل من عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025، وافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة للولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 10 أكتوبر 2025.

ويرتكز هذا المشروع أيضا على التزامات الحكومة المتضمنة في برنامجها للفترة 2021-2026، تماشيا مع الرؤية الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد.

### 1.1.1. التوجهات الملكية السامية

أكد جلالته الملك نصره الله في خطابه السامي الذي ألقاه بتاريخ 29 يوليوز 2025، بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتوليته عرش أسلافه الميامين، أنه يعمل على بناء مغرب متقدم موحد ومتضامن، من خلال النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية الشاملة، مع الحرص على تعزيز مكانة بلادنا ضمن نادي الدول الصاعدة. حيث ذكر جلالته بالإنجازات التي حققها بلادنا، وأكد بهذه المناسبة على:

◀ تعزيز مقومات الصعود الاقتصادي والاجتماعي وبناء اقتصاد تنافسي، أكثر تنوعا وانفتاحا وذلك في إطار ماكرو-اقتصادي سليم ومستقر. حيث أنه رغم توالي سنوات الجفاف وتفاقم الأزمات الدولية المتكررة، حافظ الاقتصاد الوطني على نسبة نمو هامة ومنتظمة خلال السنوات الأخيرة.

كما يشهد المغرب نهضة صناعية غير مسبوقة، حيث ارتفعت الصادرات الصناعية، منذ 2014 إلى الآن، بأكثر من الضعف، لاسيما تلك المرتبطة بالمهن العالمية للمغرب. وبفضل التوجهات الاستراتيجية التي وضعها المغرب، أصبحت قطاعات السيارات والطيران والطاقت المتجددة والصناعات الغذائية والسياحة تُشكل اليوم رافعة أساسية لاقتصادنا الصاعد، سواء من حيث الاستثمارات أو خلق فرص الشغل.

وفي نفس السياق، أكد جلالته الملك نصره الله بأهمية البنيات التحتية الحديثة والمتينة التي يتوفر عليها المغرب اليوم بمواصفات عالمية، وتعزيز هذه البنيات بأشغال تمديد خط القطار فائق السرعة، الرابط بين القنيطرة ومراكش، وكذا مجموعة من المشاريع الضخمة، في مجال الأمن المائي والغذائي والسيادة الطاقية لبلادنا.

كما ذكر جلالته أنه مهما بلغ مستوى التنمية الاقتصادية والبنيات التحتية، فلن يكون مرضيا إذا لم يساهم، بشكل ملموس، في تحسين ظروف عيش المواطنين. لذا، يحظى النهوض بالتنمية البشرية دوما بأهمية خاصة، من خلال تعميم الحماية الاجتماعية، وتقديم الدعم المباشر للأسر التي تستحقه. وفي هذا الإطار، دعا جلالته الملك نصره الله إلى الأخذ بعين الاعتبار، عند إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، التحولات الديموغرافية والاجتماعية والمجالية التي أبانت عنها نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

وفي نفس السياق، أكد صاحب الجلالة نصره الله أن مستوى الفقر متعدد الأبعاد، على الصعيد الوطني، سجل تراجعاً كبيراً من 11,9% سنة 2014 إلى 6,8% سنة 2024. كما تجاوز المغرب هذه السنة، عتبة مؤشر التنمية البشرية، الذي يضعه في فئة البلدان ذات "التنمية البشرية العالية". غير أنه مع الأسف، ما تزال هناك بعض المناطق، لاسيما بالعالم القروي، تعاني من مظاهر الفقر والهشاشة، بسبب النقص في البنيات التحتية والمرافق الأساسية.

◀ إعداد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة: أكد صاحب الجلالة نصره الله أنه حان الوقت لإحداث نقلة حقيقية، في التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية. وهكذا، دعا جلالته الملك نصره الله إلى الانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية، إلى مقاربة للتنمية المجالية المندمجة.

ولهذه الغاية، وجه جلالته الحكومة لاعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية، يركز على تهمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية.

وينبغي أن تقوم هذه البرامج، على توحيد جهود مختلف الفاعلين، حول أولويات واضحة، ومشاريع ذات تأثير ملموس، تهم على وجه الخصوص:

- دعم التشغيل، عبر تهمين المؤهلات الاقتصادية الجهوية، وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلي؛
- تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالي التربية والتعليم، والرعاية الصحية، بما يصون كرامة المواطن، ويكرس العدالة المجالية؛
- اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية، في ظل تزايد حدة الإجهاد المائي وتغيُّر المناخ؛
- إطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج، في انسجام مع المشاريع الوطنية الكبرى، التي تعرفها البلاد.

◀ التحضير للانتخابات التشريعية لسنة 2026: أكد جلالته الملك نصره الله على إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة، في موعدها الدستوري والقانوني العادي، وعلى ضرورة توفير المنظومة العامة، المؤطرة للانتخابات مجلس النواب، وأن تكون معتمدة ومعروفة قبل نهاية السنة الحالية.

وفي خطابه الموجه إلى البرلمان بتاريخ 10 أكتوبر 2025، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، أكد جلالته الملك دعوته إلى تسريع مسيرة المغرب الصاعد، وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية.

كما شدد جلالته الملك على ضرورة أن يستفيد الجميع، من ثمار النمو، ومن تكافؤ الفرص بين أبناء المغرب الموحد، في مختلف الحقوق، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها.

وقد ذكر جلالته الملك، بهذه المناسبة، على أن مستوى التنمية المحلية، هو المرآة التي تعكس بصدق، مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن. وفي هذا الإطار، فإن العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفوارق المجالية، ليست مجرد شعار فارغ، أو أولوية مرحلية، قد تتراجع أهميتها حسب الظروف، وإنما هي توجه استراتيجي، يجب على جميع الفاعلين الالتزام به، ورهانا مصيرياً، ينبغي أن يحكم مختلف السياسات التنموية.

وفي هذا السياق، يجب أن يتميز الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، الذي يتعين على الحكومة وضعه وفقاً للتوجهات الملكية السامية، بوتيرة أسرع وأثر أقوى. وفي هذا الصدد، حدد جلالته الملك كقضايا رئيسية ذات الأسبقية:

تشجيع المبادرات المحلية، والأنشطة الاقتصادية، وتوفير فرص الشغل للشباب، والنهوض بقطاعات التعليم والصحة، وبالتأهيل الترابي.

وامتدادا للتوجهات الواردة في خطاب العرش بشأن التنمية الترابية، شدد جلالة الملك كذلك على النقاط الثلاث التالية:

- ◀ إعطاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة، بما يراعي خصوصياتها، وطبيعة حاجياتها، وخاصة مناطق الجبال والواحات؛
- ◀ تفعيل الأمل والجاد، لآليات التنمية المستدامة للسواحل الوطنية، بما في ذلك القانون المتعلق بالساحل، والمخطط الوطني للساحل؛
- ◀ توسيع نطاق برنامج المراكز القروية الناشئة، باعتبارها آلية ملائمة، لتدبير التوسع الحضري، والتخفيف من آثاره السلبية.

## 2.1.1. البرنامج الحكومي برسم الفترة 2021-2026

يستمد برنامج الحكومة للفترة 2021-2026 مرتكزاته من التوجهات الملكية السامية ويتوافق بشكل كامل مع النموذج التنموي الجديد للمملكة. وتقوم محاوره الاستراتيجية الثلاثة على تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وتحفيز الاقتصاد الوطني المناسب لإحداث فرص الشغل، وتكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي. ويرتكز هذا البرنامج على خمسة مبادئ كبرى، ويتعلق الأمر بـ:

- ◀ ترسيخ الخيار الديمقراطي: من خلال تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، بالإضافة إلى إصلاح المنظومة القضائية؛
- ◀ مأسسة العدالة الاجتماعية: عبر العمل على بناء دولة اجتماعية حقيقية، حامية وضامنة للتوازنات الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، خصوصا عبر تفعيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية الذي يشكل حجر الزاوية في هذا المشروع المجتمعي؛
- ◀ وضع الرأسمال البشري في صميم تفعيل النموذج التنموي الجديد: عبر تحديد الأولويات في تعليم مدرسي وجامعي ذي جودة للجميع، وتكوين مهني وبحث علمي يرتكزان على النجاعة، وخدمات صحية ذات جودة، وفرص عمل كافية؛
- ◀ تركيز السياسات العمومية على صون كرامة المواطن: من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتكريس المساواة بين جميع المواطنين، وتعزيز جودة الخدمات العمومية بشكل ملموس مع ضمان ولوجها العادل للجميع؛
- ◀ توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتحسين القدرة الشرائية والادخار: من خلال اعتماد سياسات اقتصادية مندمجة وإجراءات اجتماعية ملائمة.

## 2.1. التوجهات العامة

تجسيدا للتوجهات الملكية السامية، وفي إطار تنزيل أولويات البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2026 في إطار مواصلة الإصلاحات التي تم إطلاقها، وذلك بناء على الأولويات التالية:

## ◀ توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة، من خلال:

- تعزيز إطار جاذب للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، مدعوم بتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز آليات تمويل مبتكرة؛
- التعبئة المستدامة للاستثمار العمومي من أجل مواصلة تنفيذ المشاريع المهيكلية التي تم إطلاقها، خاصة في قطاعات النقل والطاقة والماء والرقمنة والسياحة، وكذا تلك المتعلقة بالبنيات التحتية الرياضية، مع إعطاء دفعة قوية للبعد الترابي للاستثمارات الإنتاجية؛
- دعم سياسة فلاحية شمولية ومستدامة، تركز على تعزيز موقع بلادنا في سوق تصدير المنتجات الغذائية الفلاحية وتعزيز مشاريع الفلاحة التضامنية، مع الحرص على دعم قطاع تربية المواشي وإعادة تشكيل القطيع الحيواني الوطني على نحو مستدام؛
- تعزيز مسلسل التصنيع في المملكة عبر تفعيل عدة تدابير تركز بشكل خاص على الابتكار والبحث والتطوير واثمين الرأس مال البشري؛
- تعزيز الصادرات الوطنية من خلال تنفيذ خارطة طريق التجارة الخارجية 2025-2027 التي تروم تقوية مكانة المغرب كمنصة صناعية وتجارية مرجعية على المستوى الإقليمي والدولي؛
- مواصلة المشاريع الكبرى التي تهدف إلى الانتقال للطاقات النظيفة، وتوطيد الاستقلالية الطاقية، خصوصا عبر تطوير الهيدروجين الأخضر وتنفيذ خارطة الطريق للغاز الطبيعي؛
- مواصلة تنفيذ استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"، وتنزيل الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2030.

## ◀ إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة من خلال:

- تثمين الخصوصيات المحلية وتكريس الجهوية المتقدمة مع توطيد مبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية؛
- مواصلة تنفيذ خارطة طريق التشغيل، مع إيلاء عناية خاصة للمشاريع والعمليات التي سيتم اعتمادها على المستوى الترابي لتطوير الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص الشغل؛
- تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية، خصوصا عبر مواصلة تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بإصلاح المنظومة التعليمية، إضافة إلى تأهيل العرض الصحي؛
- مواصلة التدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية بهدف تأمين التزود بالمياه بشكل مستدام، ودعم الدينامية الإنتاجية على المستوى الوطني
- التأهيل الترابي المندمج من خلال (i) تحديد المشاريع على المستوى الترابي في انسجام تام مع المشاريع الكبرى الوطنية، (ii) تحسين ظروف عيش الساكنة خاصة بالمجال القروي، (iii) إيلاء عناية خاصة للمناطق الجبلية والواحات، (iv) تفعيل التنمية المستدامة للساحل، (v) تنمية المراكز القروية الناشئة.

## ◀ مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية، خصوصا من خلال:

- مواصلة تعميم الحماية الاجتماعية؛
- دعم القدرة الشرائية للمواطنين؛

- مواصلة تنزيل التزامات الحوار الاجتماعي؛
- مواصلة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز؛
- مواصلة برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي؛
- مواصلة تنفيذ باقي السياسات الاجتماعية (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الشباب والرياضة، وغيرها).
- ◀ مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية، لاسيما من خلال:
  - مواصلة إصلاح المنظومة القضائية؛
  - مواصلة إصلاح الإدارة، وتنزيل ورش اللاتمرکز الإداري، وتعزيز استعمال اللغة الأمازيغية؛
  - مواصلة تنزيل ورش إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية؛
  - تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية؛
  - مواصلة تنفيذ القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي؛
  - ترشيد النفقات العمومية والتقليص التدريجي لعجز الميزانية.

## الباب الثاني: المعطيات المرقمة

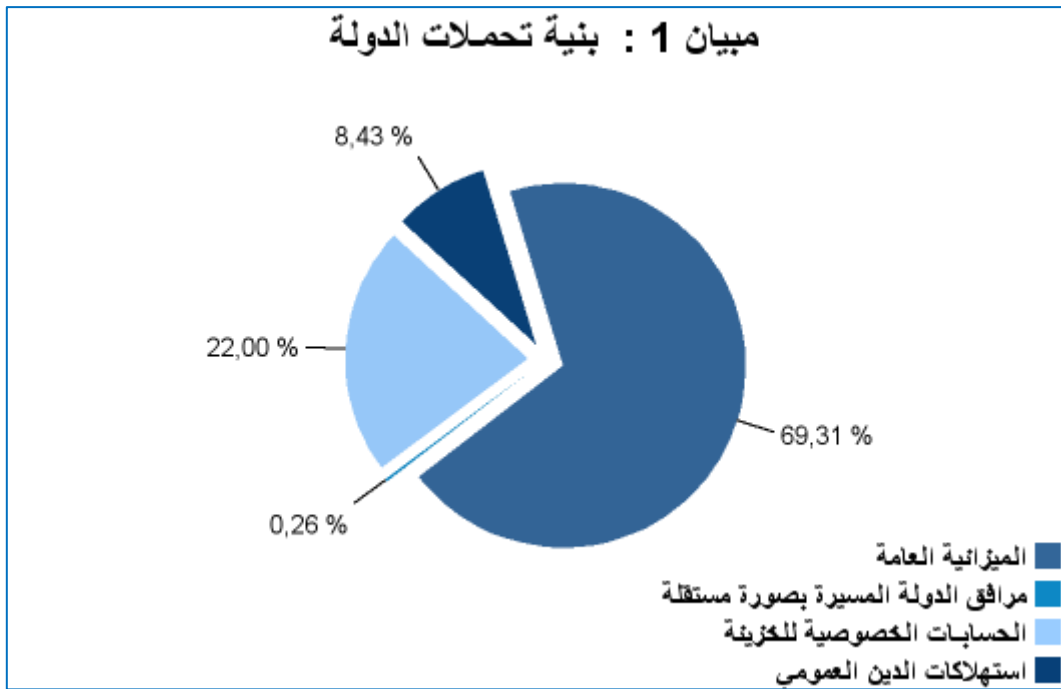
يمكن تقديم المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2026 مقارنة مع معطيات قانون المالية لسنة 2025 كما يلي:

### 1.11. بنية ميزانية الدولة

يقدر المبلغ الإجمالي للتحملات برسم سنة 2026 بحوالي 761 298 565 000 درهم مقابل 721 317 657 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 5,54%.

وتتوزع هاته التحملات على النحو التالي:

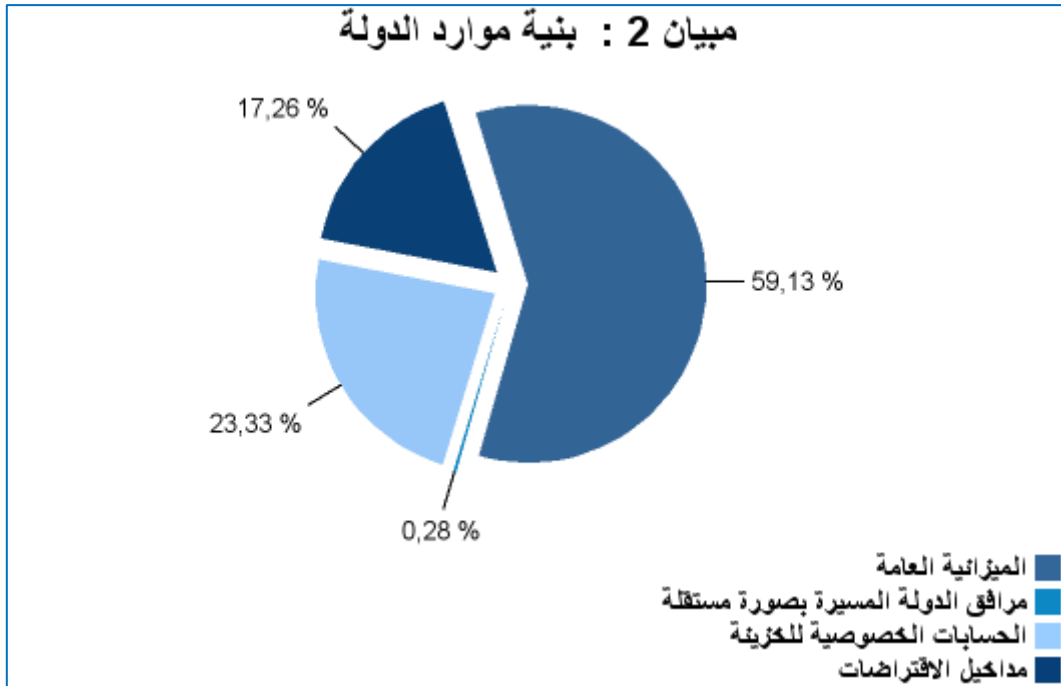
- ◀ 527 648 039 000 درهم للميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والبطول الأجل)؛
- ◀ 1 995 464 000 درهم لمراقف الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- ◀ 167 488 686 000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة ؛
- ◀ 64 166 376 000 درهم لاستهلاكات الدين العمومي المتوسط والبطول الأجل.



يقدر المبلغ الإجمالي للموارد بـ 712 554 216 000 درهم برسم سنة 2026 مقابل 657 802 945 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 8,32%.

وتتوزع هذه الموارد على النحو التالي:

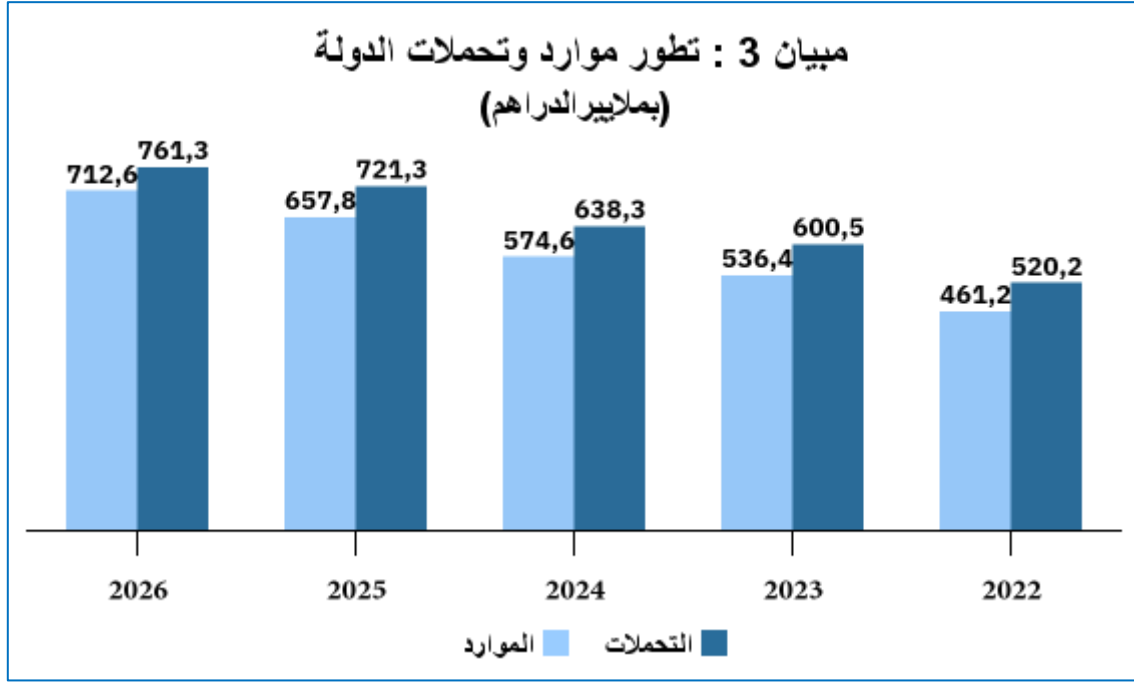
- ◀ 421 325 037 000 درهم للميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل)؛
- ◀ 1 995 464 000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- ◀ 166 233 715 000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة؛
- ◀ 123 000 000 000 درهم لمداخل الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل.



ويتبين من خلال هذه الأرقام ما يلي:

- ◀ يقدر رصيد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) لسنة 2026 بـ 107 577 973 000 - درهم مقابل 126 365 712 000 - درهم برسم سنة 2025؛
- ◀ تصل حاجيات التمويل المتبقية لمشروع قانون المالية لسنة 2026 لما يناهز 48 744 349 000 درهم مقابل 63 514 712 000 درهم برسم سنة 2025، أي بانخفاض قدره 23,26%.

يوضح المبيان التالي تطور موارد وتحملات الدولة على مدى خمس سنوات :



وتتوزع الموارد والتحملات لجدول التوازن لمشروع قانون المالية لسنة 2026 كما يلي:

## 2.11. النفقات

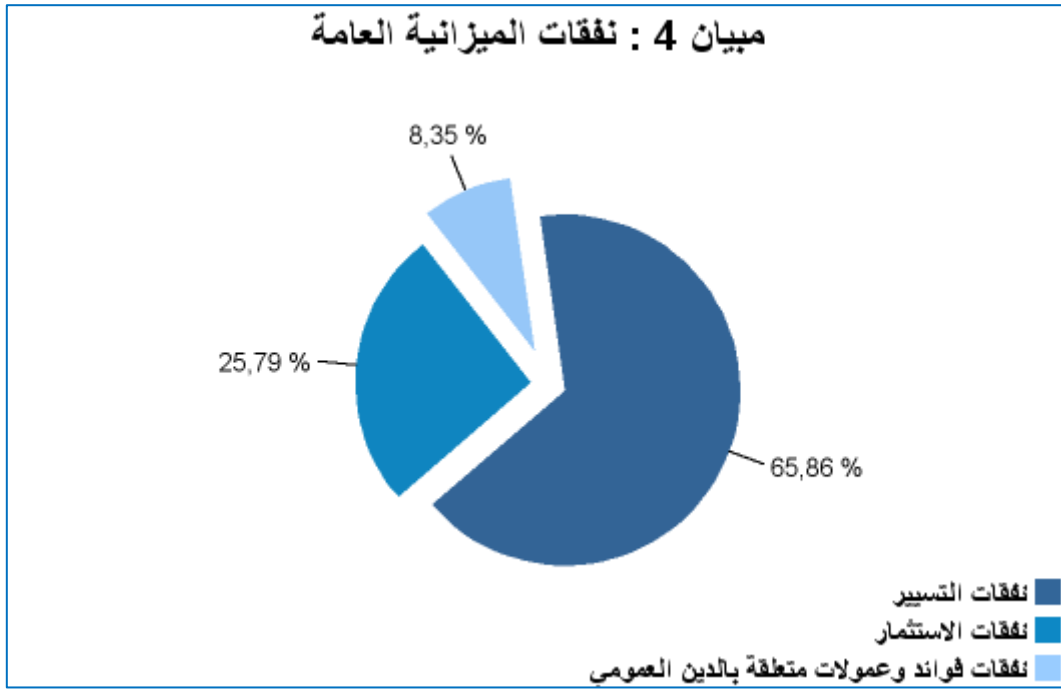
### 1.2.11. نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والبطون) (الأجل)

تتوزع نفقات الميزانية العامة، كما يلي

(بالدرهم)

347 490 689 000	نفقات التشغيل
136 106 794 000	نفقات الاستثمار
44 050 556 000	نفقات فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي
527 648 039 000	المجموع

يوضح المبيان التالي بنية نفقات الميزانية العامة:

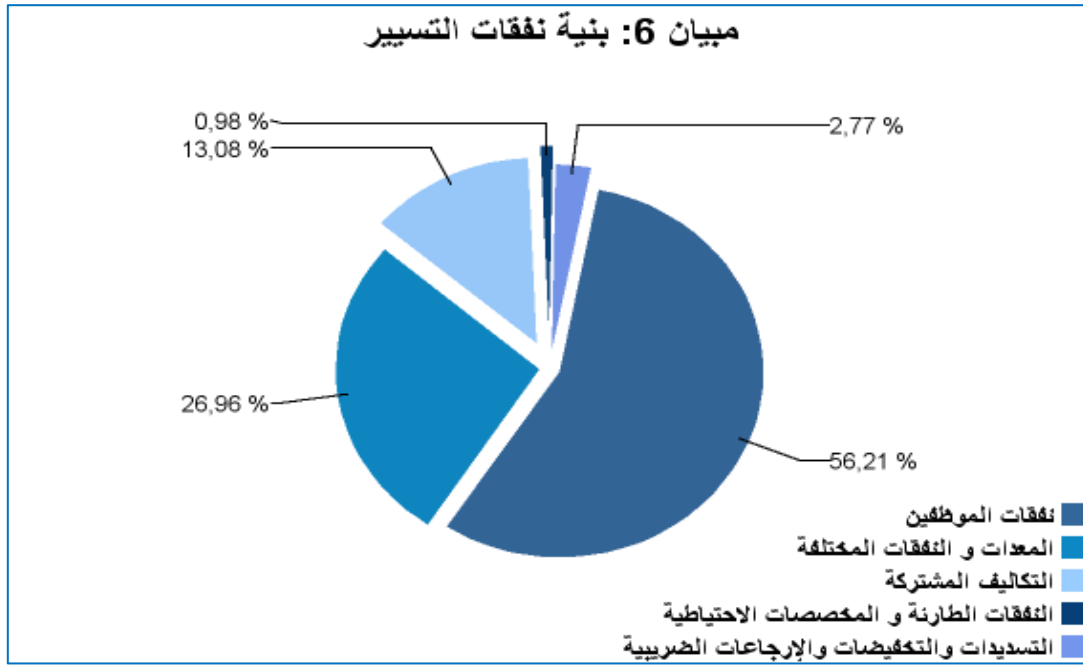


### 1.1.2.11. نفقات التشغيل

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات التشغيل لسنة 2026 ما مجموعه 347 490 689 000 درهم مقابل 320 971 147 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 8,26 %.

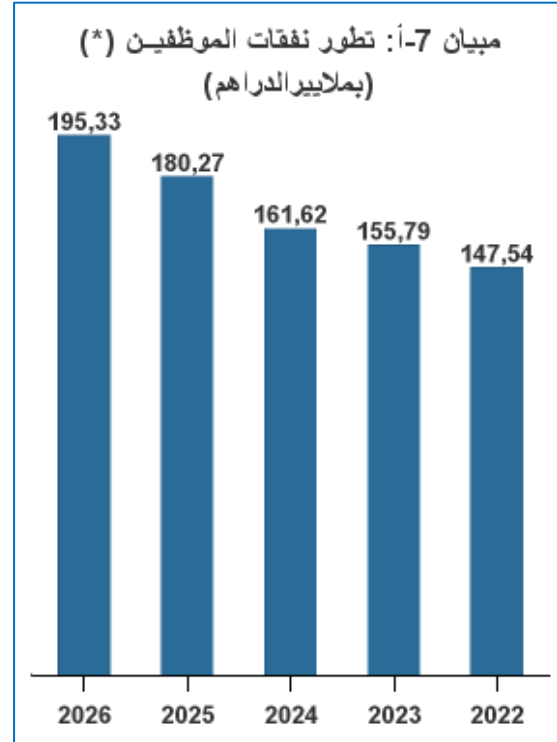
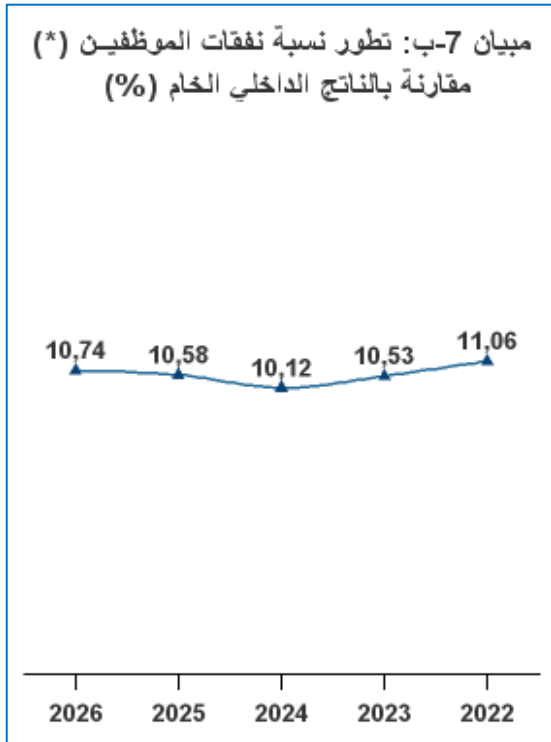


يوضح المبيان التالي مكونات نفقات التسيير:



#### ◀ نفقات الموظفين:

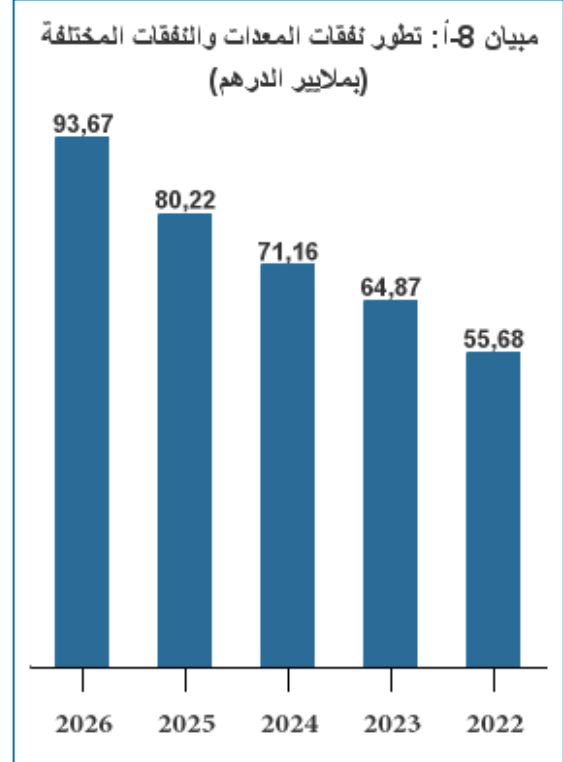
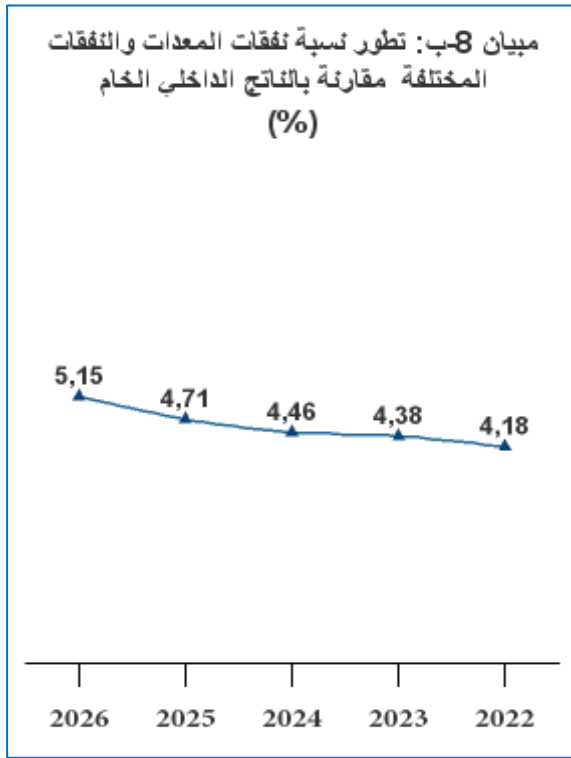
تبلغ نفقات الموظفين برسم سنة 2026، ما يناهز 195 331 137 000 درهم (بما فيها مبلغ 26,20 مليار درهم برسم مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد) مقابل 180 270 681 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 8,35 %.



(\*) مع احتساب مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد.

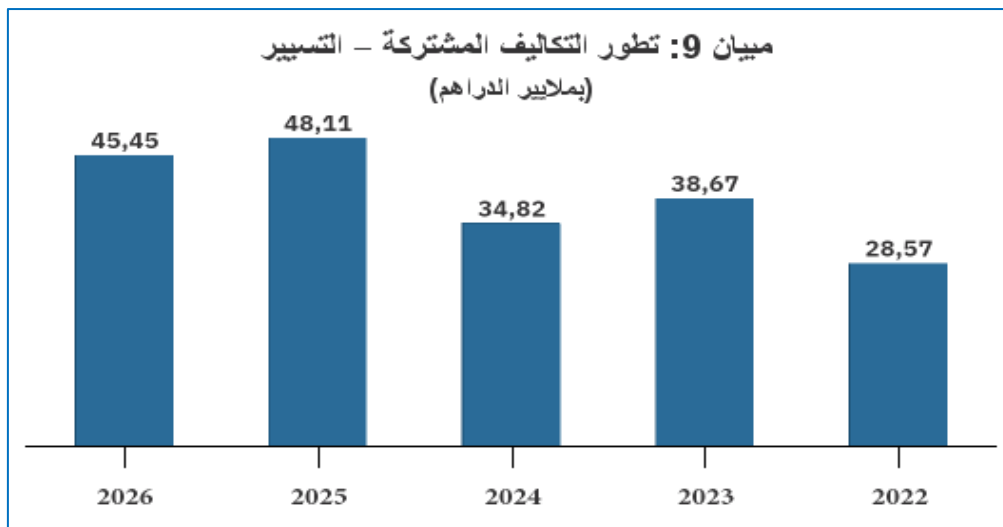
## ◀ نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

تصل الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة إلى 93 673 775 000 درهم سنة 2026 مقابل 80 220 124 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 16,77%.



## ◀ التكاليف المشتركة – التسيير:

تبلغ الاعتمادات المخصصة للتكاليف المشتركة-التسيير برسم سنة 2026 ما قدره 45 453 000 000 درهم مقابل 48 112 000 000 درهم برسم سنة 2025، أي بانخفاض قدره 2 659 000 000 درهم أو 5,53%. وتخصص هذه الاعتمادات أساسا لتغطية تحملات المقاصة وبعض النفقات المرتبطة بأنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي والإعانات والإيرادات والمعاشات المختلفة وكذا مساهمة الميزانية العامة في تمويل الحماية الاجتماعية.



### ◀ النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية:

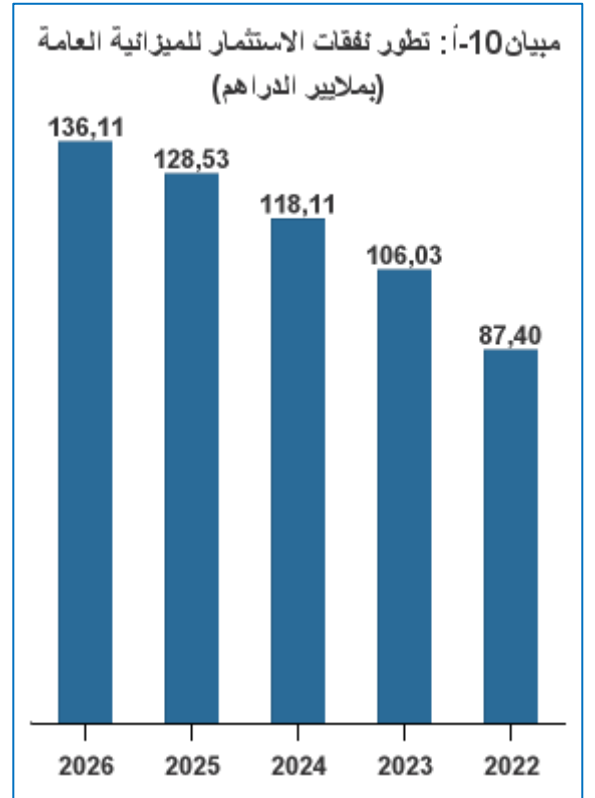
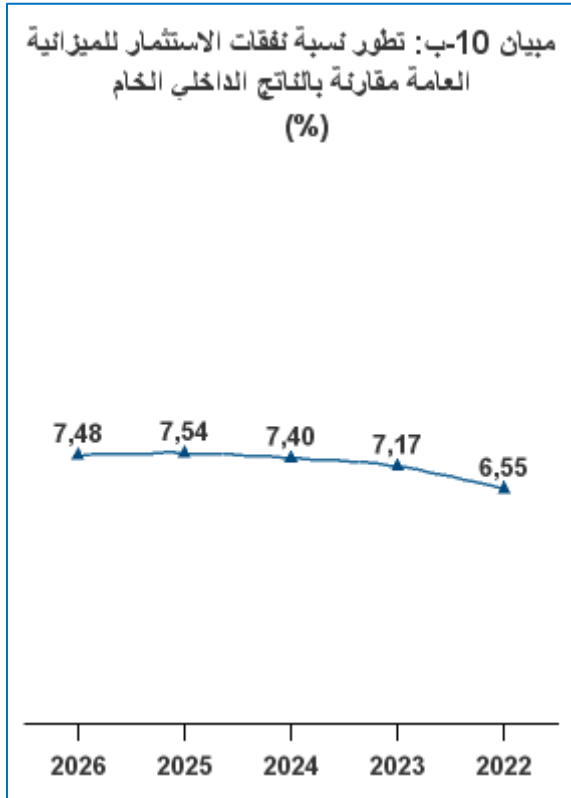
بلغت الاعتمادات المفتوحة و المتعلقة بهذا الفصل برسم سنة 2026 ما مجموعه 3 400 000 000 درهم. وتغطي هذه الاعتمادات أساسا النفقات الاستثنائية والنفقات الطارئة التي يمكن أن تظهر خلال السنة، بالإضافة إلى النفقات المرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية المرتقبة سنة 2026.

### ◀ النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية:

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم سنة 2026 و المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية ما يناهز 9 632 777 000 درهم.

## 2.1.2.ii. نفقات الاستثمار

تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة، برسم سنة 2026، و المتعلقة بنفقات الاستثمار 136,11 مليار درهم مقابل 128,53 مليار درهم بالنسبة لسنة 2025، أي بزيادة قدرها 5,90%.



وتضاف إلى هذه الاعتمادات:

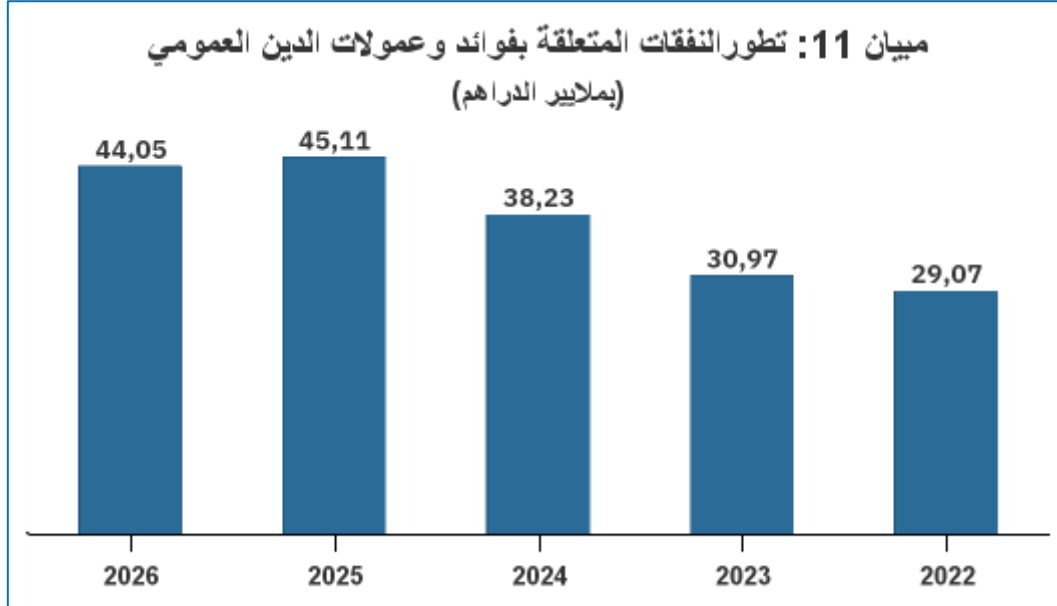
◀ اعتمادات الالتزام المفتوحة برسم السنة المالية 2026 والسنوات التي تليها بمبلغ 79,51 مليار درهم؛

◀ الاعتمادات المرحلة التي تتكون من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانون المالية لسنة 2025، والتي لم يصدر إلى غاية 31 دجنبر 2025 الأمر بأدائها والتي تقدر بـ 13 مليار درهم.

وبهذا يصل مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الإدارات و المتعلقة بنفقات الاستثمار إلى 228,61 مليار درهم.

### 3.1.2.ii. النفقات المتعلقة بفوائد وعمولات الدين العمومي

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم سنة 2026 والمرتبطة بفوائد وعمولات الدين العمومي ما يناهز 44 050 556 000 درهم مقابل 45 105 634 000 درهم برسم سنة 2025.



#### ◀ الدين الخارجي

تبلغ التحملات الخاصة بالدين الخارجي المتعلقة بالفوائد والعمولات ما يناهز 10 284 804 000 درهم برسم سنة 2026.

#### ◀ الدين الداخلي

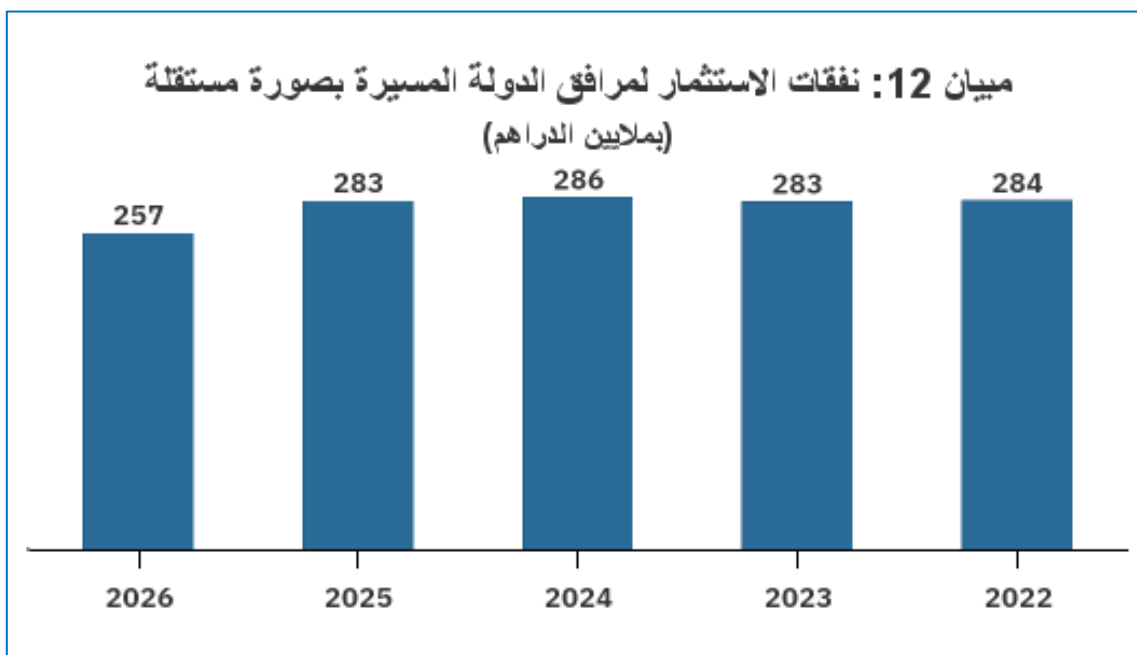
تصل التحملات الخاصة بالدين الداخلي المتعلقة بالفوائد والعمولات إلى 33 765 752 000 درهم برسم سنة 2026.

### 2.2.ii. نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ النفقات المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2026 ما مجموعه 1 995 464 000 درهم. وتتوزع نفقات هذه المرافق كما يلي:

(بالدرهم)

1 738 331 000	نفقات الاستغلال
257 133 000	نفقات الاستثمار
<b>1 995 464 000</b>	<b>المجموع</b>



### 3.2.11. نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخرينة لسنة 2026 وتطورها مقارنة مع سنة 2025:

(بالدرهم)

التغيرات %	سقف التجملات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026	سقف التجملات برسم قانون المالية لسنة 2025	الحسابات
2,33	154 473 586 000	150 956 802 000	1- الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
92,57	1 524 600 000	791 719 000	2- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية
-	-	-	3- حسابات العمليات النقدية
-	-	-	4- حسابات التمويل
6,39	11 490 500 000	10 800 500 000	5- حسابات النفقات من المخصصات
3,04	167 488 686 000	162 549 021 000	المجموع

### 4.2.11. النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم استهلاكات الدين العمومي لسنة 2026 ما قدره 64 166 376 000 درهم مقابل 62 149 000 000 درهم برسم سنة 2025.

وتتوزع هذه الاعتمادات كالتالي:

◀ 15 920 276 000 درهم برسم الدين الخارجي؛

◀ 48 246 100 000 درهم برسم الدين الداخلي.

### 3.11. الموارد

#### 3.11.1. موارد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل)

يبلغ مجموع الموارد العادية للميزانية العامة برسم سنة 2026 ما قدره 421 325 037 000 درهم، مقابل 368 840 710 000 درهم لسنة 2025، أي بزيادة قدرها 14,23%.

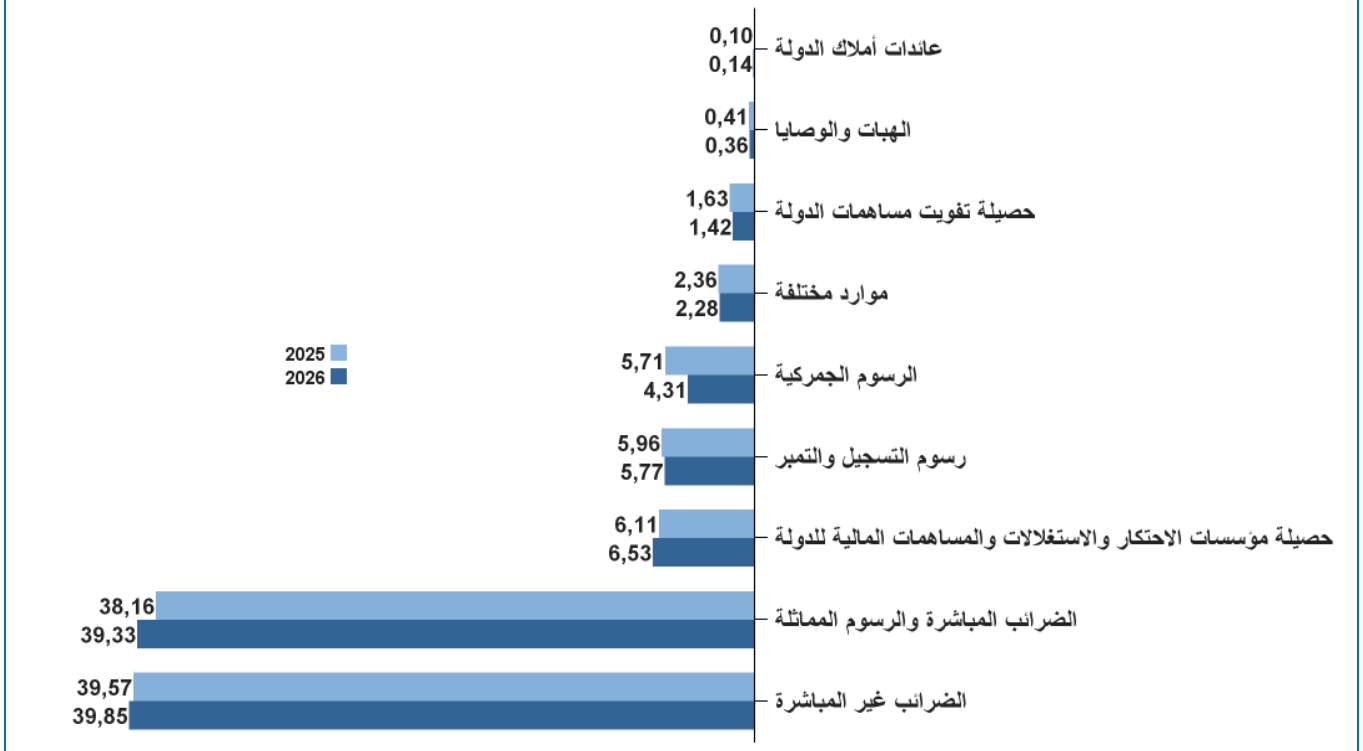
يلخص الجدول التالي تطور الموارد العادية للميزانية العامة حسب الأصناف:

(بالدرهم)

التغيرات ب % (1-2)/1	مشروع قانون المالية لسنة 2026 (2)	قانون المالية لسنة 2025 (1)	بيان الموارد
17,73	165 690 225 000	140 735 176 000	1 الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
15,03	167 889 582 000	145 953 705 000	2 الضرائب غير المباشرة
-13,64	18 180 175 000	21 050 417 000	3 الرسوم الجمركية
10,65	24 321 174 000	21 979 673 000	4 رسوم التسجيل والتمبر
69,11	599 500 000	354 500 000	5 عائدات أملاك الدولة
22,05	27 521 979 000	22 550 311 000	6 حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة
0	1 500 000 000	1 500 000 000	7 الهبات والوصايا
0	6 000 000 000	6 000 000 000	8 حصيلة تفويت مساهمات الدولة
10,39	9 622 402 000	8 716 928 000	9 موارد مختلفة
14,23	421 325 037 000	368 840 710 000	المجموع

بهذا تحتل الضرائب غير المباشرة المرتبة الأولى في موارد ميزانية الدولة (39,85%)، تليها الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (39,33%)، ثم عائدات مؤسسات الاحتكار (6,53%)، ثم رسوم التسجيل والتمبر (5,77%)، ثم الرسوم الجمركية (4,31%)، والموارد المختلفة (2,28%)، وحصيلة تفويت مساهمات الدولة (1,42%)، والهبات والوصايا (0,36%)، ثم عائدات أملاك الدولة (0,14%). كما يتضح ذلك من خلال المبيان التالي:

### مبيان 13 : توزيع موارد الميزانية العامة برسم سنة 2026 مقارنة مع سنة 2025 (%)



#### 1.1.3.ii. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- تبلغ حصيلة الضريبة على الدخل، ما قدره 64 665 046 000 درهم مقابل 61 010 686 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 5,99%؛
- تبلغ حصيلة الضريبة على الشركات، ما قدره 95 614 035 000 درهم مقابل 74 156 857 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 28,93%.

#### 2.1.3.ii. الضرائب غير المباشرة

ستعرف العناصر الرئيسية لهذه الضرائب التطورات التالية:

- تبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها المديرية العامة للضرائب برسم سنة 2026 ما قدره 51 347 857 000 درهم مقابل 44 870 682 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 14,44%؛
- تبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة التي تقوم بتحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة (في الداخل وفي الاستيراد) ما مجموعه 71 048 230 000 درهم مقابل 64 066 372 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 10,90%؛
- تبلغ حصيلة الرسم على المنتجات الطاقية ما قدره 23 159 063 000 درهم برسم سنة 2026 مقابل 19 560 027 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 18,40%؛

◀ تبلغ حصيلة الضرائب على التبغ المصنع ما قدره 17 717 100 000 درهم مقابل 13 700 020 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 29,32%.

### 3.1.3.ii. الرسوم الجمركية

تبلغ موارد رسوم الاستيراد ما قدره 18 179 975 000 درهم مقابل 21 050 217 000 درهم برسم سنة 2025، أي بانخفاض قدره 13,64%.

### 4.1.3.ii. رسوم التسجيل والتمبر

تشمل أهم التغيرات التي ستعرفها توقعات هذه الرسوم أساسا ما يلي :

◀ تبلغ حصيلة رسوم نقل الملكية ما قدره 14 502 127 000 درهم مقابل 12 770 163 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 13,56%؛

◀ تبلغ حصيلة الضريبة السنوية الخاصة على السيارات ما قدره 3 345 242 000 درهم مقابل 3 223 163 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 3,79% ؛

◀ تبلغ حصيلة الرسوم المفروضة على عقود التأمينات ما قدره 1 684 517 000 درهم مقابل 1 563 030 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 7,77%؛

◀ تبلغ حصيلة التمبر على وثائق السيارات ما قدره 2 067 617 000 درهم مقابل 1 791 905 000 درهم برسم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 15,39%.

### 5.1.3.ii. عائدات أملاك الدولة

تبلغ حصيلة عائدات أملاك الدولة برسم سنة 2026، ما مجموعه 599 500 000 درهم بما فيها:

◀ حصيلة مداخل مبانى أملاك الدولة : 562 000 000 درهم ؛

◀ عائدات بيع المنقولات والحطام والمعدات الغير المستعملة : 30 000 000 درهم ؛

◀ عائدات بيع مبانى أملاك الدولة القروية : 5 000 000 درهم.

### 6.1.3.ii. حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة

تتوزع أهم المداخل المتوقعة في مجال الاحتكارات والاستغلالات برسم سنة 2026 على الشكل التالي:

◀ الأرباح الآتية من شركة "المجمع الشريف للفوسفاط" : 7 000 000 000 درهم ؛

◀ الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطي : 6 000 000 000 درهم ؛

◀ الموارد الآتية من بنك المغرب : 3 600 000 000 درهم ؛

◀ الأرباح الناتجة عن بريد المغرب : 400 000 000 درهم ؛

◀ الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات : 123 000 000 درهم.

### 7.1.3.11. حصيلة تفويت مساهمات الدولة

تبلغ حصيلة تفويت مساهمات الدولة ما مجموعه 6 000 000 000 درهم برسم سنة 2026.

### 8.1.3.11. موارد مختلفة

تنتقل الموارد المختلفة من 8 716 928 000 درهم برسم سنة 2025 إلى 9 622 402 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 10,39%.

### 2.3.11. موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ الموارد المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2026 ما مجموعه 1 995 464 000 درهم.

### 3.3.11. موارد الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بموارد الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2026 وتطورها مقارنة مع سنة 2025 :

(بالدرهم)

التغيرات %	الموارد برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026	الموارد برسم قانون المالية لسنة 2025	الحسابات
2,39	154 586 249 000	150 981 581 000	1- الحسابات المرصدة لأموار خصوصية
-	-	-	2- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية
-	150 000 000	150 000 000	3- حسابات العمليات النقدية
-48,99	6 966 000	13 657 000	4- حسابات التمويل
6,39	11 490 500 000	10 800 500 000	5- حسابات النفقات من المخصصات
2,65	166 233 715 000	161 945 738 000	المجموع

### 4.3.11. موارد القروض المتوسطة والطويلة الأجل

ستصل موارد القروض المتوسطة والطويلة الأجل برسم سنة 2026 إلى 123 000 000 000 درهم مقابل 125 000 000 000 درهم برسم سنة 2025، أي بانخفاض قدره 1,60% وتوزع كما يلي:

◀ ستنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الداخلي من 65 000 000 000 درهم برسم سنة 2025 إلى 63 000 000 000 درهم برسم سنة 2026، أي بانخفاض قدره 3,08%؛

◀ ستبقى الموارد المتأتية من الاقتراض الخارجي سنة 2026 في نفس المستوى المبرمج برسم سنة 2025، أي ما يعادل 60 000 000 000 درهم.

## 4.11. الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية

بالنسبة لسنة 2026، من المتوقع أن يصل المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام إلى 380 مليار درهم موزعة على النحو التالي:

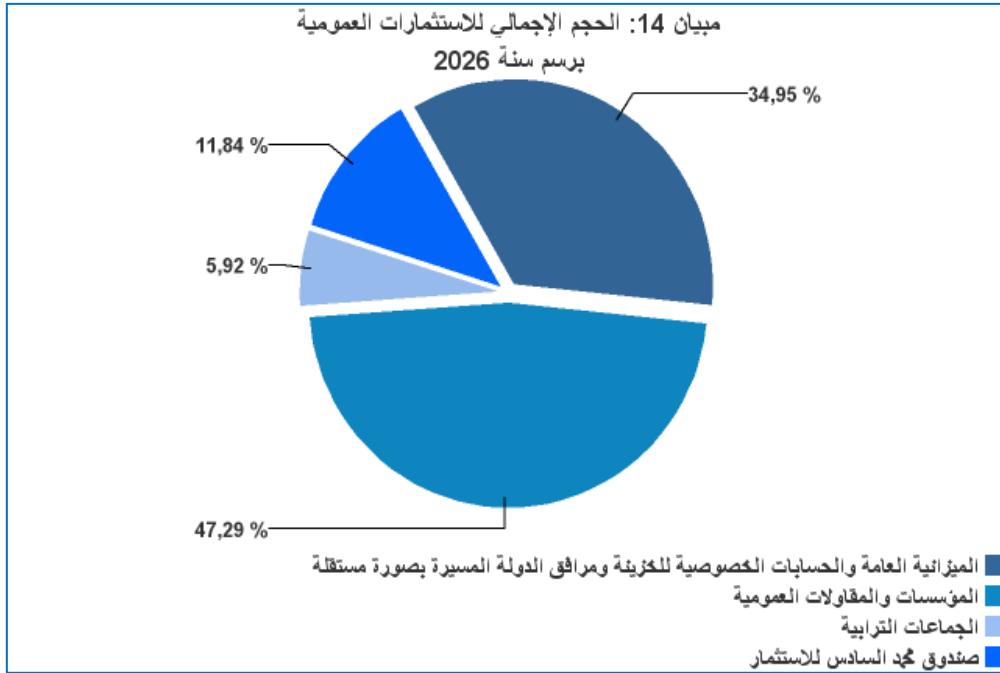
◀ المؤسسات والمقاولات العمومية: 179,7 مليار درهم؛

◀ الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة مع تحييد مبلغ التحويلات من الميزانية العامة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة: 132,8 مليار درهم؛

◀ صندوق محمد السادس للاستثمار: 45 مليار درهم؛

◀ الجماعات الترابية: 22,5 مليار درهم.

يوضح المبيان التالي بنية الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية:



◀ المؤسسات والمقاولات العمومية

يصل المبلغ الإجمالي للبرامج الاستثمارية للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2026 إلى 179,7 مليار درهم، ويهم على الخصوص قطاعات الطاقة والاتصالات والسكنى والفلاحة والكهرباء والماء الصالح للشرب والفوسفات ومشتقاته والطرق السيارة والنقل الجوي والبحري والسككي.

ويبين التقرير الخاص بالمقاولات والمؤسسات العمومية المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2026 تفاصيل هذه البرامج الاستثمارية.

### ◀ الحسابات الخصوصية للخزينة

تتم برامج الاستثمار الممولة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة أساسا التنمية الترابية المندمجة وتعزيز الشبكة الطرقية الوطنية ودعم البرامج الخاصة بقطاعات الفلاحة والمياه والغابات والقطاع السمعي البصري والسكن والعدل والثقافة والرياضة وكذا تمويل برامج اجتماعية وتربوية. ويبين التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2026 التفاصيل الخاصة بهذه البرامج.

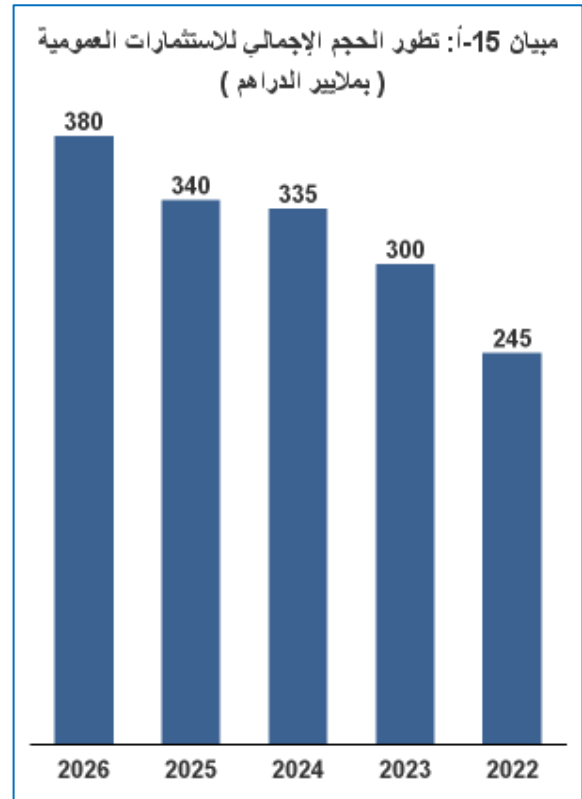
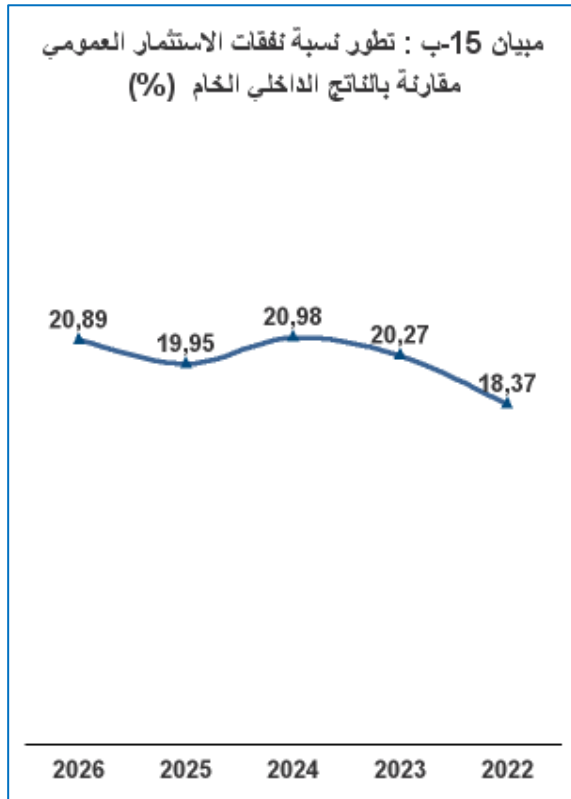
### ◀ الجماعات الترابية

تخصص ميزانيات الاستثمار المرصدة للجماعات الترابية أساسا لتدعيم البنيات التحتية الرامية إلى تحسين ظروف عيش المواطنين. وستركز الجهود على توسيع وتقوية شبكة التطهير وبناء المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية والأسواق والبنائات العمومية وتهيئة الحدائق والمساحات الخضراء، وتصل الاعتمادات المخصصة إجمالا لهذه البرامج ما يقارب 22,5 مليار درهم.

### ◀ مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج استثمار هذه المرافق إلى حوالي 257,13 مليون درهم. ويبين التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2026 التفاصيل الخاصة بهذه البرامج.

يوضح المبيان التالي تطور الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية خلال السنوات الأخيرة:



## الباب الثالث: برامج العمل

### 1.111. توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة

وعيا منها بالدور الاستراتيجي الذي يلعبه الاستثمار المنتج في تعزيز المكتسبات الاقتصادية وتقوية مكانة المغرب بين الدول الصاعدة، تعمل الحكومة على تنفيذ التوجهات الملكية السامية التي تهدف إلى خلق دينامية نمو مستدام وشامل ومنتج لفرص الشغل ببلادنا.

ولهذا الغرض، ستواصل الحكومة تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال، بالإضافة إلى تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، بهدف تعزيز جاذبية المغرب لدى المستثمرين الوطنيين والدوليين.

وفي نفس الإطار، سيتواصل تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار لتشجيع الاستثمارات الخاصة، عبر جذب التمويلات اللازمة لدعم المشاريع المهيكلية الكبرى وكذا المقاولات التي تنشط في القطاعات ذات الأولوية.

ومن جانب آخر، ستعزز الحكومة مجهود الاستثمار العمومي من خلال مواصلة تنزيل الأوراش الكبرى للبنية التحتية ومختلف الاستراتيجيات القطاعية.

### 1.1.111. تعزيز آليات دعم المقاولات وتشجيع الاستثمار الخاص

#### 1.1.1.111. تحسين مناخ الأعمال

##### ◀ خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال

عرفت وتيرة تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال تسريعا ملحوظا، من خلال إطلاق 98% من المبادرات المبرمجة، تم إنجاز 52% منها عند متم شهر ماي 2025. وتتمثل أهم المنجزات في تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، وتعميم إنشاء المقاولات بطريقة إلكترونية، ودخول حيز التنفيذ إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وكذا إصلاح آجال الأداء، إضافة إلى تعزيز الإطار التنظيمي بما يخدم الشفافية والحكامة الجيدة والتنافسية.

##### ◀ إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

تم تنزيل إصلاح جديد للاستثمار عبر اعتماد القانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار. وتتمثل أهم التدابير التي أدرجها هذا القانون في ما يلي:

- لامركزة مسار معالجة اتفاقيات الاستثمار في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار، عبر تكريس الدور المركزي للمراكز الجهوية للاستثمار في تدبير الاتفاقيات التي يعادل مبلغها أو يقل عن 250 مليون درهم؛
- إسناد رئاسة مجلس إدارة المراكز الجهوية للاستثمار إلى السيد رئيس الحكومة، أو إلى السلطة الحكومية المفوضة من قبله لهذا الغرض. بينما تسند رئاسة اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار لمدرء المراكز الجهوية للاستثمار؛
- تحسين العملية المرتبطة بالطعون، المقدمة من طرف المستثمرين، في حال الاعتراض على قرار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- تحديد القطاعات التي يمكنها الاستفادة من الاستثناءات، وكذا آلية اتخاذ القرار المتعلقة بذلك.

وسيتم تخصيص سنة 2026 لمواصلة تنفيذ أحكام القانون 22.24 سالف الذكر، وكذا نصوصه التطبيقية.

#### ◀ مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار

يهدف القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار إلى تعزيز جاذبية المغرب للاستثمار الخاص، وذلك تماشيا مع أهداف النموذج التنموي الجديد. كما يروم الرفع من أثر الاستثمارات الخاصة، بالتركيز على إحداث فرص الشغل، والعدالة المجالية، ودعم القطاعات الواعدة والتنمية المستدامة. ويتضمن هذا القانون-الإطار أنظمة دعم الاستثمار التالية:

- نظام الدعم الأساسي ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، والذي بدأ العمل بهما منذ شهر مارس 2023، وذلك على إثر صدور المرسوم رقم 2.23.1 المتعلق بتفعيل هذين النظامين، وقرارات السيد رئيس الحكومة رقم 3.12.23 و3.13.23 و3.14.23 بتطبيق هذا المرسوم؛
- نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة: يتيح هذا النظام لهذه المقاولات، والتي تحمل مشاريع استثمارية تتراوح قيمتها بين مليون و50 مليون درهم، الحصول على دعم مباشر من الدولة مقيد بالتزامات محددة، خاصة فيما يتعلق بإحداث مناصب شغل قارة؛
- نظام الدعم الخاص لتشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.

وسيتم العمل خلال سنة 2026 على مواصلة تنزيل أنظمة الدعم سالف الذكر، مع إعداد النصوص التطبيقية ذات الصلة.

### III.1.1.2. تشجيع وتعبئة الاستثمارات الخاصة

#### ◀ الترويج لوجهة المغرب ومواكبة المستثمرين

ضاعفت الحكومة خلال سنة 2025، جهودها للترويج لوجهة "المغرب الآن (Morocco Now)" ولمواكبة المستثمرين. فمنذ سنة 2021، تم اتخاذ ما يقارب 150 إجراء، شملت جولات ترويجية دولية، ومشاركات في معارض ومنتديات اقتصادية، بالإضافة إلى تنظيم لقاءات عمل ثنائية (B2B) وزيارات للمستثمرين. وقد مكنت هذه المبادرات من ربط الاتصال بما يفوق 2.500 مقابلة من أزيد من ثلاثين دولة، تعمل في قطاعات استراتيجية كالطاقات المتجددة، والسيارات، والطيران، والصناعات الغذائية، والقطاع الرقمي، والصحة.

وستستمر هذه الدينامية خلال سنة 2026، عبر تكثيف حملات الترويج والمواكبة عن قرب، وذلك في إطار مقارنة للخدمة العمومية تستجيب للاحتياجات الفعلية للمستثمرين المحليين وكذا الأجانب.

#### ◀ تعبئة الاستثمارات الخاصة

أعطى دخول ميثاق الاستثمار الجديد حيز التنفيذ سنة 2023، دفعة قوية للاستثمار الخاص. وهكذا، عقدت اللجنة الوطنية للاستثمارات، برئاسة السيد رئيس الحكومة، 9 اجتماعات صادقت خلالها على 250 مشروعا استثماريا وملحقا لاتفاقيات الاستثمار، منها 238 مشروعا استثماريا في إطار نظام الدعم الأساسي، و12 مشروعا استراتيجيا (منها ملحق اتفاقية استثمار) في إطار النظام الدعم الاستراتيجي. وتبلغ القيمة الاستثمارية الإجمالية لهذه المشاريع 414 مليار درهم، من شأنها إحداث أزيد من 65.000 منصب شغل مباشر، و110.000 منصب شغل غير مباشر.

في هذا الصدد، عرفت سنة 2025 عقد ثلاثة اجتماعات للجنة الوطنية للاستثمار.

## ◀ حصيلة الاجتماعات الثلاثة للجنة الوطنية للاستثمار في إطار نظام الدعم الأساسي والاستراتيجي، المنعقدة سنة 2025

تمت المصادقة خلال هذه الاجتماعات على 76 مشروع لاتفاقيات وملاحق ضمن نظام الدعم الأساسي، بقيمة استثمارية إجمالية تناهز 100 مليار درهم، من شأنها إحداث أزيد من 15.000 فرصة شغل مباشرة وقارة إضافة إلى 19.000 منصب شغل غير مباشر. من جانب آخر، وبالنسبة للنظام المخصص للمشاريع الاستراتيجية، تمت المصادقة على مشروع استثماري وملاحق اتفاقية استثمارية بغلاف مالي إجمالي يتجاوز 5 ملايين درهم، ستمكن من إحداث أزيد من 7.000 منصب شغل مباشر وحوالي 11.000 منصب غير مباشر. وعلاوة على ذلك، تم منح الطابع الاستراتيجي لخمسة مشاريع أخرى في إطار نظام الدعم الخاص بالمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي.

### III.1.1.3. تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص

في إطار استكمال إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف تعزيز عمل ونجاعة القطاع، تم إطلاق أوراش هامة تركز أساسا على تحسين آجال الأداء وتوطيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

#### ◀ تحسين آجال الأداء

##### • فيما يتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية

تم تدريجيا تفعيل آلية للتتبع الصارم لآجال الأداء مدعومة بنظام للعقوبات المالية، بموجب القانون رقم 69.21 بتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، والذي حدد أحكاما خاصة تتعلق بآجال الأداء. وقد مكنت هذه الآلية من إحداث تغييرات إيجابية في ممارسات الأداء وتشجيع احترام الآجال التنظيمية.

وأظهرت الحصيلة السنوية الأولى التي تم تقديمها خلال الاجتماع السابع لمركز آجال الأداء المنعقد في 10 يونيو 2025، احتراماً متزايداً للالتزامات التصريح المتعلقة بآجال الأداء من قبل المقاولات الخاضعة لها. وعند متم سنة 2024، تم إخضاع 17.636 مقاولة لإلزامية التصريح، من بينها 8.223 مقاولة لديها فواتير متأخرة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 57,2 مليار درهم. وبلغت الغرامات التي تم أدائها فعليا 1,5 مليار درهم.

ومن جانب آخر، تم بذل جهود حثيثة لحل إشكالية متأخرات الأداء المتراكمة لدى بعض المؤسسات والمقاولات العمومية. وبنهاية يونيو 2025، بلغ عدد المؤسسات والمقاولات العمومية التي تحترم الأجل القانوني المحدد في 60 يوما 191 مؤسسة أو مقاولة، وهو ما يمثل 90% من المنشآت التي يتم تتبعها فيما يتعلق بآجال الأداء.

##### • فيما يتعلق بالدولة والجماعات الترابية

تم تحسين آجال الأداء بشكل كبير بالنسبة لجميع مكونات الطلبات العمومية، حيث انتقلت من 27,6 يوم سنة 2017 إلى 18 يوم سنة 2024. أما آجال الأداء المتعلقة بالصفقات العمومية، فقد تم تقليصها بشكل ملحوظ من 144 يوم سنة 2016 إلى 42 يوم سنة 2018، ثم إلى 25,7 يوم سنة 2024.

#### ◀ تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص

يهدف إعطاء دفعة جديدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص وتطوير اللجوء إلى هذه الآلية، تم تعديل وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بموجب القانون رقم 46.18، والذي ينص بشكل خاص على إحداث اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص المكلفة بما يلي:

- تحديد التوجهات العامة والاستراتيجية الوطنية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- إعداد البرنامج الوطني السنوي أو متعدد السنوات للمشاريع المؤهلة لعقود الشراكة؛
- تحديد عتبات الاستثمار التي يكون، فيما دونها، التقييم القبلي للمشاريع اختياريا، مما يوفر مرونة أكبر في تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- الترخيص باللجوء إلى المسطرة التفاوضية فيما يخص المشاريع التي تكتسي طابعا استراتيجيا؛
- البت في طلبات الاستثناء للأشخاص العامين الخاضعين لنصوص خاصة تؤهلهم لإبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

#### ◀ تفويت الأصول

في إطار ترشيد مساهمات المحفظة العمومية للدولة وتماشيا مع توجهات إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، سيتم تطوير نماذج مؤسساتية مندمجة، متناسقة تعزز مقروئية العمل العمومي وترفع من فعاليته. ومن أجل تعبئة موارد ميزانية الدولة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026، تم تحديد عمليات لتفويت أصول الدولة بين مؤسسات عمومية بقيمة تقارب 8 مليارات درهم. وستمكن هذه العمليات من تعزيز نجاعة المحفظة العمومية وتمويل ميزانية الدولة.

#### III.1.1.4. الإصلاحي الشمولي للطلبات العمومية

يتطلب تحسين مناخ الأعمال وتعزيز فعالية تنفيذ النفقات العمومية إصلاحا شموليا للإطار القانوني المنظم للطلبات العمومية، بالإضافة إلى تفعيل رقمنة السلسلة المحاسبية والمالية المتعلقة بالصفقات العمومية. وفي هذا الإطار، تتمثل أهم الأوراش في:

- ◀ مواصلة إصلاح الإطار القانوني للطلبات العمومية من خلال إعداد النصوص التطبيقية للمرسوم رقم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية، والتي تهم بشكل خاص دفاتر الشروط الخاصة-النموذجية وأنظمة الاستشارة-النموذجية المطبقة على الصفقات التي تبرمها الدولة إضافة إلى المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتباريون الآخرون الخاضعون للقانون العام الملزمون بالامتثال للأنظمة المتعلقة بالصفقات العمومية، بالإضافة إلى تفعيل دليل المشتريات الخضراء؛
- ◀ إصلاح دفاتر الشروط الإدارية العامة وتعميمها على جميع أنواع الخدمات؛
- ◀ مواصلة تفعيل المرصد المغربي للطلبات العمومية؛
- ◀ مواصلة نزع الصفة المادية عن إجراءات إبرام الصفقات العمومية من خلال رقمنة التبادلات بين المشتري العموميين والمحاسبين خصوصا عبر نظام "ولوج المحاسب (Accès Comptable)"، عند إعداد ملفات طلبات العروض وتدابير الضمانات المالية، كالضمان النهائي، والاقتطاع الضامن، والضمان لاسترجاع التسبيقات الممنوحة من قبل صاحب المشروع، إضافة إلى الوثائق المتعلقة برهن الصفقات العمومية. وتنضاف إليها الوثائق والمستندات المطلوبة في أعمال الهندسة المعمارية، وكذا آلية فتح أظرفة العروض المستلمة من المتنافسين.

### III.1.1.5. تبسيط المساطر الجمركية ومكافحة الغش

تتمثل أبرز الإصلاحات وإجراءات التحديث المنجزة خلال سنة 2025 وكذا الأوراش المبرمجة برسم سنة 2026 في ما يلي:

#### ◀ أحكام تشريعية وجبائية جديدة لتعزيز تعبئة المداخل

من المتوقع إنجاز عدة إصلاحات في هذا الإطار، تهم على الخصوص:

- ملاءمة وتجميع الأحكام التشريعية المتعلقة بالجمارك في نص واحد وكذا تجميع الأحكام التنظيمية ذات الصلة؛
- تعديل تعريف رسوم الاستيراد المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية؛
- تغيير معدلات رسوم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات وذلك لتعزيز حماية الإنتاج المحلي وتشجيع إنشاء وحدات صناعية جديدة؛
- استكمال العمل على سن "ضريبة الكربون" بهدف تكييف الجباية والتنظيمات الجمركية مع التحديات المناخية؛
- استكمال وضع الإطار التنظيمي لوسم المنتجات البترولية من أجل الاستجابة للمتطلبات الضريبية المرتبطة بالمواد الهيدروكربونية ومنع مختلف أشكال الغش في هذا القطاع؛
- توسيع نطاق فرض الوسم الضريبي المعمول به حاليا بالنسبة للمشروبات الكحولية وغير الكحولية والتبغ المصنع ليشمل أيضا منتجات أخرى، لا سيما المنتجات المستخلصة من التبغ؛
- وضع تشريع خاص بالأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، بهدف تعزيز قدرات الإدارة في مجال ضمان هذا النوع من المنتجات.

#### ◀ تبسيط ورقمنة المساطر الجمركية

تتضمن هذه الدفعة الإصلاحية مجموعة من المشاريع المتكاملة والتي تتمثل في:

- تحديث البنية التقنية والرفع من سهولة استخدام نظام التخليص الجمركي "بدر" من خلال دمج التقنيات الجديدة وتحسين تجربة المستخدم؛
- مواصلة تبسيط التصاريح الجمركية المتعلقة بالتصريح الموجز والتصريح المفصل للبضائع وكذا التصريح العرضي؛
- نزع الطابع المادي عن التصاريح المؤقتة ودفاتر النقل البري وكذا بعض التراخيص المدرجة في القائمة المرفقة بالقانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

◀ مواكبة المشاريع المهيكلية، لاسيما المشاريع المتعلقة بإنشاء منظومة صناعية ترتبط بالمعدات والتجهيزات الدفاعية والأمنية وكذا تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية. كما تستفيد البنيات التحتية المينائية بـ الناظور-غرب المتوسط والداخلة الأطلسي، وتوسعة ميناء طنجة-المتوسط من إجراءات مبسطة لضمان حسن سير أنشطة هذه الموانئ.

#### ◀ المراقبة ومحاربة الغش

- تعزيز أنظمة تحليل المخاطر والانتقائية واستغلال إمكانات الذكاء الاصطناعي؛
- إغناء نظام الانتقائية الحالي بمعايير استهداف جديدة تستند إلى البيانات المتعلقة بقيمة البضائع، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بملفات المنازعات وأرباب النقل؛

- وضع نظام تتبع للمركبات والحاويات على الطرق، باستخدام أحدث التكنولوجيات مثل الأختام الإلكترونية؛
- تعيين الخريطة الوطنية للتهريب.
- ◀ بخصوص حكامه البيانات: إرساء إطار عمل صارم لضمان جودة وأمن وموثوقية المعطيات، مع تسهيل استغلالها في عملية اتخاذ القرار؛
- ◀ على مستوى الحكامة الداخلية: سيتم مراجعة استراتيجية العمل، مع التركيز على النهج القائم على المخاطر وإحداث أدوات مبتكرة لضمان فعالية المراقبة الهرمية المعمول بها؛
- ◀ بخصوص جودة الخدمة لفائدة المرتفقين: ستم مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الموارد البشرية، من خلال الرفع من عدد الموظفين وتجويد عرض التكوين الجمركي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير موارد إضافية لتعزيز القدرات التشغيلية للفيالق، لاسيما عبر تحديث نظام وشبكة البث اللاسلكي وتجهيز الفرق الجمركية بكاميرات فردية (Body-Cam)، وأجهزة مسح بالأشعة السينية المحمولة وغيرها من أجهزة المراقبة.

### III.1.1.6. تحديث الإدارة الجبائية

تتمثل الإصلاحات وإجراءات التحديث الرئيسية المتخذة برسم سنة 2025 في ما يلي:

- ◀ مواصلة عملية الرقمنة وتحسين جودة الخدمات وتبسيط المساطر، لاسيما من خلال:
  - تعميم تشغيل وحدة أحداث المقاولات بطريقة إلكترونية، عبر منصة "إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية" لتشمل كل المحاكم عبر المملكة (60 محكمة سنة 2025) ومواصلة أشغال إدماج التقييدات اللاحقة عبر نفس المنصة؛
  - تحسين وحدة التسجيل الإلكتروني عبر واجهة التسجيل "Simpl-enregistrement" ومنصة توثيق «Tawtik»؛
  - رقمنة مسار اقتناء السكن الاجتماعي والإقرار المتعلق بالرسم الخاص على الإسمنت، بالإضافة إلى رقمنة مسطرة إرجاع الضريبة على القيمة المضافة وكذا مسطرة تكوين الضمانات الخاصة بالشراء المعفى من الضريبة على القيمة المضافة؛
  - توسيع منصة الخدمات عن بعد «SIMPL-Réclamation» لتشمل الضرائب والرسوم الجديدة وطلبات الإبراء، وكذا تحسينها من خلال أحداث خدمة تسمح بالتواصل مع الملزم من أجل توفير المعلومات الإضافية والمستندات الإثباتية ذات الصلة؛
  - توسيع التغطية الوظيفية للنظام المعلوماتي لإدراج عدة مسارات تهم أساسا تدير اتفاقيات الاستثمار وتتبع المنعشين العقاريين المتعاقدين وكذا الإجراءات المتعلقة بإرسال الإعلام بالتصحيح والإعلام الضريبي؛
  - تعميم الإشعار الإلكتروني وتنوع وسائل إعلام الملزمين باستخدام الوسائل الحديثة (البريد الإلكتروني، عناوين أخرى متوفرة، المكالمات الهاتفية، الرسائل النصية القصيرة... وغيرها)؛
  - تفعيل وحدة مخصصة في نظام المعلومات "Système Intégré de Taxation" للإصدار الآني لأخر إشعار بدون صائر والإنذار.

- ◀ تحسين تدير وعاء الجبايات المحلية من خلال، تطوير وحدات لتنقية السجل الجبائي بالاعتماد على تكنولوجيا البيانات، من جهة، ومواصلة نزع الطابع المادي عن العديد من المساطر، من جهة أخرى، لاسيما الإصدار الإلكتروني

لشهادة الإبراء الضريبي عند نقل الملكية ورقمنة الشهادات المتعلقة بالجباية المحلية، وإنشاء جماعي وإلكتروني لجدول رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية لفائدة المنعشين العقاريين.

#### ◀ تعزيز الامتثال الضريبي الطوعي، وذلك من خلال:

- إرسال التذكير الإلكتروني للمقاولات المنشأة حديثا والملزمين الخاضعين للضريبة على الدخل بالأجال الضريبية وحثهم على إيداع التصاريح؛
- وضع التذكير الودي، عبر البريد الإلكتروني، للمهنيين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة، لحثهم على إيداع التصريح بالدخل الإجمالي والتصريح برقم المعاملات؛
- تعزيز آلية المراقبة عن طريق الشروع في إحداث نظام الفوترة الإلكترونية وتتبع الامتثال الضريبي والاتفاقي للمنعشين العقاريين المتعاقدين، بالإضافة إلى تصميم وتحسين الوحدات المتعلقة بالضريبة على الدخل برسوم الدخول العقارية والتذكير بالمخيلين بالتزاماتهم الضريبية من أصحاب الرواتب والمعاشات المتعددة؛
- اتخاذ إجراءات تهدف إلى الكشف عن الخاضعين للضريبة غير المسجلين والمزاولين لأنشطة مهنية.

#### ◀ تحسين جودة المعطيات، لاسيما عبر مواصلة ورش تحسين موثوقية وإغناء معلومات سجل الخاضعين للضريبة.

◀ ضبط وتحديث تبادل المعطيات مع الشركاء، لاسيما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومكتب الصرف ووزارة العدل ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والإدارة العامة للجمارك والضرائب غير المباشرة والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

#### ◀ تحسين آلية الحكامة، خاصة عبر إعداد ميثاق الملزم بخصوص المنازعات ووضع مسطرة ضريبية تصالحية.

تتمثل التدابير الرئيسية المتعلقة بالتحديث المبرمجة برسم سنة 2026 في ما يلي:

#### ◀ مواصلة عملية الرقمنة، لاسيما عبر:

- إدماج مقتضيات قانون المالية لسنة 2026 على مستوى النظام المعلوماتي؛
- مواصلة أشغال إدماج التقييدات اللاحقة عبر منصة إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية وذلك بتنسيق مع الشركاء المعنيين؛
- مواصلة الأشغال المتعلقة برقمنة عملية استرجاع الضريبة على الدخل الخاصة بالفوائد المرتبطة بقروض اقتناء أو بناء السكن الرئيسي والمبالغ الزائدة والاشتراكات المتعلقة بأنظمة التقاعد التكميلي؛
- رقمنة مسطرة إرجاع الضريبة على القيمة المضافة ومسطرة الضمانات الخاصة بنفس الضريبة؛
- التكفل بتحصيل رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، عقب المصادقة على القانون رقم 14.25 المعدل والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية؛
- رقمنة تبادل المعلومات مع عدة شركاء، خاصة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والأبنك؛
- رقمنة المسطرة الخاصة بتدبير المنازعات.



من هذه الضمانات المقاولات العاملة، بشكل رئيسي، في قطاعات التجارة والتوزيع (32%)، والبناء والأشغال العمومية (24%)، والصناعة (20%).

فيما يتعلق بالنصف الأول من سنة 2025، تم تعزيز الضمانات الممنوحة للمقاولات الخاصة، حيث تم رصد 19,7 مليار درهم من الاعتمادات، مقابل 11,3 مليار درهم كالتزامات، بزيادة بنسبة 7% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

وتأتي جهة الدار البيضاء-سطات في الصدارة بأكثر من 45% من الالتزامات الممنوحة، تليها جهات الرباط-سلا-القنيطرة (15%) وطنجة-تطوان-الحسيمة (8%)، وأكثر من 6% بجهات سوس-ماسة ومراكش-أسفي وفاس-مكناس. وقد استفادت من هذه الضمانات، بشكل أساسي، المقاولات التي تنشط في قطاعات التجارة (33%) والبناء والأشغال العمومية (22%) والصناعة (18%).

وفي نفس السياق، تم إيلاء عناية خاصة لمغاربة العالم من خلال عرض منتج جديد يهدف إلى توسيع الولوج إلى التمويل، وذلك عبر تبسيط شروط الاستفادة وتوسيع نطاقه ليشمل قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية. وهكذا، بلغ حجم منح الاستثمار، المسجلة كمساهمة دون عوض، ما يعادل 10,8 مليون درهم، تم منحها برسم سنة 2024، لتمكن من إنجاز 125,8 مليون درهم من الاستثمارات.

فيما يخص النصف الأول من سنة 2025، عمل صندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج على تعبئة 28 مليون درهم من القروض البنكية إضافة إلى مساهمته بمبلغ 28 مليون درهم.

بالإضافة إلى ذلك، مكن صندوق "ضمان مقاول"، الذي يواكب التمويلات الممنوحة من طرف الأبنك التشاركية، من تعبئة 681 مليون درهم من القروض البنكية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة خلال سنة 2024.

بخصوص النصف الأول من سنة 2025، مكن صندوق "ضمان مقاول" من تعبئة 209 ملايين درهم من القروض البنكية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

#### ◀ تمويل الفلاحة والعالم القروي

يعتبر تمويل الفلاحة والأنشطة التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي من المهام الرئيسية لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب. ويتم توجيه هذا التمويل عبر آلية تركز على ثلاث قنوات تختص كل واحدة منها في تمويل صنف خاص من الاستغلاليات الفلاحية:

- **صنف الاستغلاليات الفلاحية القابلة للتمويل:** يتم تمويلها في إطار النشاط التجاري للقرض الفلاحي للمغرب. وفي هذا الإطار، ناهز مجموع جاري القروض الممنوحة لهذه الفئة 112 مليار درهم سنة 2024، 54% منها (أي 60 مليار درهم) لفائدة القطاع الفلاحي والصناعات التحويلية الفلاحية؛
- **صنف الاستغلاليات القروية الصغرى والمتوسطة التي لا تحظى بقبول بنكي:** يتم تمويلها في إطار مهمة البنك في مجال الخدمة العمومية، من خلال شركته التابعة "تمويل الفلاح". وبلغ مجموع القروض الممنوحة من طرف شركة تمويل الفلاح، عند متم سنة 2024، 4,7 مليار درهم، بزيادة سنوية بنسبة 9,5% (+407 مليون درهم)، كما بلغ عدد الزبناء 106.201 فلاحا صغيرا، بزيادة بنسبة 3,3% (+3.433 زبون جديد).
- **صنف الاستغلاليات القروية الصغيرة جدا:** يتم تمويلها من طرف مؤسسة القرض الفلاحي للتمويلات الصغرى "مؤسسة أرضي". بلغ مجموع القروض الممنوحة، إلى غاية متم سنة 2023، 4,57 مليار درهم بزيادة سنوية قدرها 6%

(247+ مليون درهم). كما بلغ عدد الزبناء النشيطين 45.513 زبونا. ويتبين من خلال توزيع الرصيد الإجمالي للقروض، حسب القطاع، أن التجارة الصغرى استفادت من نسبة 32% والخدمات بنسبة 32% والإنتاجيات الفلاحية والحيوانية الصغرى بنسبة 21% والصناعة التقليدية بنسبة 15%.

#### ◀ تمويلات لفائدة النساء

تهدف مبادرة "عدسة النوع الاجتماعي" (Gender Lens)، التي تم إطلاقها بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة و"تمويلكوم" والمجموعة المهنية لبنوك المغرب ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، إلى تعزيز التمويل ومواكبة النساء المقاولات وكذلك المقاولات التي تشجع على المساواة بين الجنسين. وفي هذا الإطار، تم طرح عروض مالية جديدة مخصصة للنساء لاسيما عرض التمويل المشترك "إليك Invest" وتحسين شروط ضمان القروض الممنوحة للنساء المقاولات والمقاولات التي تديرها النساء.

#### ◀ منتوجات الضمان لقروض السكن "فوكاريم" و"فوكالوج"

تتمثل الإنجازات المسجلة في هذا الإطار، خلال سنة 2024، في ما يلي:

- ضمان فوكاريم (المخصص للأسر ذات الدخل المنخفض و/أو غير المنتظم): بلغت الالتزامات ما يقارب 938 مليون درهم، وبلغ عدد المستفيدين 9.825 مقابل تمويلات بلغت ما يقارب 1,3 مليار درهم؛
- ضمان فوكالوج (المخصص للطبقة المتوسطة): بلغ عدد القروض الممنوحة 5.559 قرضا، أي ما يعادل حجم تمويل يناهز 1,9 مليار درهم، والتزام إجمالي قدره 882 مليون درهم.

### III.1.1.2.7. تطوير الأدوات المالية

اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير على المستوى التشريعي والتنظيمي للاستجابة لانتظارات الفاعلين والسوق. وترتكز هذه التدابير بشكل أساسي على:

#### ◀ هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال

في هذا الإطار، وبعد المصادقة على القانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، يتم إعداد مشروع مرسوم يهتم على الخصوص أسقف القروض ومعايير الحصول على صفة مستثمر محترف، وشروط وكيفيات منح القروض وحالات تفويت المستحقات لهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة (OPCC-RFA)، وكذا شروط إسناد إدارة المخاطر إلى متعهد خارجي.

#### ◀ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

تتم حاليا المراجعة الشاملة للظهير بمثابة قانون رقم 1.93.213 المنظم لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (القانون رقم 03.25)، والذي يوجد قيد المصادقة بالبرلمان. وستعرف سنة 2025 تفعيل النصوص التطبيقية المتعلقة بمشروع القانون سالف الذكر، بالإضافة إلى إعداد مشروع نصين تنظيميين لتأطير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المدرجة بالبورصة (الإطار القانوني لصانعي السوق ومديري المؤشرات).

### ◀ هيئات التوظيف الجماعي العقاري

واصل نشاط هيئات التوظيف الجماعي العقاري ارتفاعه المهم، حيث بلغ حجم الأصول الصافية المتداولة 109,3 مليار درهم إلى غاية متم سنة 2024، أي بارتفاع سنوي بنسبة 27,9%، مع 55 هيئة معتمدة تغطي فئات مختلفة من الأصول العقارية.

### ◀ سندات القرض المؤمنة

وفقا للقانون رقم 94.21 المتعلق بسندات القرض المؤمنة، يتم حاليا إعداد مشاريع قرارات ودوريات تتعلق بتأطير شروط اعتماد وإصدار وتداول سندات القرض المؤمنة.

### ◀ إصدار شهادات الصكوك في السوق الداخلية

في إطار دعم تطور منظومة التمويل التشاركي في المغرب، لاسيما من خلال إحداث أصناف جديدة من شهادات الصكوك وبدء نشاط فاعلين جدد من قبيل شركات التأمين التكافلي، ستعرف سنة 2025 إصدار شهادات صكوك في السوق الداخلية، وذلك بغية تنويع مصادر تمويل الدولة وتوسيع قاعدة المستثمرين. وتندرج هذه العملية في إطار برنامج لإحداث قطاع خاص بالصكوك بالسوق الوطنية. وبموازاة مع ذلك، تم إطلاق مشروع لإحداث بنية تضمن قابلية تداول هذه الشهادات في السوق الثانوي، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة التي نص عليها المجلس العلمي الأعلى.

### III.3.7.1.1. التمويل المستدام

في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التمويل المستدام، وبغية تسهيل تعبئة الموارد، لا سيما من القطاع الخاص، ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المتعلقة بالمساهمة المحددة وطنيا، تم اتخاذ عدة إجراءات:

◀ **تصنيف الأنشطة الخضراء:** يتم العمل، بتعاون مع الشركاء الماليين الدوليين والمؤسسات الرقابية للقطاع المالي، على إعداد تصنيف للأنشطة المالية الخضراء ووضع نظام لتصنيف الأنشطة الاقتصادية التي يمكن اعتبارها "خضراء" حسب البعد البيئي. كما تم إعداد خارطة طريق تحدد على وجه الخصوص نطاق التصنيف وآلية حكامته ومنهجية إعداده. وستتولى لجنة تقنية قيادة هذا المشروع، تضم وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ووزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.

◀ **استراتيجية التمويل الأخضر:** تهدف استراتيجية تطوير تمويل المناخ في أفق 2030، التي تم اعتمادها سنة 2024، إلى تحقيق الأهداف المرتبطة بالمساهمة المحددة وطنيا وتعزيز تدبير المخاطر المناخية في القطاع المالي. وترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور أساسية، هم الحلول المندمجة للسوق والمسرعات والأسس الرئيسية، كما تضم 9 محاور استراتيجية تهدف أساسا إلى تحديد الآليات الكفيلة بتسريع تعبئة التمويلات الخاصة لفائدة المناخ وتعزيز تدبير المخاطر المناخية داخل القطاع المالي.

ولضمان تنفيذ فعال لهذه الاستراتيجية، تم إعداد خارطة طريق وتأسيس فريق عمل مكتب إدارة المشاريع، وذلك بغية تتبع وتفعيل الاستراتيجية سالفة الذكر. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إعداد النظام الداخلي للجنة القيادة التي تضم ممثلين عن وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

◀ **تخضير نظام الضمان:** تم اعتماد نظام للتقييم البيئي لمشاريع الاستثمار المستفيدة من ضمان تمويلكم (منتوج ضمان الاستثمار). وبخصوص المشاريع الخضراء، تم رفع نسبة الضمان إلى 70% عوض 60% بالنسبة لباقي المشاريع، وذلك بهدف تعزيز تعبئة التمويلات الخاصة لفائدة المشاريع والأنشطة الخضراء.



ودراسة ملفات الاستثمار التي يتم إيداعها من طرف المقاولات، وإبرام اتفاقيات الاستثمار، إضافة إلى تحويل مبالغ المنح المقررة، وفقا لبنود الاتفاقيات المبرمة.

بالإضافة إلى دعم الاستثمار سالف الذكر، من المرتقب وضع آلية جديدة لتقديم المساعدة التقنية والمواكبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والتي ستديرها الوكالة الوطنية للهوض بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وذلك بهدف مضاعفة إمكانات نمو هذه المقاولات، والحفاظ على مناصب الشغل وإحداث فرص جديدة، وكذا تقوية النسيج الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، من المقرر تقديم عرض جديد للمواكبة استجابة للحاجيات الخاصة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والتي تم تحديدها بدقة وفقا لدورة حياة المقاول (المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تعرف نموا قويا، وتلك التي تواجه صعوبات، والتي تسعى إلى تعزيز قدرتها التنافسية، وكذا التي تتمتع بإمكانات في مجال التصدير، وغيرها). لذلك، من المقرر إبرام إطار تعاقدي جديد بين الدولة والوكالة الوطنية للهوض بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة برسم الفترة الممتدة ما بين 2025-2030.

### III.1.1.2.8. تطوير البنية التحتية التكنولوجية والابتكار الصناعي

#### ◀ المراكز التقنية الصناعية

في إطار الاتفاقية-الإطار المتعلقة بمخطط تطوير المراكز التقنية الصناعية للفترة 2023-2026، تم إنجاز أزيد من 70 مشروعا تنمويا ذات المنفعة العامة بشراكة، بشكل خاص، مع المهنيين (في مجالات الابتكار والبحث والتطوير والدراسات التقنية وتطوير المعايير وغيرها).

من جانب آخر، تم إطلاق المشروع الاستراتيجي (Citiev 2.0)، بشراكة مع مجموعة "ستيلانتيس" لصناعة السيارات، بهدف إحداث مركز للبحث والتطوير في صناعة السيارات. وكسابقة بالمغرب، سيتمكن هذا المشروع الذي تبلغ كلفته الإجمالية 95 مليون درهم ويُشغل أزيد من 100 مهندس وتقني، من إنجاز تجارب فيزيائية ترتبط بأنشطة تطوير السيارات. وتُجرى حاليا عملية توسيع لهذا المشروع (Citiev 3.0).

#### ◀ برنامج دعم التجمعات الصناعية

تهدف التجمعات الصناعية إلى توحيد جهود مختلف الفاعلين حول مشاريع تعاونية ذات قيمة مضافة عالية في البحث والتطوير والابتكار.

عند متم شهر غشت 2025، استفاد 13 تجمعا صناعيا نشيطا في عدد من القطاعات الصناعية والتكنولوجية، من دعم الدولة. وقد انخرط في هذه التجمعات ما يقارب من 1.741 وحدة، من بينها حوالي 397 مقاول و263 مقاول ناشئة (Start-ups)، تم إحداثها و/أو تمت مواكبتها. كما مكن هذا البرنامج من إطلاق أكثر من 384 مشروعا تعاونيا مبتكرا ساهم في تموقع المغرب في سلاسل القيمة العالمية. وتتمثل أهم الإنجازات بهذا الخصوص، في ما يلي:

- تصميم وصناعة أجهزة تنفس اصطناعية 100% مغربية؛
- تطوير سخان المياه الشمسي يعمل بالترموسيفون بضغط جوي منخفض التكلفة "صُنِع في المغرب"؛
- تطوير كولاجين طبيعي 100% من قشور الأسماك، اعتمادا على ابتكار حاصل على براءة اختراع.

### ◀ برنامج الدعم "تطوير-البحث والتطوير والابتكار"

يطمح برنامج دعم الابتكار الصناعي، الذي كان موضوع اتفاقية تم توقيعها سنة 2022، إلى دعم 100 مشروع سنويا بغلاف مالي سنوي قدره 300 مليون درهم خلال الفترة 2023-2025.

ويشكل هذا البرنامج عرضا مندمجا يسعى إلى مواكبة المقاولات الصناعية عبر مختلف مراحل البحث والتطوير والنمذجة ومرحلة ما قبل التصنيع وإطلاق المرحلة التجريبية. وفي إطار تفعيل هذا البرنامج، تم إطلاق ثلاث نسخ لطلب عروض مشاريع برسم سنوات 2023 و2024 و2025. وقد أسفرت نسختا 2023 و2024 عن اختيار 142 مشروعا للاستفادة من التمويل، بمجموع استثمارات في مجال الابتكار والبحث والتطوير يناهز 742 مليون درهم. وبلغت منحة الابتكار الصناعي التي تم منحها لهذه المشاريع ما يناهز 313 مليون درهم، أي بمعدل مساهمة للدولة قدره 42,16%.

وستعرف سنة 2026، مواصلة تتبع ومواكبة اتفاقيات التمويل المتعلقة بالدعم المالي للدولة لفائدة التجمعات الصناعية والمقاولات المنتقاة من أجل إنجاز مشاريعها، وذلك موازاة مع مواصلة تنزيل الاتفاقيات المبرمة المتعلقة بالدعم المالي للدولة المخصص لها.

### III.1.1.9. صندوق محمد السادس للاستثمار: قاطرة للرفع من قدرات الاقتصاد الوطني

يهدف دعم الأنشطة الإنتاجية ومواكبة تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، العمومية والخاصة، سجل صندوق محمد السادس للاستثمار، منذ تفعيله، إنجازات ملحوظة، تهم على وجه الخصوص:

◀ **الصناديق القطاعية والموضوعاتية:** مكن أول إعلان لطلب إبداء الاهتمام سنة 2025، من انتقاء 14 شركة للتدبير، منها 9 شركات مغربية و5 شركات دولية، تشمل عددا من القطاعات كالصناعة، والفلاحة، والصناعات الغذائية، والسياحة، والنقل واللوجستيك. وقد عبأت هذه الشركات ما يقارب 14,5 مليار درهم من رؤوس الأموال بالإضافة إلى 4,5 مليار درهم كمساهمة من الصندوق، أي ما يمثل غلafa ماليا إجماليا بلغ 19 مليار درهم، مما يساهم في انبثاق منظومة وطنية لتدبير صناديق الاستثمار الخاصة (private equity) ويعزز إشعاع المغرب كقطب إقليمي؛

◀ **الصناديق المخصصة للمقاولات الناشئة:** مكن طلب إبداء الاهتمام، تم إطلاقه سنة 2024، بشكل مشترك مع الوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وصندوق الإيداع والتدبير، من جذب 47 ترشيحا تغطي عدة قطاعات مبتكرة (التكنولوجيا المالية، تكنولوجيا الصحة، التكنولوجيا الفلاحية، التكنولوجيا النظيفة). حيث تم انتقاء أولي لـ 9 شركات تدبير، وهو ما يمثل تمويلات إجمالية تصل إلى 6,7 ملايين درهم، منها 2,54 مليار درهم موجهة للمقاولات الناشئة المغربية أو تلك التي لها ارتباط قوي بالمغرب.

وقد تم توقيع بروتوكول اتفاق بين صندوق الإيداع والتدبير والوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي من أجل تطوير منظومة المقاولات الناشئة؛

◀ **الدين الثانوي:** أطلق الصندوق منتج "CapAccess" بشراكة مع "تمويلكم" و11 بنكا. وتوفر هذه الآلية للمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات المغربية متوسطة الحجم، التي لا تتوفر على القدر الكافي من رأس المال الذاتي الذي تستلزمه البنوك، مصدر تمويل تكميلي لتسهيل الحصول على القروض البنكية. وقد منح هذا المنتج ما قيمته 368 مليون درهم من القروض الثانوية، إلى غاية متم سنة 2024، مما مكن من تعبئة استثمارات بقيمة 2,35 مليار درهم وإحداث حوالي 1.900 منصب شغل.

ومن جانب آخر، وفي أفق استضافة المغرب للأحداث الرياضية الكبرى، نهائيات كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم لكرة القدم 2030، تم كذلك إطلاق مبادرة "Cap Hospitality" كآلية للتمويل والدعم تهدف إلى تحديث وتأهيل مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة التي لم يتم تجديدها منذ أزيد من خمس سنوات، مع هدف بلوغ 25.000 غرفة واستثمار إجمالي يقدر بـ 4 ملايين درهم؛

#### ◀ المساهمات المباشرة في المشاريع المهيكلية، خصوصا عبر:

- مساهمة الصندوق في رأسمال شركة "الطاقة الكهربائية لتهدارت"، التي تُشغل محطة كهرباء تعمل بالغاز الطبيعي بقدرة 400 ميغاوات. وتهدف هذه العملية، التي تمت بشراكة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشركة سيمنز (Siemens) وشركة إنديسا (Endesa)، إلى رفع العمر الافتراضي للمحطة وتطوير قدرات إنتاجية جديدة، وذلك بهدف تعزيز السيادة الطاقية للمملكة. ويجري العمل حاليا على إتمام هذه العملية؛
- المساهمة، خلال شهر ماي 2025، في تحالف مغربي-إماراتي (بشراكة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب) لإطلاق برنامج استثماري ضخم بقيمة تقارب 130 مليار درهم في أفق سنة 2030، وذلك بهدف تعزيز الأمن المائي والاستقلالية الطاقية. وتطوير بني تحتية كبرى (محطات تحلية مياه البحر، الطريق السيار المائي، محطة ذات دورة مركبة، خط كهربائي عالي التوتر بتقنية التيار المستمر عالي الجهد، طاقات متجددة)، وإحداث ما يفوق 25.000 منصب شغل، منها أزيد من 10.000 منصب قار.

ومن جانب آخر، يتوقع برسم الفترة 2026-2028 تغيير الوضع المحاسبي والمالي لصندوق محمد السادس للاستثمار نتيجة الارتفاع في وتيرة الاستثمارات. ويتعلق الأمر بـ:

- النمو المتواصل في الأصول الثابتة المالية موازاة مع تنفيذ الالتزامات؛
- الارتفاع في تكاليف التتبع والتسيير، المرتبطة بتتبع المساهمات؛
- الحفاظ على نموذج ذي آثار مالية قوية، مع اللجوء إلى عائدات التوظيفات المالية، في مرحلة انتقالية إلى أن تتم عمليات صرف المبالغ المالية بالكامل.

### III.1.1.10. آليات التمويل المبتكرة

بغية تعزيز المنحى التصاعدي للاستثمار العمومي، وبالنظر إلى أهمية الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية من خلال التدبير اليقظ للدين العمومي، أصبح تنويع مصادر التمويل، بالموازاة مع التمويلات التقليدية، أولوية استراتيجية للدولة، خصوصا عبر اعتماد آليات تمويل مبتكرة موجهة نحو الاستثمار.

وقد تمت، في هذا السياق، بلورة مقاربة تشاركية بين وزارة الاقتصاد والمالية وشركائها المؤسساتيين بهدف الهيكلية القانونية والمالية لهذه العمليات، بغية ضمان تدبير أمثل وتقاسم عادل للمسؤوليات والمخاطر المالية، وفق آليات تعاقدية تمكن من تسريع وتيرة الاستثمارات العمومية وضمان التحكم في التكاليف والأجل.

#### ◀ الإطار القانوني

تتمثل أهم النصوص التي تؤطر العمليات المنجزة في إطار هذه الآليات، في ما يلي:

- المرسوم الملكي رقم 330.66 المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العمومية؛

- الظهير الشريف الصادر في 12 أغسطس 1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛
- القانون رقم 14.25 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية؛
- القانون رقم 14.07 المتعلق بالتسجيل العقاري؛
- القانون رقم 70.14 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري.

#### ◀ الحصيلة والأفاق

عملت الحكومة، في إطار التدبير النشط للملك الخاص للدولة، على إنجاز مجموعة من العمليات التي تروم تفويت أصول عقارية للمستثمرين. وقد مكنت هذه العمليات من تعبئة ما يناهز 111 مليار درهم، منذ سنة 2019 إلى متم شهر غشت 2025، مساهمة بذلك في دعم الاستثمار ومواكبة الأوراش الاجتماعية والاقتصادية المهيكلية. ونظرا لما أبانت عنه هذه الآليات التمويلية من مزايا تتيح لاسيما تعبئة موارد إضافية، وتحسين مردودية التدفقات المالية، بالإضافة إلى تقليص الأجل والتكاليف، سيتواصل العمل بآلياتها سنة 2026. ويندرج هذا التوجه في إطار مقارنة تروم تحفيز تطوير أصول عقارية جديدة، مما سيساهم في خلق قيمة مستدامة للملك الخاص للدولة.

### III.1.2. مواصلة المجهود الاستثماري العمومي

#### III.1.2.1. مواصلة الأوراش الكبرى للبنيات التحتية

##### ◀ البنيات التحتية الطرقية

تعزم الحكومة، برسم سنة 2026، إطلاق مشروعين جديدين ومواصلة الأوراش الكبرى للطرق. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بـ:

- إطلاق أشغال المقاطع الأولى من الطريق السريع عين عودة-وادي زم، بمسافة 127 كلم، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1,9 مليار درهم، مع برمجة أولية قدرها 1,12 مليار درهم برسم سنة 2026؛
- مواصلة أشغال تأهيل مقطعين من الطريق الوطنية رقم 7 بتكلفة إجمالية تبلغ 665,5 مليون درهم. يربط المقطع الأول "تيزي نناست" و"تافنغوت" بإقليم تارودانت على طول 30 كلم بتكلفة تبلغ 286,5 مليون درهم. بينما يربط المقطع الثاني بين "ويركان" بـ "تلات نيعقوب" بإقليم الحوز على طول 34 كلم بتكلفة تبلغ 379 مليون درهم؛
- مواصلة إنجاز أشغال الربط الطرقي لميناء الناظور غرب المتوسط بالشبكة الطرقية الوطنية على طول 192 كلم. وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا المشروع 2,4 مليار درهم، المستفيد من تمويل للبنك الدولي يناهز 1,81 مليار درهم. وتبلغ الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2026، 400 مليون درهم كاعتمادات أداء و1,7 مليار درهم كاعتمادات التزام؛
- مواصلة وانطلاق مشاريع البنيات التحتية الطرقية المندرجة في إطار العقود-البرامج الموقعة بين الدولة والجهات، بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 19,39 مليار درهم، منها 7,97 مليار درهم كمساهمة من الدولة. وتبلغ الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2026 حوالي 964 مليون درهم كاعتمادات أداء و4,51 مليار درهم كاعتمادات التزام؛
- مواصلة أشغال صيانة الشبكة الطرقية والمنشآت الفنية المهددة بالانهيار، بميزانية تناهز 2 مليار درهم، تمت برمجتها برسم الحساب المرصد لأمور خصوصية "الصندوق الخاص بالطرق".

## ◀ البنيات التحتية للطرق السيارة

تميزت سنة 2025 بتوقيع بروتوكول اتفاق بين الدولة والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، بغلاف مالي إجمالي يناهز 17 مليار درهم. ويهدف هذا البروتوكول إلى تمويل أشغال الطريق السيار القاري الرابط بين الرباط والدار البيضاء، بالإضافة إلى مواصلة إنجاز مشروع الطريق السيار تيط مليل-برشيد، فضلا عن إعادة تهيئة مفترق سيدي معروف ومفترق عين حرودة.

تشمل العمليات المبرمجة برسم سنة 2026، على وجه الخصوص، ما يلي:

- مواصلة أشغال الطريق السيار القاري الرابط بين الرباط والدار البيضاء على طول يناهز 59 كلم، بتكلفة تقدر بـ 6,955 مليار درهم. وستنجز على امتداد الفترة 2025-2028؛
- مواصلة إنجاز أشغال الطريق السيار تيط مليل-برشيد على طول 30 كلم، بتكلفة تقدر بـ 2,5 مليار درهم دون احتساب الرسوم. وبلغت نسبة تقدم الأشغال 86%؛
- مواصلة إنجاز أشغال الطريق السيار كرسيف-الناظور على طول 104 كلم، بتكلفة تناهز 7,8 مليار درهم. وسيتم إنجاز هذا المشروع على ثلاث مقاطع: كرسيف-ساكا على طول 36,5 كلم، ساكا-دريوش على طول 40,5 كلم، ودريوش-ميناء الناظور غرب المتوسط على طول 27,2 كلم. وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال المتعلقة بمقطع تريوش-ميناء الناظور غرب المتوسط 49,5%، بينما توجد الأشغال المتعلقة بالمقاطع الأخرى في طور الإطلاق.

## ◀ السلامة الطرقية

واصلت الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، خلال سنة 2025، تنزيل الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026 والتي تهدف إلى تقليص عدد الوفيات الناجمة عن حوادث السير إلى أقل من 1.900 وفاة في أفق سنة 2026، وإرساء نظام طرق آمن. وتمثلت أبرز الإجراءات المتخذة، في هذا الصدد، فيما يلي:

- إطلاق مشروع "حافلة آمنة" 2024-2026 بتكلفة إجمالية قدرها 600 مليون درهم، يهدف إلى تجديد حظيرة النقل العمومي للمسافرين التي تتجاوز 15 سنة بمركبات جديدة أو مستعملة أقل من 7 سنوات. ويشمل هذا المشروع تجديد المركبات وتجهيزها بأجهزة السلامة الطرقية؛
- تعزيز برامج تجديد حظيرة مركبات النقل الطرقي للبضائع من خلال توسيع فئات المركبات المستفيدة وتحسين المنح المخصصة لفائدة مهنيي القطاع؛
- تنظيم الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري العالمي حول السلامة الطرقية في فبراير 2025 بمدينة مراكش. وستتمحور العمليات المبرمجة برسم سنة 2026، على الخصوص، حول:
  - مواصلة تنفيذ برامج "الحافلة الآمنة" وبرنامج منحة تجديد ومنحة تكسير العربات؛
  - مواصلة برامج التواصل والتحسيس بشأن مخاطر الطريق؛
  - المساهمة في إنجاز مشاريع التهيئة ذات القيمة المضافة العالية في مجال السلامة الطرقية، بشراكة مع الجماعات الترابية والمديرية العامة للوقاية المدنية؛
  - مواصلة مشاريع الرقمنة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ومستعملي الطريق.

### ◀ البنيات التحتية المينائية

أشرف صاحب الجلالة الملك، نصره الله، يوم 18 شتنبر 2025، على تدشين مشاريع كبرى لإعادة هيكلة وتطوير المركب المينائي للدار البيضاء، باستثمارات تناهز 5 ملايين درهم. وتشمل هذه المشاريع ما يلي:

- تهيئة ميناء للصيد بغلاف مالي قدره 1,2 مليار درهم؛
  - إحداث ورش جديد لبناء وإصلاح السفن بميناء الدار البيضاء بغلاف استثماري قدره 2,5 مليار درهم؛
  - تطوير محطة جديدة للبواخر السياحية بميناء الدار البيضاء بكلفة 720 مليون درهم؛
  - إنجاز مركب إداري جديد بغلاف مالي قدره 500 مليون درهم.
- ومن جانب آخر، وإلى متم شهر يونيو 2025، يمكن عرض تقدم الأشغال لأهم المشاريع المينائية كالتالي:
- بلغت نسبة تقدم الأشغال بمشروع ميناء الداخلة الأطلسي الجديد 45%؛
  - بلغت نسبة تقدم الأشغال بمشروع توسيع منشآت الحماية بميناء الدار البيضاء 68%.

وستتميز سنة 2026 بما يلي:

- مواصلة إنجاز أشغال ميناء الداخلة الأطلسي الجديد، الذي تبلغ تكلفته حوالي 13 مليار درهم، مع إطلاق أشغال توسعة الميناء بهدف إحداث البنيات التحتية الضرورية لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، وذلك باستثمار يُقدَّر بـ 1,24 مليار درهم؛
- إطلاق المرحلة الأولى من مشروع حماية ساحل سيدي موسى بسلا، بتكلفة تُقدَّر بـ 563,8 مليون درهم، منها 281,8 مليون درهم كمساهمة من الميزانية العامة؛
- استكمال مشروع توسيع منشآت الحماية بميناء الدار البيضاء بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1,18 مليار درهم.

### ◀ البنيات التحتية السككية

عرف قطاع البنيات التحتية للسكك الحديدية، خلال سنة 2025، توقيع بروتوكول اتفاق جديد بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية، يحدد شروط وكيفيات تنفيذ برنامج الاستثمار 2024-2030، بتكلفة إجمالية تبلغ 96 مليار درهم. ويرتكز هذا البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية:

- تمديد القطار الفائق السرعة (LGV) وتطوير القطارات الجهوية (RER): تمديد خط القطار الفائق السرعة بمحور القنيطرة-مراكش الذي سيمتد لمسافة 430 كلم، وإنشاء خدمة القطارات الجهوية (RER) في جهات الدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-القنيطرة، ومراكش-آسفي، بتكلفة إجمالية تبلغ 53 مليار درهم؛
- اقتناء آليات متحركة: قطارات فائقة السرعة وقطارات بين المدن والقطارات الجهوية، بغلاف مالي يبلغ 29 مليار درهم؛
- الحفاظ على أداء الشبكة السككية، بغلاف مالي يبلغ 14 مليار درهم.

وفي إطار هذا البرنامج، قام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، خلال سنة 2025، بتدشين مشاريع سككية كبرى بالقطب الحضري لمدينة الدار البيضاء. وبهذه المناسبة، أعطى جلالتة انطلاقة أشغال بناء ثلاث محطات من الجيل

الجديد: الدار البيضاء-الجنوب، وبنسليمان (الملعب الكبير الحسن الثاني) ومطار محمد الخامس؛ بالإضافة إلى عشر محطات للقطارات الجهوية (RER).

كما يشمل البرنامج إعادة تأهيل خمس محطات قائمة، وإنجاز 260 كلم من خطوط السكك الحديدية الجديدة، وتوسيع 50 منشأة فنية، وبناء مركزين تقنيين في زناتة والنواصر، وخمسة ورشات صيانة، بالإضافة إلى اقتناء 48 قطارا من الجيل الجديد.

وستعرف سنة 2026 مواصلة أشغال المقاطع الاستراتيجية، مع إنجاز أشغال الترتيب، والمنشآت الفنية والمنصات السكنية المرتبطة بمشروع تمديد خط القطار الفائق السرعة نحو مراكش. وبالموازاة مع ذلك، ستخصص استثمارات مهمة للحفاظ وتحديث الشبكة الاعتيادية، بالإضافة إلى وضع حلول رقمية لتحسين تدبير حركة السير وتحسين النجاعة الطاقية. علاوة على ذلك، ستولى عناية خاصة لتحضير البنيات التحتية للسكك الحديدية استعدادا لكأس العالم 2030، بهدف مواكبة هذا الحدث العالمي وتعزيز جاذبية المغرب على المستوى الدولي.

### ◀ النقل الجوي

تميزت سنة 2025، بتوقيع بروتوكول اتفاق بين الدولة والمكتب الوطني للمطارات للفترة 2025-2030، يهدف إلى تحديد برنامج الاستثمار خلال هذه الفترة، ومستويات الأداء المنتظرة، فضلا عن الإجراءات المتعلقة بتحسين الحكامة والجودة. وتشمل مشاريع تطوير الطاقة الاستيعابية للمطارات، المبرمجة في إطار هذا البروتوكول، بتكلفة إجمالية تبلغ 25 مليار درهم، ما يلي:

- مطار الدار البيضاء: بناء محطة جوية تعمل بمثابة قطب (HUB)، وإنجاز مدرج جديد للطائرات، وبناء برج جديد للمراقبة، وتعزيز الربط مع الخط فائق السرعة؛
- مطارات مراكش وأكادير وفاس: مضاعفة وإعادة تهيئة المحطات الجوية الحالية؛
- مطار طنجة: بناء محطة جوية جديدة.

وخلال سنة 2026، ستتركز جهود المملكة في مجال تطوير النقل الجوي على استكمال مشاريع البنية التحتية قيد الإنجاز، وإطلاق الأوراش المهيكلية المدرجة ضمن عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للمطارات، فضلا عن تعزيز الأسطول الوطني الذي تُشغله شركة الخطوط الملكية المغربية، وذلك استعدادا للتظاهرات الدولية الكبرى، لاسيما كأس العالم 2030.

### ◀ النقل البحري

تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أطلقت وزارة النقل واللوجيستيك دراسة استراتيجية تروم وضع محاور تطوير أسطول وطني للملاحة التجارية قوي وتنافسي، وذلك بهدف دعم التنمية الاقتصادية للمملكة، وتعزيز السيادة البحرية الوطنية، وكذا تشجيع الاندماج الإقليمي.

وقد خلصت هذه الدراسة، المتوقع إتمامها نهاية سنة 2025، إلى نتائج أولية تسمح بتحديد بعض الإجراءات ذات الأولوية، لاسيما وضع منظومة تأمين ملائمة، وتحديث منظومة الحكامة البحرية من خلال إعادة التموقع الاستراتيجي للسلطة البحرية وتطوير التكوين في المجال البحري وملاءمة الإطار التنظيمي الوطني مع المعايير الدولية.



إلى أن مشاريع الفلاحة التضامنية موجهة نحو زراعة أنواع أكثر مقاومة، خاصة الصبار وشجرة الخروب، فضلا عن المشاريع المرتبطة بإعادة تشكيل القطيع؛

◀ **التأمين الفلاحي:** بلغت المساحة الإجمالية التي تم تأمينها برسم الفترة 2024-2025 مليون هكتار، منها 550.000 هكتار في إطار منتج التأمين الفلاحي، و450.000 هكتار في إطار برنامج دعم صمود الفلاحة والتكيف مع التغيرات المناخية.

◀ **المبادرة المقاولاتية لدى الشباب بالمجال القروي:** أولت استراتيجية الجيل الأخضر اهتماما خاصا للمبادرة المقاولاتية لدى الشباب في المناطق القروية، حيث تم تكوين 13.465 مستفيدا من الشباب منذ إطلاق تنفيذ هذه الاستراتيجية اعتمادا على 4.867 مشروعا تمت المصادقة عليها، فضلا عن الاستفادة من إحداث المراكز الجهوية للشباب المقاولين في الفلاحة والصناعة الغذائية؛

◀ **السلامة الصحية:** فيما يتعلق بالحفاظ على الثروة الحيوانية، فقد تم إلى حدود شهر شتنبر لسنة 2025، تلقيح 4,7 مليون رأس في إطار مكافحة الأمراض الحيوانية. وفيما يتعلق بالحفاظ على الثروة النباتية، فيتولى المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية عمليات إصدار شهادات الصحة النباتية في إطار مراقبة الصادرات، وإصدار شهادات القبول في إطار مراقبة الواردات، ومراقبة الصحة النباتية للنباتات والمنتجات النباتية، وإجراء فحوصات في إطار حماية الصحة النباتية للغابات، وإصدار شهادات البذور، وكذا عمليات مراقبة المنتجات الغذائية. وبخصوص حصيلة مراقبة المنتجات الغذائية، إلى حدود نهاية شهر غشت 2025، فقد شهدت مراقبة 209.562 طن من اللحوم الحمراء و133.402 طن من اللحوم البيضاء؛

◀ **تطوير قطاع ريادة الأعمال الفلاحية (Agrobusiness):** يتعلق الأمر باستكمال أشغال البناء والتسويق الجارية للبقع داخل أقطاب الصناعات الفلاحية بمكناس وبركان وتادلة وسوس واللوكوس، إلى جانب استكمال أشغال بناء أسواق الجملة التي سبق إطلاقها؛

◀ **تعزيز التعليم العالي،** لاسيما عن طريق تعزيز وتأهيل البنيات التحتية البيداغوجية والعلمية. هكذا، ومنذ السنة الأكاديمية 2019-2020، بلغ العدد التراكمي للخريجين 3.020 خريجا بنهاية السنة الأكاديمية 2024-2025. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد خلال السنة الأكاديمية 2025-2026 إلى 3.601 خريجا، أي بزيادة تقارب 20%؛

◀ **تعزيز التكوين المهني الفلاحي:** بلغ العدد التراكمي للخريجين 40.356 خريجا خلال الفترة 2020-2024، من أصل تكوين 140.000 شاب وشابة كهدف في أفق 2030. ومن المرتقب أن يصل العدد التراكمي للخريجين إلى 49.414 خريجا مع نهاية السنة الأكاديمية 2024-2025.

#### ◀ مواصلة تطوير الري وإعداد المجال الفلاحي

• **عصرنة الشبكات الجماعية في المدارات المسقية الكبيرة على مساحة تصل إلى 110.000 هكتار في أفق سنة 2030:** يتعلق الأمر على وجه الخصوص، باستكمال أشغال مشروع تحديث أنظمة الري بسهل غاريت على مساحة 13.500 هكتار، بمدار ملوية، ومواصلة إنجاز أشغال مشروع المرونة والاستدامة في الري على مساحة إجمالية قدرها 20.000 هكتار من المساحات المسقية بتادلة وسوس-ماسة، إضافة إلى مشروع عصرنة أنظمة الري بالمدار السقوي بالحوز على مساحة 13.040 هكتار؛

• **تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود من خلال توسيع الري في المدارات المرتبطة بها، من خلال مواصلة واستكمال المشاريع الجارية على مساحة تناهز 40.000 هكتار (سايس وقدوسة وسبو المتوسط-الشرط الثاني-)،**

إضافة إلى إطلاق مشروع التأهيل الهيدروفلاحي بمنطقة جنوب شرق سهل الغرب على مساحة 30.000 هكتار، ومشروع التأهيل الهيدروفلاحي بمنطقة سيدي محمد الشريف المرتبطة بسد ولجة-السلطان على مساحة تناهز 1.800 هكتار؛

• تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري، وذلك من خلال مواصلة أشغال مشروع تحلية مياه البحر بالداخلة واشتوكة، وإطلاق مشاريع جديدة للسقي مرتبطة بتحلية مياه البحر بالناظور وسوس-ماسة وكلميم وطانطان.

ومن جانب آخر، ستشهد سنة 2026 مواصلة تنفيذ استراتيجية المغرب الأخضر، لاسيما من خلال:

- ◀ مواصلة إنجاز 108 مشروع للفلاحة التضامنية تم إعطاء انطلاقها خلال الفترة 2021-2025 في مجموع جهات المملكة؛
- ◀ مواصلة تطوير أقطاب الصناعات الفلاحية، وخاصة اللوكوس والغرب والحوز، بالإضافة إلى برمجة أسواق جديدة للجملة، إلى جانب تحديث الأسواق الأسبوعية على مستوى الجهة الشرقية وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة وكذا جهة العيون-الساقية الحمراء؛
- ◀ مواكبة برنامج دعم 8.000 شاب من حاملي أفكار/المشاريع (2023-2025) وإطلاق برنامج جديد سنة 2026 على مستوى المراكز الجهوية للشباب المقاولين في الفلاحة والصناعة الغذائية والفروع لمواكبة 9.400 شاب من حاملي الأفكار/المشاريع في الخدمات الفلاحية وشبه الفلاحية والرقمية، إضافة إلى الشباب المكترين للأراضي أو ذوي الحقوق من الأراضي الجماعية، والفلاحين الشباب؛
- ◀ مواصلة عملية إعادة تأهيل البنيات التحتية لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي بهدف الرفع من القدرة الاستيعابية لتصل إلى 10.000 خريج في أفق سنة 2030.

### III.2.2.1.2.2.1. تطوير الصيد البحري

فيما يتعلق بالإنتاج السمكي، تقدر الكمية التي تم تفرغها برسم سنة 2024 ما يعادل 1,42 مليون طن، مع تسجيل معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 1,6% خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2024. أما بالنسبة لصادرات المنتجات البحرية، فقد بلغت 28,8 مليار درهم، أي بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 5,7% خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2024.

ويتمحور مخطط العمل لتطوير الصيد البحري حول أربع ركائز استراتيجية تتعلق بتطوير قدرات الفاعلين في القطاع وتعزيز تموقع المغرب في السوق الدولية وتجسيد الإمكانيات الوطنية لقطاع تربية الأحياء المائية وإنعاش السوق المحلي وذلك بتعزيز الاستهلاك الوطني للمنتجات البحرية.

وفي هذا الإطار، تتمحور أهم الإجراءات المبرمجة لسنة 2026 حول ما يلي:

- ◀ تشغيل واستغلال مركز البحر بمدينة الحسيمة؛
- ◀ إحداث وحدة عملية لتكنولوجيا المحيطات وإرساء شبكة المناطق البحرية المحمية بالمغرب؛
- ◀ الدعم المالي لهيئات تنشيط الأقطاب التنافسية؛
- ◀ مواكبة تحديث الأداة الإنتاجية واقتناء معدات صناعية مبتكرة؛
- ◀ الترويج للمنتجات البحرية المخصصة للسوق المحلية أو للتصدير؛

◀ اقتناء محطة أرضية لتلقي الإنذارات؛

◀ تعزيز منظومة الإنقاذ البحري، عبر اقتناء محطات VHF-ASN مزودة بأبراج، ونظام AIS، وأجهزة تحديد الاتجاهات اللاسلكية VHF، وهوائيات VHF، وقارب للإنقاذ على مستوى ميناء الحسيمة.

### III.3.2.2.1. التنمية الصناعية

◀ صناعة السيارات: واصلت صناعة السيارات المغربية، خلال سنة 2024، تألقها على الصعيدين الإفريقي والعالمي. وقد بلغت الطاقة الإنتاجية الصناعية المنشأة حوالي 700.000 سيارة سنويا، مدعومة بشكل خاص بمصانع شركتي رونو (طنجة وسوماكا) وستيلانتيس (القنيطرة). كما بلغ الإنتاج الوطني حوالي 559.645 وحدة، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 4% مقارنة بسنة 2023، مما يضع المغرب في المرتبة الثانية على المستوى القاري في هذا القطاع بعد جنوب إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن رقم معاملات الصادرات بلغ، عند متم غشت 2025، 98,71 مليار درهم، مقابل 101,64 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2024، أي بانخفاض بنسبة 2,9% يعزى أساسا إلى تراجع مبيعات صناعة السيارات (-6,85 مليار درهم)، على الرغم من ارتفاع الصادرات في قطاع الكابلات (+2,05 مليار درهم)؛

◀ صناعة الطيران: عرف قطاع الطيران خلال سنة 2025 نموا قويا سرع من وتيرة الانتعاش التي شهدتها سنة 2024. وتتجلى هذه الدينامية الإيجابية في زيادة بنسبة 5,6% في رقم معاملات الصادرات، عند متم غشت 2025 مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، أي بزيادة تقارب 1 مليار درهم، وذلك نتيجة لزيادة مبيعات قطاع التجميع بحوالي 505 مليون درهم، وصادرات قطاع «نظام الأسلاك الكهربائية الخاصة بالربط البيئي (EWIS)» بما يعادل 6,33 مليار درهم.

وفي إطار هذه الدينامية، ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوم 13 أكتوبر 2025 بالنواصر حفل تقديم وإطلاق أشغال إنجاز المركب الصناعي لمحركات الطائرات، التابع لمجموعة "سافران"، المشروع المهيكل الذي يعزز مكانة المغرب كقطب استراتيجي عالمي لصناعة الطيران.

وسيضم هذا المركب الذي ستحتضنه المنصة الصناعية المندمجة المخصصة لمهن الطيران والفضاء "ميدبارك" بالنواصر مصنعين: مصنع لتجميع واختبار محركات الطائرات لمجموعة "سافران" باستثمار تبلغ قيمته 2,1 مليار درهم، من شأنه توفير 300 منصب شغل بمؤهلات عالية في أفق سنة 2029، وآخر مخصص لأنشطة صيانة وإصلاح محركات الطائرات من الجيل الجديد (LEAP) باستثمار يبلغ 1,3 مليار درهم، سيتمكن من توفير 600 منصب شغل مباشر بحلول سنة 2030؛

◀ صناعة النسيج والجلد: إلى غاية متم دجنبر 2024، بلغ رقم معاملات الصادرات لهذا القطاع حوالي 46,17 مليار درهم، بزيادة قدرها 5% مقارنة بـ 43,97 مليار درهم، المسجلة في نفس الفترة من سنة 2023. وتجدر الإشارة إلى أنه عند متم غشت 2025، بلغ رقم معاملات الصادرات 30,45 مليار درهم مقابل 31,78 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2024، بانخفاض قدره 4,2%؛

◀ قطاع الصناعات الغذائية: بحلول نهاية غشت 2025، بلغ رقم المعاملات عند التصدير لهذا القطاع 27,42 مليار درهم، مقارنة بـ 28,48 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية، مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 3,7%.

وسيتم التركيز خلال سنة 2026 على مواصلة تنفيذ اتفاقيات الاستثمار المبرمة، وكذا تتبع ومواكبة المقاولات من أجل إنجاز مشاريعها الاستثمارية.

### III.1.2.2.4. خارطة الطريق الجديدة للتجارة الخارجية 2025-2027

من أجل تعزيز قطاع التجارة الخارجية ومواكبة دينامية تطوره المستمر وانفتاحه على الصعيد الدولي، تم وضع خارطة طريق جديدة للتجارة الخارجية للفترة الممتدة بين 2025 و2027، بغلاف مالي يبلغ 1,35 مليار درهم، وترمي إلى:

- ◀ توسيع قاعدة الصادرات من خلال إضافة 400 مصدر جديد؛
- ◀ تحقيق صادرات إضافية بقيمة 84 مليار درهم من خلال استغلال إمكانيات بعض القطاعات كقطاع الجلد أو قطاع الصناعة الصيدلانية؛
- ◀ إحداث 76.000 منصب شغل مباشر في أفق سنة 2027.

وفي إطار تنفيذ هذه الخارطة، تم إعداد مخطط عمل يهدف بشكل خاص إلى تعزيز التنسيق بين مختلف شركاء قطاع التجارة الخارجية وتثمين البرامج والآليات التي أطلقت سابقا. وتشمل مجالات تدخل هذا المخطط، بالأساس، مواكبة خاصة بالمقاولات والتأمين على الصادرات وتشجيع الصادرات وكذا الإجراءات الأفقية لفائدة المقاولات المستهدفة.

### III.1.2.2.5. استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"

تم إعداد استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية وبناء على توصيات النموذج التنموي الجديد. وتهدف هذه الاستراتيجية الطموحة إلى تمكين المغرب من الريادة في المجال الرقمي، مع ضمان تحول شامل ومستدام للإدارة والاقتصاد والمجتمع. ولهذه الغاية، خصص مشروع قانون المالية لسنة 2026 مبلغ 1,5 مليار درهم لتنزيل هذه الاستراتيجية، والتي تتمثل أهم محاورها في ما يلي:

#### ◀ رقمنة الخدمات العمومية

تم العمل، خلال سنة 2025، على رقمنة العديد من الخدمات، لا سيما تلك المتعلقة بالترشح لامتحان البكالوريا الحرة والتسجيل بالمؤسسات التعليمية وكذا الحصول على بطاقة الإعاقة. وبالموازاة مع ذلك، تم العمل على تعزيز البوابة الوطنية "Idarati" عبر تجميع ما يزيد عن 600 خدمة رقمية في نقطة ولوج واحدة تتضمن أدوات الذكاء الاصطناعي وشريط بحث ذكي وواجهة متعددة اللغات.

كما تعزز الحكومة، خلال سنة 2026، العمل على تعميم المنصة الجديدة المخصصة للحصول على رخص فتح واستغلال دور الحضانة الخاصة، وتعزيز قابلية تبادل البيانات من خلال تقييم التقدم الحاصل على مستوى سجلات البيانات الإدارية، وإعداد إطار وطني لتصنيف هذه البيانات. موازاة مع ذلك، تم إطلاق بحث وطني لدى الإدارات من أجل تقييم المشاريع ورقمنة المساطر، مع الحرص على مواءمتها مع استراتيجية "المغرب الرقمي 2030".

#### ◀ الذكاء الاصطناعي

عرفت سنة 2025، إطلاق عدة مشاريع تهدف إلى تعزيز ولوج المواطنين إلى الأدوات والمهارات الرقمية، ويتعلق الأمر بما يلي:

- توقيع بروتوكول اتفاق من أجل تعزيز البحث التطبيقي والابتكار التكنولوجي عبر إحداث "معهد الجزري"، الذي سيدشجج التعاون بين الجامعات والمقاولات والفاعلين العموميين؛
- البرنامج الوطني للتكوين في المجال الرقمي والذكاء الاصطناعي، الذي يستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و18 سنة، من خلال محتوى تربوي تفاعلي وترفيهي؛

- البرنامج الوطني للتكوين في المجال الرقمي والذكاء الاصطناعي والموجه للمواهب الشابة التابعة للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، والذي يهدف إلى تكوين 200.000 شاب بالمراكز التابعة للجامعة وأندية التكوين؛
- انعقاد المناظرة الوطنية حول الذكاء الاصطناعي، بمشاركة 130 متدخلا من 35 دولة، تحت شعار: "نحو استراتيجية ذكاء اصطناعي فعالة وأخلاقية في خدمة المجتمع".

وتعزز الحكومة، خلال سنة 2026، العمل على تنزيل توصيات المناظرة الوطنية، سألقة الذكر، من أجل إدماج واسع لحلول الذكاء الاصطناعي. وكذا الشروع في أشغال بناء المعهد الجزري بجهة كلميم-واد نون، وذلك تنزيلا لمقتضيات بروتوكول الاتفاق المذكور.

#### ◀ تطوير قطاع ترحيل الخدمات «Offshoring»

عرفت سنة 2025 إعداد دورية تتعلق بتنزيل عرض "Offshoring Maroc"، تتضمن بالإضافة إلى الامتيازات المتعلقة بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، تقديم منحة خاصة بالتكوين ومنحة خاصة بالتشغيل. وتعزز الحكومة خلال سنة 2026، مواصلة تنزيل وتحسين منصفها الرقمية المخصصة لتبسيط ورقمنة طلبات الاستفادة من الامتيازات التحفيزية التي يوفرها عرض «Offshoring Maroc».

#### ◀ رقمنة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

عرفت رقمنة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إطلاق برنامج نموذجي بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، على مستوى جهة مراكش-أسفي وجهة فاس-مكناس وجهة الشرق، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحفيز المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة على اعتماد حلول رقمية ملائمة لاحتياجاتها العملية، وذلك من أجل تعزيز تنافسيتها وتقوية مرونتها.

كما تعزز الحكومة، خلال سنة 2026، تعزيز هذا البرنامج بهدف دعم عدد أكبر من المقاولات.

#### ◀ تطوير التكنولوجيا السحابية «Cloud»

تم خلال سنة 2025، إطلاق دراسة تهدف إلى تقييم الاستخدامات الحالية والحاجيات المرتبطة بخدمات الحوسبة السحابية في القطاعين العام والخاص، من أجل توجيه السياسات العمومية في المجالات المتعلقة باستقبال وأمن البيانات، وكذا تدبير البنى التحتية الرقمية.

وتعزز الحكومة، خلال سنة 2026، استكمال إعداد القرار المتعلق بمنظومة اختيار مزودي الخدمات السحابية، وذلك لإطلاق عملية اختيار ملفات "Hyperscalers" (كبار مزودي خدمات الحوسبة السحابية) الملائمة لاحتياجات الإدارة العمومية، وتبسيط عملية اقتناء قدرات الحوسبة السحابية لفائدة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

#### ◀ تطوير المواهب الرقمية

عرفت سنة 2025 تكوين 1.000 مستفيد في إطار المرحلة التجريبية من برنامج "JobInTech" واعتماد 416 شعبة جديدة ليصل العدد الإجمالي إلى 549، إضافة إلى ارتفاع عدد المسجلين الجدد من 21.125 خلال الموسم الجامعي 2023-2024 إلى 22.649 خلال الموسم 2024-2025، وذلك في إطار البرنامج الوطني لتعزيز المواهب الرقمية 2023-2027. كما تم انتقاء 150 طالبا باحثا في إطار برنامج المنح "طلبة الدكتوراه-المؤطرين" وإحداث 3 مدارس للبرمجة والتشفير في جهات الشرق وبني ملال خنيفرة وفاس-مكناس، في إطار برامج التكوين في مجالي "Upskilling" و "Reskilling".

وستواصل هذه الجهود خلال سنة 2026، بهدف بلوغ 22.500 خريج سنويا في المجال الرقمي في أفق سنة 2027، كما سيتم العمل على تعزيز برنامج المنح الخاص بالدكتوراه، بالإضافة إلى تعميم برنامج JobInTech.

#### ◀ دعم المقاولات الناشئة

تعمل الحكومة على دعم المقاولات الناشئة، بهدف بلوغ 3.000 مقاول في أفق سنة 2030، وذلك من خلال:

- عرض (Venture Capital): تم إطلاق هذا المشروع عبر بروتوكول تعاون بين صندوق محمد السادس للاستثمار وصندوق الإيداع والتدبير، وذلك بهدف إنشاء صناعة وطنية في مجال رأس المال المخاطر والمخصص لدعم المقاولات الناشئة. وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2025، انتقاء والتعاقد مع شركات التدبير؛
- عرض (Venture Building) : يهدف هذا العرض، الذي تم تطويره بشراكة مع كل من صندوق الإيداع والتدبير ومؤسسة "تمويلكم"، إلى انتقاء هياكل مواكبة لدعم المقاولات المغربية الناشئة وتعزيز إحداثها؛
- برنامج المواكبة بشراكة مع تكنوبارك: تم إبرام اتفاقية شراكة مع "تكنوبارك المغرب" لتنزيل عرض وطني مندمج لمواكبة المقاولات الناشئة، حيث يمتد من 6 إلى 12 شهرا ويشمل جميع مراحل تطوير هذه المقاولات (مرحلة ما قبل الاحتضان، ومرحلة الاحتضان، ومرحلة التطوير، ومرحلة التسريع).

وتعتزم الحكومة، خلال سنة 2026، تفعيل آليات عرض (Venture Capital)، وذلك عبر إطلاق عروض من طرف شركات التدبير، وإطلاق طلبات الترشيحات لفائدة المقاولات الناشئة الراغبة في الاستفادة من التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، سيتواصل تنفيذ العرض الوطني للمواكبة (Venture Building)، الذي يشمل برامج ملائمة لمراحل تطور المقاولات الناشئة وآليات تمويل متنوعة ومواكبة متخصصة تهدف إلى تعزيز نموها وتشجيعها على الابتكار.

#### ◀ تنظيم جيتكس إفريقيا (النسخة الثالثة): واجهة لتعزيز التموقع الرقمي للمغرب وإفريقيا

عرفت النسخة الثالثة التي تم تنظيمها بمدينة مراكش، خلال الفترة الممتدة بين 14 و16 أبريل 2025، مشاركة 1.800 عارض ومقولة ناشئة، إلى جانب 400 مستثمر، حيث برزت، خلال هذه النسخة من المعرض، مجموعة متنوعة من التكنولوجيات الحديثة، خاصة الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والأمن السيبراني، إلى جانب مبادرة "Gitex Green Impact" التي تهم مجالات التكنولوجيا الزراعية (Agritech) والتكنولوجيا المناخية (Climate Tech) وغيرها.

كما تعتزم الحكومة، خلال سنة 2026، تنظيم النسخة الرابعة من جيتكس إفريقيا بمدينة مراكش.

#### 6.2.2.1.III. الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني

تهدف الاستراتيجية الوطنية الجديدة للأمن السيبراني إلى بناء فضاء إلكتروني آمن وموثوق وقادر على الصمود، والذي يعد آلية أساسية لمواكبة التحول الرقمي للمملكة ودعم تنميتها السوسيو اقتصادية. وتعكس هذه الاستراتيجية كذلك التزام البلاد بضمان أمن ورفاه المواطنين في عصر الرقمنة، من خلال أربعة محاور رئيسية، تتعلق بما يلي:

- ◀ تحيين وتعزيز المنظومة القانونية والتنظيمية الوطنية المؤطرة للأمن السيبراني، وذلك لمواكبة التطور المستمر للتهديدات السيبرانية وما تنسم به من تعقيد وجدة متزايدين. كما يشمل هذا المحور جانبا مخصصا لتحسين الحكامة، من خلال إرساء آليات مؤسسية تمكن من تحسين نجاعة الأداء العمومي، وضمان تنسيق فعال بين مختلف الفاعلين المعنيين بهذا المجال؛

- ◀ تعزيز أمن الفضاء السيبراني الوطني والدفاع عنه في مواجهة مختلف التحديات والإكراهات المرتبطة بالبيئة الرقمية، وذلك من خلال إجراء مجموعة من المبادرات ذات الطابع الوقائي وكذا التفاعلي. وتهم هذه المبادرات، أساسا، تطوير القدرات الوطنية في مجال رصد الهجمات السيبرانية والتصدي لها، إلى جانب تعزيز اعتماد المعايير والمواصفات التقنية الخاصة بالأمن السيبراني. كما يولي هذا المحور اهتماما خاصا لجمع البيانات والمؤشرات والمقاييس، بهدف دعم اتخاذ القرار في مجال الأمن السيبراني؛
- ◀ تنمية المهارات في مجال الأمن السيبراني والتحسيس، ويهدف هذا المحور إلى إرساء منظومة وطنية متماسكة وصلبة للأمن السيبراني، تُشكل بيئة ملائمة لتشجيع الابتكار، وتُعزز نمو المقاولات المتخصصة في هذا المجال؛
- ◀ تعزيز جانب التعاون الدولي، من خلال عقد شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف مع المؤسسات الدولية والهيئات الوطنية المكلفة بالأمن السيبراني، وهو ما يؤكد إرادة المغرب ترسيخ وضمان السلم والأمن في الفضاء السيبراني اعتبارا لطبيعته العابرة للحدود.
- في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في أفق سنة 2030، تعتزم الحكومة العمل على تعزيز مختلف محاور هذه الاستراتيجية، على المدى القريب والمتوسط، وذلك من خلال:
  - ◀ إنجاز عدة دراسات تهدف لدعم اتخاذ القرار وتزويد السلطات المختصة بمعطيات موضوعية تتعلق بالمخاطر المحتملة ومستوى نضج منظومة الأمن السيبراني؛
  - ◀ مواكبة المنسقين القطاعيين وكذلك البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية (IIIV) في إنشاء فرق الاستجابة للحوادث السيبرانية (Computer Emergency Response Team) القطاعية ومراكز عمليات الأمن (Security Operations Center) الخاصة بها، بهدف تعزيز قدراتها في الكشف والاستجابة والتنسيق في حالة وقوع حوادث؛
  - ◀ تكثيف عمليات تدقيق الأمن السيبراني لدى الوزارات والمؤسسات العمومية والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية، لضمان ملاءمتها مع المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال، وكذا تعزيز مستوى صمودها؛
  - ◀ تعزيز القدرات من خلال حملات تحسيسية تهدف إلى نشر ثقافة الأمن السيبراني لدى جميع الأطراف المعنية، إلى جانب إطلاق برامج تكوين موجهة لأطر الإدارة وأطر البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية؛
  - ◀ دعم مبادرات البحث والتطوير، لا سيما عبر مركز الابتكار في الأمن السيبراني الذي تم إحداثه في ماي 2025، والذي يمثل رافعة أساسية للنهوض بالمنظومة الوطنية؛
  - ◀ تكثيف جهود التعاون الثنائي والإقليمي في إطار الدفاع عن المصالح الوطنية والمساهمة في إقامة فضاء رقمي عالمي أكثر أمانا وصمودا.

### 7.2.2.1.III. خارطة طريق القطاع السياحي 2023-2026

في إطار تنزيل خارطة طريق قطاع السياحة 2023-2026، يواصل المغرب ديناميته الطموحة الهادفة إلى تعزيز تموقعه ضمن أفضل 15 وجهة سياحية عالمية، مع العمل على الرفع من مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل. وترتكز خارطة الطريق، التي تم إطلاقها سنة 2023، على مقارنة مندمجة تتمحور حول تجربة المسافرين وتعتمد

على أربع عشرة سلسلة سياحية، منها تسع سلاسل موضوعاتية وخمس سلاسل أفقية. تهدف هذه الخارطة التي رُصدت لها ميزانية تناهز 6,1 مليار درهم في أفق سنة 2026 إلى تحقيق الأهداف التالية:

◀ استقطاب 17,5 مليون سائح؛

◀ تحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة؛

◀ إحداث 200.000 منصب شغل جديد مباشر وغير مباشر.

للتذكير عرف قطاع السياحة خلال سنة 2024 دينامية استثنائية، حيث سجل عدد الوافدين على نقاط العبور الحدودية ارتفاعا بنسبة 20% مقارنة مع سنة 2023، ليبلغ 17,4 مليون سائح. وموازا مع ذلك، بلغ عدد ليالي المبيت بالمؤسسات السياحية المصنفة 28,7 مليون ليلة، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 12% مقارنة مع سنة 2023.

وفي نفس السياق، ارتفعت مداخيل الأسفار بالعملة الصعبة خلال سنة 2024 إلى ما يقارب 112,5 مليار درهم، مقابل 104,7 مليار درهم سنة 2023، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 7,5%، مؤكدة على المكانة المهمة للسياحة كأحد أهم مصادر العملة الصعبة بالمغرب.

وقد استمرت هذه الدينامية، باستقبال 15 مليون زائر على مستوى نقاط العبور الحدودية إلى غاية متم شتنبر 2025، أي بزيادة نسبتها 14% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

وبلغت مداخيل الأسفار بالعملة الصعبة، عند متم شهر غشت 2025، 87,6 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 14,3% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2024. كما بلغ عدد ليالي المبيت بالمؤسسات السياحية المصنفة، برسم نفس الفترة من سنة 2025، 20,6 مليون (بزيادة قدرها 10% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2024).

◀ تنمية السياحة وخلق القيمة المضافة وفرص الشغل

تميزت سنة 2025 بمواصلة الجهود الرامية إلى تحسين جاذبية الوجهات السياحية وتنويع التجربة السياحية، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير، منها على الخصوص:

- تطوير عدة مشاريع تخص بالأساس مسارات ثقافية: تتضمن مبادرات مثل إحداث حافلات سياحية، ووضع علامات إرشادية ملائمة، وتثمين الموروث الثقافي. وفيما يتعلق بسياحة الطبيعة والمغامرات، فيتم إنجاز عدة استثمارات لتأهيل المواقع الطبيعية، وتطوير مشاريع التلفريك، وهيكل القرى السياحية. وفي هذا الإطار، تبرز محطات الرياضات البحرية "Anchor Point" و"إمسوان"، من بين المشاريع المهيكلية؛
- تطوير أنشطة التنشيط السياحي من الجيل الجديد: من خلال وضع آليتين رئيسيتين، ويتعلق الأمر بعرض للاحتضان يهدف إلى مواكبة المقاولين الشباب مع تسهيل الولوج إلى التمويلات والأسواق، وبعرض للدعم المالي من أجل تشجيع الاستثمار في المشاريع المبتكرة. وفي هذا الإطار، تم انتقاء أكثر من 300 مشروع في مجالات متنوعة كرقمنة الخدمات السياحية، وتطوير أساليب اللعب الترفيهية، وفنون الطبخ؛
- تحسين عرض الإيواء السياحي: وذلك من أجل بلوغ 25.000 غرفة باستثمار إجمالي يقدر بـ 4 ملايين درهم. وإلى غاية نهاية سنة 2024، تم إيداع 65 ملفا، تمت المصادقة على 39 منها من طرف الشركة المغربية للهندسة السياحية، بينما يتم تمويل 11 من طرف الأبنك، باستثمار ناهز 4,16 مليار درهم وتجديد 13.521 سرير.

أما بالنسبة لسنة 2026، فسيتم توجيه الجهود أساسا نحو تسريع وتيرة مشاريع التنشيط السياحي، من خلال مواكبة وتتبع المستثمرين. كما ستواصل الشركة المغربية للمهندسة السياحية تقديم الدعم التقني والمالي للجهات، بهدف استكمال برامج التنمية السياحية.

#### ◀ الترويج لوجهة المغرب

تتعلق أهم المشاريع الاستثمارية التي تم إطلاقها بعقود شراكة مع شركات الطيران ومع منظمي الرحلات السياحية ووكالات الأسفار، وذلك بالموازاة مع إطلاق الحملة الدولية «المغرب، أرض الأنوار» في خمسة أسواق جديدة، وإعادة إطلاق استراتيجية العلامة التجارية الخاصة بالسياحة الداخلية، والمشاركة في عدد من الفعاليات والمعارض الخاصة بالصناعة السياحية، ومواكبة الأحداث والتظاهرات السياحية بالمغرب، فضلا عن إعادة تنشيط الشراكات الوطنية والجهوية. وقد تميزت سنة 2025 بتنزيل مخطط عمل المكتب الوطني المغربي للسياحة، والذي يتمحور حول الأهداف التالية:

- النقل الجوي: تأمين 13,3 مليون مقعد (+20%) عبر فتح خطوط جوية جديدة والتوسع في الأسواق التي تم ربطها حديثا (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أوروبا الشرقية، والصين)؛
  - التوزيع: استقطاب 2,5 مليون زبون (+25%) وتأمين أكثر من 9,3 ملايين ليلة مبيت (+23%)؛
  - التسويق والتفعيل الرقمي: إطلاق دفتين جديدتين من الحملة الدولية «المغرب، أرض الأنوار»، إلى جانب حملة جديدة بعنوان «نتلاقو فبلادنا»، وإعادة تصميم بوابة «Visitmorocco» وفقا لأحدث مستجدات القطاع، وإحداث مشروع لتوسيع نطاق الإعلام الرقمي، مع تنفيذ خطة ترويجية طموحة بمناسبة كأس إفريقيا للأمم 2025، وكذا التظاهرات الدولية الكبرى القادمة.
- كما ستتضاعف الجهود خلال سنة 2026، من أجل ترسيخ المكتسبات وتعزيز تموقع المغرب كوجهة سياحية رائدة مستفيدا من الأثر المتوقع لتنظيم كأس إفريقيا للأمم 2025، والتقدم الواضح في تنفيذ الخطة الاستراتيجية «Light In Action».

#### ◀ تعزيز الرأس المال البشري

تتمثل أبرز الإنجازات التي تمت في إطار برنامج تنمية الرأس مال البشري، برسم سنة 2025، في ما يلي:

- برنامج «CAP Excellence» للسياحة: إرساء معايير التكوين السياحي المتميز من خلال إحداث معهدين (تابعين لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل)، بشراكة مع المهنيين، حيث يتم تدبيرهما بشكل مشترك ضمن شراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق نموذج ملائم لخصوصيات القطاع؛
- برنامج تكوين المدبرين المتوسطين "Middle Managers": تعزيز كفاءات خريجي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في مجال الإدارة المتوسطة، من خلال تكوين مهني عالي في قطاعي الفنادق والسياحة. وقد استفاد من هذا التكوين ما مجموعه 2.500 خريج خلال الفترة 2024-2025؛
- برنامج التكوين المستمر للتميز: عبر تطوير منصة للتعليم الإلكتروني تُمكن من تعزيز كفاءات العاملين في القطاع، من خلال اعتماد التكوين المستمر عن بعد؛
- برنامج شهادة الخبرة في قطاع السياحة (كفاءة): تم منح شهادات لـ 1.100 مستفيد سنة 2024 وتنفيذ النسخة الثانية من برنامج "كفاءة" من خلال منح شهادات الخبرة لفائدة 5.000 مرشح على مستوى 12 جهة.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2026 على تنزيل البرامج المذكورة أعلاه.

### ◀ برنامج "Go Siyaha" لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

يهدف هذا البرنامج إلى مواكبة المقاولات العاملة في هذا القطاع من خلال دعم الاستثمار والدعم التقني، وذلك بهدف مواكبة 1.700 مشروع في أفق سنة 2026. وسجل برنامج "Go Siyaha"، إلى غاية متم شهر غشت 2025، انتقاء 1.094 مشروعا، مع مساهمة للدولة بلغت 271,17 مليون درهم، موزعة على الشكل التالي.

- محور "الاستثمار": تم انتقاء وإطلاق 68 مشروعا، بميزانية بلغت 141,61 مليون درهم؛
- محور "الدعم التقني": تم انتقاء وإطلاق 822 مشروعا، بميزانية قدرها 77,57 مليون درهم؛
- محور "النمو الأخضر": تم انتقاء وإطلاق 204 مشروعا، بميزانية بلغت 51,99 مليون درهم، منها 35 مشروعا مخصصا للاستثمار في التنمية المستدامة.

### III.1.2.2.8. تنمية الصناعة التقليدية

تمكنت الصناعة التقليدية المغربية من تثبيت مكانتها كقطاع مهيكّل للاقتصاد الوطني، وهو ما تعكسه مؤشرات الأداء، حيث ناهز عدد مناصب الشغل 2,6 مليون صانع، أي ما يعادل 20% من الساكنة النشيطة، بالإضافة إلى مساهمة القطاع بنسبة 7% من الناتج الداخلي الخام وتحقيق القطاع لرقم معاملات يقدر بـ 140 مليار درهم، فضلا عن صادرات استثنائية فاقت أكثر من 1,1 مليار درهم خلال سنة 2024. وستعزز هذه الدينامية من خلال مشاريع كبرى تهم بالأساس:

- ◀ هيكله القطاع بمواصلة تعزيز السجل الوطني للصناعة التقليدية ومواصلة ورش التغطية الاجتماعية للصناع التقليديين وكذا إحداث المنظمات الحرفية المهنية؛
- ◀ تحسين الإنتاج والرفع من مستوى الجودة، خاصة من خلال دعم الاستثمار في البنيات التحتية والتجهيزات وكذا تعزيز نظام وضع العلامات التجارية والمصادقة على منتجات الصناعة التقليدية وتسجيلها على الصعيدين الوطني والدولي؛
- ◀ مواكبة العاملين بالقطاع من خلال برامج دعم القدرة التنافسية: برنامج التميز المتعلق بفروع الخزف والفخار/الخزف وبرنامج التميز المتعلق بفرع الحلي والمجوهرات وبرنامج مواكبة المصدرين وبرنامج مواكبة المجمعين؛
- ◀ تحفيز التسويق والولوج إلى الأسواق من خلال تثمين وتنمية الأعمال (التسويق الإلكتروني والمعارض المهنية والتجارية والتنشيط التجاري) وكذا التواصل وتعزيز الإشعاع والتحسيس؛
- ◀ إرساء نظم خاصة بسلاسل حرف الصناعة التقليدية (الإنتاج والخدمات) التي تتوفر على مقومات التطور والتي بلغ مهنيوها مستوى محدد من النضج؛
- ◀ المحافظة على تراث الصناعة التقليدية وعلى الحرف المهددة بالاندثار.

وستعرف سنة 2026 مواصلة هذه الدينامية من أجل إنعاش قطاع الصناعة التقليدية، لاسيما من خلال دعم الفاعلين وتعزيز التسويق، بالإضافة إلى تعزيز التكوين المستمر والتصديق على المكتسبات. كما سيتم إيلاء عناية خاصة للمساهمة الفعالة في التحضيرات الوطنية لتنظيم المغرب لكأس العالم 2030، وذلك من خلال مشاريع مُهيكلّة من قبيل تثمين البنيات التحتية الخاصة بالعرض والتسويق أو واجهات الصناعة التقليدية، إضافة إلى إحداث مناطق لأنشطة الصناعة التقليدية مخصصة لترحيل الحرف ذات الطابع الملوث أو المحدثة للإزعاج والمتمركزة داخل المناطق السكنية وفي المدن العتيقة.

### III.1.9.2.2.1.9.2.1.1. التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر وتنمية الساحل

#### III.1.9.2.2.1.1. التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة

##### ◀ مكافحة تغير المناخ والتنمية المستدامة

يلتزم المغرب التزاما راسخا بمكافحة آثار التغيرات المناخية وذلك وعيا منه بالتحديات المناخية وتداعياتها، لا سيما توالي سنوات الجفاف وندرة الموارد المائية.

وفي هذا الصدد، تُشكل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، التي أتم إطلاقها سنة 2017 بفضل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، إطارا مرجعيا يهدف إلى إدماج السياسات العمومية والإصلاحات الاقتصادية ضمن دينامية تنموية قائمة على الاستدامة والإنصاف. وتروم هذه الاستراتيجية تعزيز الانسجام بين السياسات القطاعية، وضمان التناسق الترابي والتنفيذ الفعلي على أرض الواقع، بما يضمن تحولا عادلا ومستداما لبلادنا. وترتكز النسخة المُحينة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2035، التي تم عرضها خلال اجتماع مجلس الحكومة المنعقد في 9 أكتوبر 2025، على روافع للتغيير تهدف إلى تسريع الانتقال نحو نموذج تنموي أكثر استدامة وقادر على تحويل التطلعات الوطنية إلى آثار ملموسة على الحياة اليومية للمواطنين.

وتتم ترجمة التزامات المغرب أيضا في إطار "المساهمة المحددة وطنيا (CDN)"، والتي تمت مراجعتها برسم الفترة 2026-2035 تعزيزا للطموح المناخي الوطني، في إطار "المساهمة المحددة وطنيا 3.0"، حيث تضم مشاريع مهيكلية جديدة، لاسيما مشاريع تحلية مياه البحر باستخدام الطاقات المتجددة وتطوير الكتلة الحيوية والهيدروجين الأخضر. وفي هذا الصدد، تم إطلاق برنامج "عملية المناخ - دعم المساهمة المحددة وطنيا"، خلال 2023، بتمويل من البنك الدولي ناهز 318,7 مليون أورو. ويتضمن هذا البرنامج إجراءات تهدف إلى ملاءمة الالتزامات المدرجة في "المساهمة المحددة وطنيا 3.0"، خاصة فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف، مع البرمجة الميزانية لثلاث سنوات. وهكذا فقد مكن العمل المشترك، خلال سنة 2025، بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، من ملاءمة التزامات "المساهمة المحددة وطنيا" مع توقعات الميزانية العامة المُدرجة في إطار البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2026-2028 وهو ما يعزز مصداقية التزام المغرب المتجدد في مجال المناخ في إطار "المساهمة المحددة وطنيا 3.0".

وبالموازاة مع ذلك، تقوم الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي بتقديم دعم مالي من أجل تفعيل مشروع "تصنيف ميزانياتي أخضر"، وهو ورش يرمي إلى تحقيق عدة أهداف أهمها تحديد حجم الموارد العمومية المخصصة لإجراءات مكافحة التغير المناخي، وتحديد احتياجات التمويل لتحقيق الأهداف المناخية، فضلا عن دعم اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالبرمجة الميزانية.

أما على المستوى المؤسسي، فقد تم إحداث وحدة مركزية مختصة بالمناخ بوزارة الاقتصاد والمالية، تتولى مهمة توجيه ودعم اتخاذ القرارات بخصوص البرامج والاستراتيجيات المرتبطة بالتغيرات المناخية، خاصة فيما يتعلق بالسندات الخضراء والجبايات البيئية، بالإضافة إلى إضفاء الطابع الأخضر على الصفقات العمومية والميزانية المستجيبة للمناخ.

##### ◀ البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة "PNAM"

بلغت نسبة الربط بشبكة مياه الصرف الصحي في المجال الحضري 84% عند متم سنة 2024، في حين بلغت نسبة معالجة المياه العادمة 58% والتي همت 206 محطة للمعالجة بما في ذلك 8 محطات تتعلق بمصارف المياه في البحر. وقد بلغ إجمالي



للمناطق الساحلية. كما يشكل تطوير الإمكانيات الوطنية في مجال تربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مزارع جديدة وتهيئة مناطق ملائمة لتربية الأحياء البحرية، رافعة أساسية لخلق فرص الشغل وتنويع مصادر دخل التجمعات الساحلية؛

◀ مواصلة تنزيل البرنامج الوطني لتنمية الاقتصاد الأزرق، المدعوم من طرف البنك الدولي، والذي يهدف إلى تعزيز التخطيط البحري المتكامل، وإنشاء مناطق بحرية محمية، وإحداث تجمعات ساحلية (Clusters) من أجل حكمة مشتركة ومستدامة للموارد.

### III.3.9.2.2.1. الاستراتيجة الطاقية وتشجيع الطاقات المتجددة

منذ إطلاق الاستراتيجية الطاقية الوطنية سنة 2009، انخرط المغرب في ورش إصلاح شامل لمختلف مكونات القطاع الطاقى، خصوصا عبر ملاءمة الإطار القانوني وكذا تعزيز الإطار المؤسسي وإنجاز المشاريع المهيكلية وذلك من أجل الرفع من نسبة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية إلى 52%، والتقليص من استهلاك الطاقة بنسبة 20% في أفق سنة 2030.

#### ◀ ملاءمة الإطار القانوني

• الطاقة: إصدار مرسومين تطبيين للقانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية بالإضافة إلى القانون رقم 40.19 المتمم والمغير للقانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، حيث حددت هذه النصوص الشروط والجهة المخول لها إصدار شهادة المنشأ، كما حددت الوظائف التي يتيحها العداد الذكي؛

• النجاعة الطاقية: دخول حيز التنفيذ المرسوم رقم 2.24.153، والذي يحدد دفتر التحملات الخاص بمقاولات الخدمات الطاقية من خلال إصدار أول ترخيص لمقولة متخصصة في الخدمات الطاقية. علاوة على ذلك، فقد تم إصدار ثلاثة قرارات مشتركة تتعلق بتحديد مستوى الأداء الطاقى الأدنى الإلزامي والعنونة الطاقية الإلزامية للمكيفات والثلاجات والمحركات الكهربائية. كما يتم إعداد مشروع قرار يخص الأداء الطاقى الأدنى الإلزامي والملصقات الطاقية الإلزامية الخاصة بمصادر الإنارة، إلى جانب مشروع مرسوم لتعديل المرسوم المتعلق بالافتحاص الطاقى الإجباري؛

• السلامة والأمن النووي والإشعاعي: في هذا الصدد، تم، منذ سنة 2021، نشر 7 نصوص تطبيقية للقانون رقم 142.12 المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي وبإحداث الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي.

#### ◀ تطوير الطاقات المتجددة

بلغت القدرة المنشأة من الطاقات المتجددة، عند متم شهر ماي 2025، ما يعادل 5.499 ميغاوات، وهو ما يمثل 45% من المزيج الطاقى، مقابل 37% المسجلة سنة 2021. وتتوزع هذه القدرة المنشأة كما يلي:

- الطاقة الشمسية: 928 ميغاوات (17%)؛
- الطاقة الريحية: 2.451 ميغاوات (44%)؛
- الطاقة الكهرومائية: 1.306 ميغاوات (24%)؛

## • محطات ضخ وتخزين الطاقة: 814 ميغاوات (15%).

أما على مستوى تكلفة الإنتاج، فقد سجلت مشاريع نور أطلس ونور ميدلت تكاليف تنافسية قُدرت ما بين 34 و42 سنتيم/كيلووات ساعة.

وستعرف سنة 2026 مواصلة تعزيز الإنتاج الكهربائي خصوصا من خلال مشاريع "نور" وأنظمة التخزين بطاقة البطاريات. وبالموازاة مع ذلك، شهد قطاع التطبيقات النووية من جهته تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتعاون وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، عرفت الفترة 2024-2025 استكمال ثلاثة مشاريع تتعلق بتحسين إنتاجية الماشية والمحاصيل الزراعية وتعزيز البنية التحتية الوطنية في مجال السلامة النووية والإشعاعية، فضلا على تطوير تطبيقات المفاعلات البحثية.

وإضافة إلى ذلك، يتم إعداد ثلاثة مشاريع خلال سنتي 2026 و2027، ضمن البرنامج-الإطار الوطني للفترة 2024-2029. ويتعلق الأمر بتحسين الإطار التنظيمي النووي وتعزيز الأمن الغذائي من خلال مكافحة الأمراض الحيوانية وذباب الفاكهة فضلا على تحسين تدبير الموارد المائية وتطوير البنيات التحتية اللازمة لإدماج الطاقة النووية.

### ◀ خارطة طريق الغاز الطبيعي

في إطار الجهود المبذولة من أجل تعزيز الولوج إلى طاقة منخفضة الكربون، وتنوع مصادر التزويد بالمدخلات الخاصة بإنتاج الكهرباء، تميزت سنة 2024 بتوقيع بروتوكول اتفاق لتزويد برنامج لتطوير البنيات التحتية الخاصة باستيراد الغاز الطبيعي المسال وتخزينه وإعادة تحويله إلى غاز ونقله.

وقد عرفت سنة 2025 الانطلاق الفعلي لتنفيذ مقتضيات هذا البروتوكول، خصوصا عبر إطلاق طلب إبداء الاهتمام المتعلق بتطوير البنيات التحتية الوطنية للغاز قصد إنشاء أول محطة للغاز الطبيعي المسال بميناء الناظور غرب المتوسط. ومن المتوقع أن يعرف الربع الثالث من سنة 2025 وكذا سنة 2026 انتهاء مرحلة التأهيل المسبق وبدء مرحلة تقديم العروض، وذلك موازاة مع المشاورات التي تجري بين جميع الأطراف المعنية لوضع خطة عمل للمشاريع المذكورة. ولهذا الغرض، سيتم تعزيز الإطار التنظيمي للقطاع من خلال مواصلة مسطرة المصادقة على القانون المتعلق باستيراد وتصدير وتخزين ونقل وتوزيع وتوريد الغاز الطبيعي.

### ◀ عرض المغرب للهيدروجين الأخضر

تميزت سنة 2025 بمواصلة تزييل عرض المغرب لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، من خلال توقيع أول عقد أولي لتسهيل الولوج للوعاء العقاري. وفي هذا الإطار، تم انتقاء 5 مستثمرين وطنيين ودوليين إضافيين لإنجاز 6 مشاريع بجهات العيون-الساقية الحمراء، وكلميم-واد نون، والداخلة-وادي الذهب، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 370 مليار درهم.

### ◀ تطوير النجاعة الطاقية

تشكل النجاعة الطاقية المحور الرئيسي الثاني للاستراتيجية الطاقية الوطنية، بهدف خفض استهلاك الطاقة، لا سيما في القطاعات ذات الاستهلاك الطاق المرتفع كالنقل والبناء والصناعة والفلاحة والإنارة العمومية. وستتم مواصلة وضع تدابير تحفيزية ومواكبة تتناسب مع خصوصيات كل قطاع. ومكنت الجهود المبذولة في هذا المجال من تحقيق تقدم ملحوظ خلال سنة 2025، لا سيما من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- إطلاق إعداد 12 مخطط عمل جهوي للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون في القطاعات المذكورة أعلاه وذلك من أجل تطوير سياسة جهوية مستدامة للنجاعة الطاقية؛
  - تطوير ووضع نظام للتتبع والتقارير حول النجاعة الطاقية، حيث سيمكن هذا النظام من تتبع وتقييم أثر المشاريع المنجزة والتدابير المتخذة من أجل تقليل استهلاك الطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة في جميع هذه القطاعات؛
  - إعداد دراسة لتحسين التصنيف المناخي في المغرب والبيانات التقنية المتعلقة بقواعد الأداء الطاقى للمباني؛
  - إعداد دراسة لتوصيف الأفران الغازية ذات الاستعمال الحرفي والمنزلي وتلك المستخدمة في الصناعة التقليدية، وذلك بهدف اقتراح نماذج مغربية أكثر نجاعة من الناحية الطاقية والبيئية؛
  - مواكبة الفاعلين المعنيين من خلال الدعم التقني (الصناعة والبناء) وتقوية القدرات وتطوير مهنة القطاع والتواصل والتحسيس فضلا عن التدابير التحفيزية لترشيد استهلاك الطاقة.
- كما ستميز سنة 2026 بمواصلة تنزيل المشاريع التي تم إطلاقها لتعزيز النجاعة الطاقية على مستوى القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة، خاصة من خلال:

- إعداد معايير الأداء الطاقى الدنيا للغسالات وغسالات الصحون والأفران؛
- تحيين التطبيق المعلوماتي "بنايات" للتحقق من مطابقة البناء للتشريعات المتعلقة بالخصائص الحرارية للمباني؛
- تنظيم حملات للتواصل والتحسيس بالإضافة إلى تظاهرات مهنية وعلمية؛
- تتبع ومواكبة تنزيل المخططات الجهوية للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون.

### 10.2.2.1.iii. تطوير قطاع المناجم والبنية التحتية الجيولوجية

في إطار مواصلة تنفيذ المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الوطني للخرائط الجيولوجية، تميزت الفترة 2024-2025 بإطلاق مشروعين يتعلقان بـ:

- ◀ إنجاز خرائط جيولوجية بمقياس 1/50.000 في منطقة الأطلس الكبير، وتشمل الأوراق الطبوغرافية النظامية لكل من أكادير وغابة أدمين وأولاد برحيل التابعة لعمالة أكادير-إداوتنان وإقليم تارودانت؛
- ◀ إنجاز خرائط جيوكيميائية متعددة العناصر بمقياس 1/50.000 في جهة الرباط-سلا-القنيطرة تخص الأوراق الطبوغرافية النظامية لكل من: سيدي بطاش والرماني وتيداس وسبت آيت يكو وبوقشمير وأكوراى.

ومن جانب آخر، يتم العمل حالياً على إعداد مشروع قانون لتعديل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم، والذي يهدف أساساً إلى إدماج توجهات النموذج التنموي الجديد وإرساء إطار قانوني حديث لمشاريع استكشاف واستغلال المواد المنجمية الخاصة بالمكامن الجيوحرارية، والهيدروجين الطبيعي والتخزينات الجوفية على امتداد التراب الوطني، مع الحرص على تحسين الرعاية الصحية للعاملين في هذا القطاع وحماية البيئة، وكذا تحفيز الاستثمارات في مجال تثمين المعادن والاعتراف بمبدأ المحتوى المحلي.

وستعرف سنة 2026 مواصلة الجهود المبذولة من أجل الرفع من معدل تغطية التراب الوطني بالخرائط، والذي يقدر بحوالي 45% عند متم سنة 2024، من خلال تنفيذ مشاريع إنجاز الخرائط الجيوكيميائية والجيولوجية التي تستهدف أساساً مجال درعة السفلى وسلسلة أولاد دليم.

### 11.2.2.1.iii. حماية الموارد الغابوية ومكافحة التصحر

تندرج استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030" التي تم إطلاقها بناء على التوجهات الملكية السامية، ضمن رؤية التنمية المستدامة الهادفة إلى مواجهة تحديات القطاع الغابوي، لا سيما الاستغلال المفرط للموارد وضعف القدرة الإنتاجية. وتتمثل أهم مكونات مخطط عمل الوكالة الوطنية للمياه والغابات برسم سنة 2026 في ما يلي:

#### ◀ حماية وتأمين المجال الغابوي

- مواصلة عمليات تحفيظ المناطق الغابوية وإنجاز الدراسات التقنية المتعلقة بالمسح الخرائطي على مساحة 250.000 هكتار؛
- أشغال فتح وإعادة تأهيل وصيانة المسالك على امتداد ما يقارب 600 كلم.

#### ◀ تهيئة وتنمية الغابات

- تنفيذ عمليات تشجير جديدة (إعادة التشجير وإعادة الإحياء وتحسين المراعي الغابوية) على مساحة تناهز 53.000 هكتار، إضافة إلى أشغال الحراثة وصيانة الأغراس على مساحة تقارب 9.000 هكتار، وأشغال التهيئة الغابوية وتسيير الغطاء النباتي على مساحة تناهز 24.000 هكتار؛
- توفير حوالي 26 مليون شتلة لتنفيذ عمليات الغرس؛
- مواصلة التعويض عن منع الرعي لفائدة المرتفعين، على مساحة 88.000 هكتار؛
- مواصلة أشغال تهيئة 38 غابة حضرية وشبه حضرية.

#### ◀ مكافحة التصحر وحماية الطبيعة

- المعالجة البيولوجية لمقاومة التعرية المائية، مع تصحيح ميكانيكي بحجم يقارب 230.000 متر مكعب، فضلا عن تثبيت وصيانة حوالي 850 هكتار من الكثبان الرملية الساحلية؛
- تدبير مخاطر الحرائق من خلال قيادة عمليات الوقاية والتدخل لمواجهة الأضرار، وتعزيز آليات المراقبة والإنذار المتعلق بالتدخل الأولي، وتهيئة وصيانة 40 نقطة مائية و25 برج مراقبة، بالإضافة إلى فتح وتهيئة 400 كلم من خنادق الحماية من الحرائق؛
- تدبير وتهيئة القنص والصيد الساحلي من خلال القيام بعمليات التهيئة المتعلقة بالقنص وتنظيم القناصين والصيادين وكذا إعادة إعمار مجاري المياه والبحيرات الطبيعية عبر إنتاج 25 مليون من صغار السمك وإعادة توطينها؛
- المحافظة على التنوع البيولوجي وتهيئته من خلال تهيئة شبكة المنتزهات الوطنية العشرة، بما فيها منتزه إفران الوطني ومنتزه توبقال الوطني؛
- مواصلة تنفيذ اتفاقية تطوير السياحة البيئية لدمج جميع أقطاب منتزه إفران الوطني.

## 2.1.3. إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة

تنفيذا للتوجهات الملكية السامية، تعمل الحكومة على تفعيل مقاربة تنموية ترابية مندمجة تهدف إلى ضمان ولوج عادل لنتائج النمو وإلى الخدمات الأساسية لفائدة جميع المواطنين.

وترتكز هذه الدينامية على استراتيجية متعددة القطاعات تنبني على عدة روافع أساسية، كما تولي أهمية قصوى لإنعاش التشغيل باعتباره رافعة رئيسية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالموازاة مع إعادة هيكلة شاملة لمنظومة الصحة ومنظومة التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي، بهدف تنمية مستدامة للرأس المال البشري.

ومن جانب آخر، وتبعا للتعليمات الملكية السامية، أضحت التدبير الاستراتيجي للموارد المائية ورشا يحظى بالأولوية في ظل سياق الإجهاد المائي المتزايد. كما يعكس تعزيز الجهوية المتقدمة وتنزيل برامج موجهة لتقليص الفوارق المجالية عزم الحكومة على إرساء تنمية ترابية مندمجة تضمن تأهيلا شاملا للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ويتم، من خلال هذه المقاربة الترابية المندمجة، وضع الأسس لمغرب أكثر استعدادا لمواجهة التحديات المستقبلية وتعزيز مساره نحو الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي.

### 1.2.3. برامج التنمية الترابية المندمجة

طبقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2025 والخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية بتاريخ 10 أكتوبر 2025 حيث أكد جلالته أنه "لا مكان اليوم ولا غدا، لمغرب يسير بسرعتين"، دعا جلالته الملك محمد السادس نصره الله، لإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، المرتكزة على العدالة المجالية والاجتماعية والرامية إلى ضمان ولوج كل مواطنة ومواطن على قدم المساواة، إلى ثمار التنمية.

وفي هذا السياق، عرفت الاستثمارات العمومية خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، حيث انتقلت من 182 مليار درهم سنة 2020 إلى 340 مليار درهم سنة 2025. وقد ساهمت هذه الجهود في تمكين المملكة من بنيات مهيكلية كبرى بمعايير دولية، عززت من جاذبيتها وتنافسيتها.

وبالرغم من الإنجازات الملحوظة التي تم تحقيقها، لاسيما من خلال عدة برامج، تظل الاحتياجات المرتبطة بالبنيات التحتية الأساسية، على مستوى عدة مجالات ترابية، مهمة. وهو ما يُشكل تحديا أساسيا يتمثل في ضرورة الحرص، بشكل استباقي، على أن يكون للاستثمارات العمومية أثر ملموس وقابل للقياس فيما يتعلق بخلق فرص الشغل وتحسين ظروف عيش المواطنين.

وعليه، يهدف الجيل الجديد من هذه البرامج إلى ترسيخ المكتسبات وتسريع وتيرة التحولات الجارية، والاستجابة بشكل دقيق وتشاركي للتحديات الجديدة، وهو ما يترجم على أرض الواقع الاختيار الاستراتيجي للجهوية المتقدمة.

#### ◀ المحاور ذات الأولوية المكونة لبرامج التنمية الترابية المندمجة

وفقا للتوجهات الملكية السامية، تركز هذه البرامج على أربعة محاور ذات الأولوية:

- دعم التشغيل: يتعلق الأمر بتحديد المشاريع والعمليات التي يتعين إنجازها، من خلال تهمين الإمكانيات والمؤهلات الاقتصادية والجهوية وخصوصيات كل مجال ترابي، بما يضمن تنمية الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية؛

- تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجالي التربية والصحة: ويهدف هذا المحور إلى سد الخصاص المسجل في هذين المجالين كمّا ونوعاً، بُغية تحسين المؤشرات الاجتماعية بشكل ملموس؛
- اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية: من خلال إعطاء الأولوية لتلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب، وتعزيز التدابير الرامية إلى ترشيد استهلاكه والرفع من نجاعة استعماله والتخفيف من حدة الإجهاد المائي الذي تعرفه بلادنا؛
- التأهيل الترابي المندمج، من خلال:

- تحديد مشاريع التأهيل الترابي المندمج، في انسجام تام مع الأوراش الكبرى الجارية على الصعيد الوطني؛
- تحسين ظروف عيش الساكنة في بعض المناطق، خصوصاً في الوسط القروي، والتي لا تزال تعاني من مظاهر الفقر والهشاشة بسبب النقص في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية؛
- إيلاء عناية خاصة للمناطق الجبلية والواحات، مع استحضار خصوصياتها وطبيعتها حاجياتها؛
- التفعيل الأمثل لرافعات التنمية المستدامة على مستوى الساحل الوطني؛
- تدبير التوسع الحضري وتحسين ولوج ساكنة المراكز الناشئة إلى خدمات القرب.

#### ◀ عناصر توضيحية للطابع المبتكر لبرامج التنمية الترابية المندمجة

تتمثل الأسس والطابع المبتكر لهذا الجيل الجديد من البرامج في ما يلي:

- مقارنة مبتكرة ومندمجة وتشاركية، تركز على جمع معطيات ميدانية دقيقة لاستهداف الحاجيات الحقيقية، بهدف بلورة حلول ملائمة للخصوصيات الترابية، من شأنها الإسهام في خلق فرص الشغل وتوفير إمكانات أكبر للتنمية؛
- اعتماد تخطيط تصاعدي ومرن، يستحضر تطور الحاجيات والإنجازات، من خلال مشاركة فعلية للمواطنين والفاعلين المحليين في تصور وتتبع تنفيذ المشاريع، ويروم جعل المواطنين شركاء في إعداد هذه البرامج، وليس فقط مستفيدين منها؛
- الانتقال من منطق تشييد وإنجاز البنيات التحتية إلى منطق التنمية المندمجة للمجالات الترابية وتعزيز الأثر على المواطن. ويتعلق الأمر باختيار التدابير ذات الأثر القوي لتحسين جودة حياة المواطنين، ودعم خلق فرص الشغل، واثمين أفضل للإمكانات المتاحة؛
- اعتماد حكمة شمولية ومرنة وشفافة، تركز على التكنولوجيات الرقمية موجهة نحو النتائج والأثر. وتستند هذه الحكامة على إبرام عقود لتحقيق الأهداف على المستوى الترابي تحدد الإنجازات والمؤشرات لقياس التقدم، وتوفر إطاراً مبسطاً للتنفيذ، مع الحرص على اللاتمرکز في تدبير الإجراءات المرتبطة بالبرنامج؛
- اعتماد مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والتقييم السنوي للنتائج، بهدف ضمان الشفافية، والمسؤولية، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجال الترابي، خاصة من خلال إشراك بعض المؤسسات (وسيط المملكة، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المفتشية العامة للإدارة الترابية، المفتشية العامة للمالية، والمجلس الأعلى للحسابات)؛

• إعداد وصياغة الوثيقة النهائية للبرنامج على شكل عرض تقديمي خاص بكل عمالة/إقليم، وعرض شامل على مستوى كل جهة؛

• تمويل البرامج: سيتم حصر الغلاف المالي واقتراح الصيغة النهائية للتمويل وذلك بعد عملية تحديد المشاريع.

#### ◀ أهم الإجراءات المتخذة لإطلاق مسار إعداد هذه البرامج

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطابي جلالة الملك بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2025، وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة للولاية الحادية عشر بتاريخ 10 أكتوبر 2025، قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لإطلاق مسار إعداد هذه البرامج، بتنسيق مع مختلف المتدخلين على الصعيد الترابي، أبرزها:

• إعداد دورية موجهة إلى السيدات والسادة الولاة والعمال بتاريخ 15 غشت 2025 لإطلاق مسار إعداد هذه البرامج بشكل رسمي، وتروم التذكير بالتوجهات الملكية السامية التي تحدد الأولويات والإجراءات الواجب اتخاذها والضمانات الأساسية لإنجاح هذا الورش منذ انطلاقه إلى غاية تنفيذه؛

• شروع الولاة والعمال بتنسيق مع كافة الفاعلين الترابيين المعنيين في أشغال إعداد البرامج على المستوى الترابي، من خلال تعبئة وتحسيس جميع المتدخلين بالمنهجية المعتمدة والرهانات المرتبطة بإعداد وتنفيذ هذه البرامج؛

• إعداد دليل منهجي يحدد المراحل والآليات والإجراءات الواجب اتباعها لإعداد البرامج، وذلك لضمان مقاربة تشاركية مندمجة وفعالة تتماشى والتوجهات الملكية السامية؛

• إحداث لجن قيادة جهوية وإقليمية مكلفة بتتبع مسار إعداد وتنفيذ هذه البرامج؛

• إحداث فرق عمل على مستوى كل عمالة أو إقليم وإعداد مخطط عمل وجدول زمني للتنفيذ؛

• إطلاق مرحلة التشخيص الترابي المعمق لجمع المعطيات ذات الصلة والتحليل الموضوعي الدقيق، المتعدد الأبعاد والمحين لوضعية المجال الترابي (المؤهلات والإكراهات والفوارق والديناميات المحلية والمشاريع المنجزة والتي هي في طور الإنجاز والحاجيات المعبر عنها.....).

#### ◀ الإجراءات المبرمجة لاستكمال مسار إعداد هذه البرامج

يتم حاليا العمل على إعداد هذه البرامج وفق المراحل المبرمجة التالية:

• دراسة وتحليل نتائج التشخيص الترابي لوضعية التنمية على مستوى كل عمالة أو إقليم، استنادا إلى محاور البرامج ذات الأولوية (التشغيل، الخدمات الاجتماعية الأساسية، التدبير المستدام للموارد المائية والتأهيل الترابي المندمج)؛

• إعداد خريطة الحاجيات ذات الأولوية: ويتعلق الأمر بتحديد الحاجيات ذات الأولوية للسكان بالاستناد إلى مؤشرات قابلة للقياس وكذا الخصوصيات المحلية المنبثقة عن عمليات التشخيص التي تم إنجازها، مع إيلاء عناية خاصة للمناطق القروية التي تعاني من الفقر والهشاشة؛

• تحديد المشاريع المقترحة المكونة للبرنامج، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي تتماشى والتوجهات الاستراتيجية للتنمية الترابية والحاجيات ذات الأولوية للسكان؛

• إعداد وصياغة الوثيقة النهائية للبرنامج على شكل عرض تقديمي خاص بكل عمالة/إقليم، وعرض شامل على مستوى كل جهة؛

• تمويل البرامج: سيتم حصر الغلاف المالي واقتراح الصيغة النهائية للتمويل بعد عملية تحديد المشاريع.

#### ◀ برنامج أولوي برسم سنة 2026

تم برسم سنة 2026، إعداد برنامج أولوي وعقود أهداف واضحة وقابلة للقياس تحدد العمليات التي يجب تنفيذها لتسريع تنزيل البرنامج وتحقيق أثره المباشر. ويتعلق الأمر بعمليات تخص بالأساس المناطق القروية الهشة والمناطق الشبه الحضرية والتي يمكن إنجازها في ظرف وجيز. وقد تم تخصيص غلاف مالي أولي يقدر بـ 20 مليار درهم لتمويل هذه العمليات ذات الأولوية.

ويهدف هذا البرنامج إلى تسريع تنزيل عدد من الإجراءات الاستعجالية ذات الأثر الاجتماعي والترابي المهم الذي يُمكن من تحسين الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والماء) وتقليص الفوارق الترابية وتعزيز صمود المناطق الهشة (شبه الحضرية، القروية، الجبلية، الواحات) بالإضافة إلى تحفيز التشغيل المحلي.

• التربية والتعليم: يهدف تحسين الولوج، والجودة، ومحاربة الهدر المدرسي لاسيما بالنسبة لأطفال الدواوير النائية، وذلك من خلال:

- التأهيل السريع للمدارس الابتدائية القروية لاسيما بالدواوير والمناطق المعزولة (المراحيض، الأسقف، الأسوار، الأثاث، التزويد بالماء والتطهير السائل)؛
- تعزيز النقل المدرسي والمطاعم: اقتناء حافلات صغيرة للنقل المدرسي لفائدة التلاميذ بالمناطق القروية؛
- تأهيل مسالك النقل المدرسي غير الصالحة خلال موسم الأمطار؛
- توسيع التعليم الأولي: إحداث أقسام التعليم الأولي في الدواوير؛
- دعم تمدرس الفتيات القرويات وأطفال الأسر المعوزة: توفير الإيواء (دار الطالب (ة) ) وتوعية وتحسيس الأسر (المناطق ذات معدلات التمدرس المنخفضة)؛
- تطوير برامج الدعم المدرسي الجماعي؛
- التعليم الرقمي المتنقل: وحدات متنقلة مزودة بألواح إلكترونية والأنترنيت لفائدة المدارس القروية المعزولة (الثانويات الإعدادية القروية للحد من الفجوة الرقمية)؛
- إحداث فضاءات رقمية تربوية مزودة بالأنترنيت عالي الصبيب بالمناطق القروية.
- الصحة: يهدف تعزيز الولوج العادل وجودة الخدمات الصحية الأساسية لفائدة الفئات الهشة، من خلال عمليات آنية ذات أثر ترابي مهم. ويتعلق الأمر بـ:
- نشر وحدات طبية متنقلة بالمجال القروي: مكونة من أطباء وممرضين وقابلات لتقديم خدمات الفحص والتلقيح وتتبع الحمل والكشف المبكر (بالجماعات القروية المعزولة)؛
- تنظيم حملات صحية وقائية متنقلة: من خلال عمليات مستهدفة (الكشف المبكر عن داء السكري والضغط الدموي وسرطان الثدي وعنق الرحم، بالإضافة إلى صحة الفم والأسنان وتلقيح الأطفال)؛
- تأهيل المراكز الصحية القروية؛

- توفير المعدات الطبية الأساسية: أجهزة الكشف بالصدى وأدوات الفحص (أجهزة قياس الضغط وأسرة الفحص وأجهزة تركيز الأكسجين وثلاجات اللقاحات)؛
- التوظيف وإعادة الانتشار العادل للموارد البشرية الطبية.
- التدبير الاستباقي للموارد المائية: بهدف ضمان ولوج عادل ومستدام للماء الشروب وتقوية صمود المناطق القروية وشبه الحضرية واعتماد تدبير استباقي وتشاركي للموارد، لاسيما من خلال:
  - تأهيل وتوسيع شبكات التزويد بالماء الصالح للشرب بالدواوير الغير مرتبطة بهذه الشبكات (جماعات قروية معزولة ذات نسبة ربط ضعيفة)؛
  - تأهيل نقاط وثقوب الماء ذات الأولوية: إصلاح وتوسيع شبكات التزويد بالماء الصالح للشرب وأبراج الماء الجماعية (الجماعات القروية ذات الخصائص والدواوير والمناطق الجبلية)؛
  - إنشاء سقايات بالدواوير غير المرتبطة بالشبكات المنزلية (الدواوير الصغيرة المعزولة)؛
  - توفير حلول لامركزة: كالأبار والصهاريج والوحدات المتنقلة لتزويد المناطق المعزولة؛
  - مشاريع تجريبية للاقتصاد في الماء: تقنيات الري الموضعي وجمع مياه الأمطار (المناطق الفلاحية شبه الجافة).
- التأهيل الترابي المتكامل، بهدف تحسين البنيات التحتية الأساسية وتقليص الفوارق المجالية وتعزيز الجاذبية المحلية. ويتعلق الأمر بـ:
  - البرنامج الاستعجالي لفك العزلة عن العالم القروي: من خلال تأهيل المسالك القروية مع إعطاء الأولوية للولوج إلى الخدمات الاجتماعية (مدارس، مراكز الصحة...)
  - التزويد بالكهرباء والإنارة العمومية بالطاقة الشمسية: عبر وضع أعمدة الإنارة بواسطة الطاقة الشمسية بالدواوير والمحاور الثانوية (المناطق القروية والشبه حضرية)؛
  - تهيئة مراكز قروية ناشئة: من خلال تحديث الأسواق وفضاءات الشباب والنوادي النسوية والخدمات الإدارية (الجماعات-المراكز).
- التشغيل والإدماج الاقتصادي: بهدف خلق فرص شغل أنية، وتعزيز الإدماج السوسيو اقتصادي للشباب والنساء، من خلال:
  - أورايش على المستوى الترابي التي تُشغل يدا عاملة مهمة (تشغيل مؤقت: صيانة المسالك، جدران واقية من الانجراف، التشجير، تجهيزات مائية خفيفة)؛
  - دعم المشاريع الصغرى والمقاولات القروية الصغيرة جدا: عبر منح أولية عن طريق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و"الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات" موجّهة للأنشطة المحلية (الصناعة التقليدية وتربية المواشي والخدمات القروية)؛
  - تثمين المنتجات المحلية: من خلال دعم الحصول على العلامة والتسويق (زيت الزيتون، العسل، النباتات العطرية والطبية، التمور...)
  - دعم التعاونيات الإنتاجية النسوية والفلاحية: منح مستهدفة (التجهيز، التغليف، التسويق)؛

- تنظيم دورات تكوينية قصيرة (من شهرين إلى 6 أشهر) في المهن الأكثر طلبا على المستوى المحلي: الأشغال العمومية، الطاقات المتجددة، الري، الصيانة، الصناعة التقليدية العصرية، والخدمات الرقمية؛
- أنشطة موسمية ذات أثر اجتماعي مهم: تأهيل البنايات المدرسية والمراكز الصحية والمساحات الخضراء.

#### ◀ الإجراءات المواكبة

من أجل مواكبة برامج التنمية الترابية المندمجة، سيتم تعزيز وتوطيد الحكامة الميزانية من أجل أداء عمومي فعال ومتناسق وذلك من خلال تنزيل الأحكام الجديدة التي تضمنها مشروع تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية. وتماشيا مع مبدأ الإلتقائية الاستراتيجية، يأتي تكريس الطابع الأفقي للأداء العمومي، باعتباره شرطا أساسيا لنجاعة تنزيل السياسات العمومية، في صلب أولويات الإصلاح الذي يبلوره هذا التعديل للقانون التنظيمي لقانون المالية. ويتجلى ذلك من خلال إرساء آلية لتحديد وتتبع البرامج الميزانية المساهمة في تنفيذ سياسة عمومية تستوجب تدخل عدة قطاعات وزارية وكذا تحديد آليات الحكامة والتنسيق وإعداد التقارير بشأنها. وتتيح هذه الآلية تجاوز مقاربات العمل "المنغلقة"، وتفاذي تجزيء العمل العمومي، وضمان تناسق أفضل بين التدابير القطاعية التي يتم تنزيلها على المستوى الترابي.

علاوة على ذلك، ومن خلال تعزيز التدبير الميزانياتي القائم على النتائج، لا سيما عبر توسيع نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية، باعتبارها قاطرة للتنمية الترابية، فإن تعديل هذا القانون التنظيمي يهدف كذلك إلى تحقيق مواءمة وتوافق أفضل بين أهداف السياسات العمومية والموارد المعبأة، وذلك لضمان تحقيق آثار ملموسة وقابلة للقياس على أرض الواقع.

إضافة إلى ذلك، واستحضارا لرهانات التدبير الفعال للموارد العمومية، وضرورة مواءمة أفضل للنفقات مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية والجهوية، يتم العمل على إرساء نظام معلوماتي خاص بالحكامة وتدبير النفقات العمومية وقياس الأثر. ويهدف هذا النظام إلى تحسين الحكامة المالية من خلال تعزيز الشفافية، وقابلية التتبع، وانسجام النفقات المنجزة على مستوى التراب الوطني. ويطمح هذا النظام إلى إرساء آلية تتيح:

- مركزة المعطيات المتعلقة بالنفقات العمومية المنجزة على المستوى الترابي؛
- توحيد منهجيات تجميع ومعالجة هذه المعطيات الترابية الخاصة بالنفقة العمومية؛
- إنتاج مؤشرات موثوقة تدعم التحليل واتخاذ القرار الميزانياتي؛
- تقييم أفضل للأثر الترابي للسياسات العمومية؛
- ضمان التناسق بين البرامج الميزانية والاستراتيجيات الجهوية؛
- المساهمة في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة.

### III.2.2. النهوض بالتشغيل

أعدت الحكومة خارطة طريق تتمحور حول مبادرات متكاملة، تهدف من خلالها إلى إحداث 1,45 مليون منصب شغل في أفق سنة 2030 وتقليص معدل البطالة إلى 9%.

◀ دعم الاستثمار: يعد هذا التوجه من أولويات خارطة الطريق الخاصة بالتشغيل، وقد تجسد عبر إصدار المرسوم رقم 2.25.342 المتعلق بتفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والمنصوص عليه

في ميثاق الاستثمار. بالموازاة مع الدعم المالي، ستستفيد هذه الفئة من المقاولات من مواكبة تقنية توائم حاجياتها، وتبسيط مسار المستثمر، علاوة على إجراءات ترمي إلى تحسين ولوجها للصفقات العمومية.

◀ تعزيز شمولية البرامج النشيطة للتشغيل: يتم توسيع نطاق هذه البرامج ليشمل الفئات الغير حاصلة على شهادات، وذلك قبل توحيدها، بهدف تقديم حلول مندمجة وملائمة للاحتياجات المتنوعة للباحثين عن الشغل وكذا بالنسبة للمقاولات. وفي هذا الإطار، تميزت حصيلة هذه البرامج خلال الفصل الأول من سنة 2025 بما يلي:

- برنامج إدماج (Idmaj): سجل تطورا مهما بنسبة 7,3%، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين تم إدماجهم 76.076 مقارنة بـ 70.901 تم تسجيلها خلال يونيو 2024. وتمثل هذه الحصيلة ما يقارب نصف الهدف السنوي المحدد في خارطة الطريق للتشغيل والمتمثل في 160.000 حالة إدماج مهني. كما يُرتقب بلوغ 180.000 مستفيد سنة 2026؛
- برنامج تحفيز (Tahfiz): استفاد منه 12.625 باحثا عن الشغل، أي بزيادة قدرها 22,5% مقارنة مع 10.308 مستفيد خلال نفس الفترة من سنة 2024. وبذلك حقق البرنامج 56% من الهدف الذي وضعته خارطة الطريق والمتمثل في إدماج 22.500 شخص؛
- برنامج تأهيل (Taehil): يتم حاليا إعادة هيكلة هذا البرنامج بهدف تعزيز فعاليته وتوسيعه ليشمل غير الحاصلين على شهادات، وذلك بهدف بلوغ 30.000 مستفيد في أفق سنة 2026.

◀ تحسين جودة التكوين من خلال توسيع منظومة التكوين بالتدرج بهدف تكوين 200.000 متدرب خلال موسمي 2026/2025 و2027/2026، وتعزيز الجسور بين التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين المهني لضمان سلاسة المسارات، بالإضافة إلى توسيع شبكة مدارس الفرصة الثانية لمحاربة الهدر المدرسي، بغية رفع عدد المستفيدين من 23.000 سنة 2025 إلى 35.000 سنة 2026.

◀ تقليص فقدان مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال تدابير خاصة تعتمد على التكوين بالتدرج، بهدف تكوين 15.000 متدرب سنويا، إلى جانب تطوير الفلاحة التضامنية التي تركز على تربية المواشي، التي تستهدف أساسا المساعدين العائليين في وضعية عطالة بالمناطق المتضررة من الجفاف؛

◀ إزالة الحواجز التي تحد من ولوج النساء لسوق الشغل، خصوصا عبر رفع عدد دور الحضانه بإحداث 50 حضانه جديدة برسم سنة 2026؛

◀ تعزيز التوجيه المهني وتحسين الوساطة، عبر تعزيز التنسيق بين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وكذا الجامعات، بهدف ضمان ملاءمة أفضل بين التكوين والتشغيل؛

◀ آلية الحكامة: والتي تركز على لجنة وزارية ولجنة للقيادة مهمتها تتبع تنزيل خارطة الطريق الخاصة بالتشغيل، وكذا وحدة لتجميع المعطيات مكلفة بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتشغيل.

### III.2.3. مواصلة ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية: الحصيلة والآفاق

انخرط المغرب، منذ سنة 2022، في إصلاح طموح يهدف إلى إعادة هيكلة شاملة وعميقة للمنظومة الصحية الوطنية، التي تشكل ركيزة أساسية لإنجاح الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى ضمان الولوج الشامل إلى خدمات صحية ذات جودة عالية، وبناء منظومة صحية قوية ومندمجة وفعالة قادرة على مواجهة مختلف الإكراهات والتحديات.

وفي هذا السياق، تبذل الحكومة جهودا كبيرة لتسريع تنفيذ الركائز الأربع الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية، وتتمثل أهم الإنجازات المحققة برسم سنة 2025، حسب كل ركيزة، في ما يلي:

### 1.3.2.III. تثمين وتعزيز الموارد البشرية

- ◀ إحداث الوظيفة الصحية بموجب القانون رقم 09.22 بهدف تثمين وتحفيز مهنيي الصحة العاملين في القطاع العام وضمان التكامل مع القطاع الخاص في ممارسة مهنة الطب؛
- ◀ إصدار القانون رقم 33.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب في المغرب، والذي نص على وضع مجموعة من التحفيزات لتشجيع الأطباء الأجانب وكذا المغاربة المقيمين بالخارج إلى اختيار المغرب كوجهة من أجل مزاولة مهنة الطب؛
- ◀ تعزيز آليات التكوين من أجل الرفع من عدد خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، وزيادة عدد خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، وذلك للوصول إلى الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية والمتمثل في 45 مهني صحي لكل 10.000 نسمة في أفق سنة 2030.

### 2.3.2.III. تأهيل العرض الصحي

- ◀ تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية: يهدف هذا البرنامج الذي يقدر غلافه المالي بـ 6,4 مليار درهم إلى تأهيل أكثر من 1.400 مركز صحي على مستوى كافة جهات المملكة، حيث يتواجد ثلثا هذه المراكز بالعالم القروي والمناطق النائية. وقد نجحت الحكومة في إعادة تأهيل 949 مركزا صحيا، وتواصل جهودها لاستكمال باقي المراكز المبرمجة.
- ◀ تعزيز الشبكة الاستشفائية: ستعرف سنة 2025 تشغيل مركزين استشفائيين جامعيين بأكادير والعيون، وكذا استكمال أشغال بناء المركز الاستشفائي الإقليمي بطرفاية قبل نهاية سنة 2025، بينما من المرتقب الانتهاء من بناء مستشفى ابن سينا بالرباط سنة 2026. ومن جهة أخرى، تتقدم أشغال بناء المركز الاستشفائي الجامعي الجديد ببني ملال وتحويل المركز الاستشفائي الإقليمي لكلميم إلى مركز استشفائي جامعي وفقا للأجل المحددة، في حين أن ورش بناء المركز الاستشفائي الجامعي بالرشيدية لا يزال في طور الانطلاق.
- ◀ السيادة اللقاحية بالمغرب: في إطار الرؤية الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، الرامية إلى جعل المملكة قطبا أساسيا للتكنولوجيا الحيوية في القارة، قادرا على الاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ الصحية وقطبا أفريقيا لإنتاج وتصدير اللقاحات، تم التوقيع على اتفاقية إطار بين الدولة وشركة "MARBIO Biotechnologies"، تهدف إلى هيكلة التعاون لتنزيل الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة في مجال اللقاحات.

### 3.3.2.III. تعزيز حكمة المنظومة الصحية الوطنية

- ◀ تعيين صاحب الجلالة نصره الله، لرئيس الهيئة العليا للصحة؛
- ◀ تفعيل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته وذلك عقب تعيين مديرها من طرف صاحب الجلالة نصره الله. كما تم انعقاد الاجتماع الأول للمجالس الإدارية لهاتين الوكالتين بتاريخ 29 يناير 2025، لاعتماد برنامج عملهما وميزانيتهما التوقعية لسنة 2025 والمصادقة على هيكلتهما الإدارية وأنظمة موظفيهما؛

◀ تسريع انطلاقة المجموعات الصحية الترابية، وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص التطبيقية والتنظيمية، من أبرزها المرسوم رقم 2.23.1054 الصادر بتاريخ 7 أبريل 2025، والمتعلق بتعيين ممثلي الإدارة والهيئات المهنية في المجلس الإداري لهذه المجموعات وكذا تحديد المقر والمجال الترابي لكل مجموعة صحية ترابية؛

◀ وفي هذا الإطار، تم اختيار جهة طنجة-تطوان-الحسيمة كأول جهة نموذجية لتفعيل المجموعات الصحية الترابية، في أفق تعميمها التدريجي على باقي جهات المملكة. وفي هذا الصدد، تم تعيين المدير العام للمجموعة من طرف صاحب الجلالة نصره الله، خلال اجتماع المجلس الوزاري بتاريخ 12 ماي 2025، وكذا إصدار المراسيم المؤطرة لعملها. كما تم انعقاد الاجتماع الأول لمجلس إدارة المجموعة بتاريخ 28 يوليوز 2025 برئاسة رئيس الحكومة.

### III.2.3.4. وضع نظام معلوماتي مندمج

◀ تعميم النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج على مستوى جميع مستشفيات المملكة؛

◀ توقيع اتفاقية شراكة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتطوير وتفعيل ملف المريض المشترك. ويندرج هذا المشروع في إطار دينامية تعميم التأمين الإجباري عن المرض، من خلال دمج مشروع ورقة العلاجات الإلكترونية والملف الطبي المشترك. وفي هذا السياق، يعمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على تطوير النسخة الأولى من نظام ملف المريض المشترك (النسخة الطبية الدنيا) بالاعتماد على ورقة العلاجات الإلكترونية كنواة أساسية، وذلك في أفق تطويره إلى النسخة الكاملة.

### III.2.3.5. آفاق سنة 2026

تتم مواكبة هذه الدينامية الإصلاحية بمجهودات مالية كبيرة، حيث انتقلت الميزانية الإجمالية (دون احتساب اعتمادات الالتزام) المرصودة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية ما بين الفترة 2021 و2025 من 19,7 مليار درهم إلى 32,6 مليار درهم أي بزيادة قدرها 65%. كما تم رفع ميزانية هذه الوزارة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، لتصل إلى 42,4 مليار درهم، أي بزيادة تناهز 9,8 مليار درهم وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة تفوق 30% مقارنة مع سنة 2025.

وهكذا، ستشكل سنة 2026 مرحلة لتوطيد وتسريع ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية. وتتمثل أهم الإجراءات المبرمجة في ما يلي:

◀ مواصلة ورش بناء المراكز الاستشفائية الجامعية، من خلال تجهيز المستشفى الجديد ابن سينا بالرباط والذي من المرتقب الانتهاء من أشغاله سنة 2026، بالإضافة إلى مواصلة أشغال بناء وتجهيز مستشفيات جامعية جديدة خاصة ببني ملال وكلميم والرشيدية، وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المرصودة لهذا الورش البنوي للعرض الصحي تبلغ 5,3 مليار درهم برسم سنة 2026، كما أن هذا الورش سيمكن من تعزيز الطاقة الاستيعابية السريرية للبنيات الصحية العمومية بأكثر من 3.800 سرير؛

◀ تعزيز العرض الصحي من خلال مواصلة وإطلاق أشغال بناء المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية ومستشفيات الأمراض النفسية والاختصاصات والقرب، وذلك عبر تعبئة غلاف مالي قدره 2,5 مليار درهم برسم سنة 2026. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد عرف خلال الفترة 2022-2025، استكمال 22 مشروعا لبناء وتجهيز البنيات الاستشفائية، بطاقة استيعابية سريرية تبلغ 2.433 سريرا؛

◀ إطلاق عملية إصلاح وتجديد 90 مستشفى تتطلب إعادة التأهيل على صعيد كافة جهات المملكة، موزعة على الشكل التالي: طنجة- تطوان-الحسيمة (11)، الجهة الشرقية (09)، فاس-مكناس (09)، الرباط-سلا-القنيطرة (07)، بني ملال-خنيفرة (09)، الدار البيضاء-سطات (17)، مراكش-آسفي (09)، درعة-تافيلالت (03)، سوس-ماسة (08)، كلميم-واد نون (03)، العيون-الساقية الحمراء (04)، الداخلة-وادي الذهب (01). وستمكن هذه العملية من تحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيز ظروف الاستقبال والعلاج داخل المؤسسات الاستشفائية، وذلك لضمان راحة المرضى والرفع من فعالية الأداء الصحي. ويبلغ الغلاف المالي المبرمج برسم سنة 2026 ما قدره 1,32 مليار درهم كاعتمادات أداء و2 مليار درهم كاعتمادات التزام؛

◀ مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية، بهدف عصرنه تجهيزات الشبكة الاستشفائية بما فيها المستعجلات، بغلاف مالي قدره 550 مليون درهم برسم سنة 2026؛

◀ مواصلة تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، عبر استكمال المرحلة الأولى (1.400 مركز صحي) وإطلاق المرحلة الثانية التي تضم 1.600 مركز صحي موزعة جهويا على الشكل التالي: طنجة-تطوان-الحسيمة (199)، الجهة الشرقية (79)، فاس-مكناس (106)، الرباط-سلا-القنيطرة (196)، بني ملال-خنيفرة (166)، الدار البيضاء-سطات (259)، مراكش-آسفي (294)، درعة-تافيلالت (150)، سوس-ماسة (95)، كلميم-واد نون (40)، العيون-الساقية الحمراء (09)، الداخلة-وادي الذهب (07). ويبلغ الغلاف المالي المبرمج برسم سنة 2026 ما يفوق 1,47 مليار درهم كاعتمادات أداء و1,26 مليار درهم كاعتمادات التزام. وسيتمكن استكمال هذا البرنامج من رفع العدد الإجمالي للمراكز إلى 3000 مركز، خاصة بالعالم القروي؛

◀ إطلاق برنامج بناء 12 مركزا جهويا لتحاقن الدم في إطار تنفيذ مخطط عمل الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، بهدف ضمان وتوفير الدم على الصعيد الوطني، وذلك من خلال تعبئة غلاف مالي قدره 200 مليون درهم كاعتمادات الأداء والالتزام برسم سنة 2026، من أجل إحداث مركزين على مستوى جهتي الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة؛

◀ التفعيل التدريجي للمجموعات الصحية الترابية: بعد الشروع الفعلي للمجموعة الصحية الترابية للجهة النموذجية طنجة-تطوان-الحسيمة في مزاولة مهامها ابتداء من فاتح أكتوبر 2025، سيتم تعميم هذه التجربة تدريجيا على باقي جهات المملكة؛

◀ تسريع رقمنة المنظومة الصحية الوطنية: عبر تعميم ملف المريض المشترك وورقة العلاجات الإلكترونية خلال سنة 2026، وكذا تحقيق التوافق والربط البيني بين مختلف الأنظمة المعلوماتية الاستشفائية.

### III.4.2. الإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتعليم : شرط أساسي لتعزيز الرأس مال البشري

#### III.4.2.1. دينامية متواصلة للمنظومة التربوية: من أجل مدرسة تضمن الإنصاف والفعالية والجودة

تشكل " خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع " الخطة الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، حيث تركز على التعليمات الملكية السامية والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والقانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وكذا النموذج التنموي الجديد. وتهدف هذه الخارطة إلى إرساء نموذج تربوي جديد يركز على الأثر المباشر على التلاميذ. وتتمحور أهم الإجراءات المنجزة برسم سنة 2025 حول ثلاثة محاور، وتتمثل في ما يلي:

## ◀ محور التلميذ

- مواصلة تعميم برنامج تعميم التعليم الأولي: عرف الدخول المدرسي 2025-2026 إحداث أزيد من 2.500 قسم للتعليم الأولي، ليرتفع عدد التلاميذ إلى حوالي 985.375 تلميذا، بزيادة قدرها 4,5%، مقارنة بالسنة السابقة، منهم 663.000 في التعليم الأولي العمومي، أي ما يمثل 67% من مجموع التلاميذ.
- وهكذا بلغ العدد الإجمالي لأقسام التعليم الأولي 34.624 قسم برسم الدخول المدرسي الحالي. ويعكس التوزيع الجهوي لهذه الأقسام الجهود المبذولة في مختلف جهات المملكة، رغم أن بعض الأكاديميات تتميز بطاقة استيعابية مهمة. وتتصدر جهة مراكش-أسفي القائمة بـ 5.611 قسم، تليها جهة فاس-مكناس بـ 4.506 قسم، ثم جهة الدار البيضاء-سطات بـ 4.374 قسم، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بـ 4.302 قسم. وترجم هذه الأرقام تمركزا ملحوظا للعرض التربوي في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.
- كما سجلت جهات أخرى مجهودات مهمة، حيث تتوفر جهة الرباط-سلا-القنيطرة على 3.951 قسم، وجهة درعة-تافيلالت على 3.064 قسم، وجهة الشرق على 2.930 قسم. أما في الجهات ذات الكثافة السكانية المنخفضة، فيظل عدد الأقسام قليلا، لكنه يعكس حرص قطاع التربية الوطنية على تحقيق تغطية عادلة على الصعيد الوطني. وهكذا تضم جهة بني ملال-خنيفرة 2.617 قسم، وجهة سوس-ماسة 2.316 قسم، وجهة كلميم-وادي نون 566 قسم. أما الجهات الجنوبية الأقل كثافة سكانية، فقد سجلت أرقاما محدودة، حيث تتوفر جهة العيون-الساقية الحمراء على 290 قسم، وجهة الداخلة-وادي الذهب على 97 قسم.
- وفيما يتعلق بتحسين جودة التعليم الأولي، تجدر الإشارة إلى أن حوالي 5.000 مربي(ة) جديد(ة) استفادوا من التكوين الأساسي، في حين استفاد ما يقارب 13.800 آخرين من التكوين المستمر.
- مواصلة دينامية تعزيز الدعم المدرسي: تعتمد هذه الآلية على حصص علاجية تقويمية ومؤطرة من طرف أساتذة مكونين بطرق بيداغوجية ملائمة، مما يساهم في الحد من الهدر المدرسي وتحسين الأداء المدرسي وتحقيق مدرسة أكثر إنصافا؛
- مواصلة الدعم الاجتماعي: بلغ عدد المستفيدين من الداخليات والمطاعم المدرسية على التوالي 216.959 و80.245 خلال السنة الدراسية 2025-2026 مقارنة بـ 210.640 و77.908 خلال السنة الدراسية 2024-2025؛
- إطلاق صيغة جديدة لتنزيل المبادرة الملكية "مليون محفظة": اعتمدت الحكومة دعما ماليا مباشرا لفائدة الأسر المستفيدة من المساعدات الاجتماعية، عوض توزيع اللوازم المدرسية. ويشمل هذا الدعم، المدرج في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر، منحا شهرية بقيمة 200 درهم لتلاميذ الابتدائي والإعدادي، و300 درهم لتلاميذ الثانوي التأهيلي، ويقدر عدد المستفيدين بـ 3,2 مليون تلميذ خلال الدخول المدرسي 2025-2026؛
- مواصلة تعميم نموذج "مدارس الريادة" لتحسين التعلّمات الأساسية، وتقليل الهدر المدرسي، وتعزيز تنمية التلاميذ، خاصة عبر التعليم الواضح وطريقة "التدريس حسب المستوى المناسب" (TaRL)؛
- وقد أظهرت النتائج المشجعة على مستوى 2.626 مدرسة برسم السنة الدراسية 2024-2025 نجاعة هذا النموذج، مما سيمهد الطريق لتعميمه تدريجيا. ويشمل هذا البرنامج 4.626 مؤسسة ابتدائية و786 إعدادية رياضية برسم الدخول المدرسي 2025-2026، أي بزيادة 2.000 مؤسسة ابتدائية و554 إعدادية مقارنة بالسنة الدراسية الماضية.

يعكس التوزيع الجهوي لـ 2.554 مؤسسة تعليمية رائدة جديدة، تم اعتمادها هذه السنة، تغطية متوازنة على مستوى التراب الوطني بأكمله. وقد حظيت بعض الجهات بحصة أوفر من هذه المؤسسات، حيث تأتي جهة الدار البيضاء-سطات في الصدارة بـ 377 مؤسسة، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بـ 335 مؤسسة، ثم جهة فاس-مكناس بـ 314 مؤسسة، وجهة مراكش-أسفي بـ 300 مؤسسة، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بـ 236 مؤسسة. وتبرز هذه الأرقام الأولية الممنوحة للجهات ذات الكثافة التعليمية العالية بهدف تعزيز أثر هذا النموذج التربوي.

كما استفادت جهات أخرى أيضا من عدد مهم من المؤسسات التعليمية الرائدة الجديدة، من بينها جهة الشرق (232 مؤسسة)، وجهة سوس-ماسة (209)، وجهة درعة-تافيلالت (208)، وجهة بني ملال-خنيفرة (163)، وجهة كلميم-وادي نون (127). أما في الجهات الجنوبية، فتتوفر جهة العيون-الساقية الحمراء على 43 مؤسسة، في حين تضم جهة الداخلة-وادي الذهب 10 مؤسسات، وهو ما يعكس الالتزام بضمان فرص تعليم متكافئة وإنصاف تربوي يشمل كل مناطق التراب الوطني، بما في ذلك سكان المناطق البعيدة.

#### ◀ محور الأستاذ

- تعزيز مسارات التكوين في علوم التربية: من خلال تسجيل عدد مهم من الطلبة الجدد، وإرساء التداريب الأسبوعية المؤدى عنها داخل المؤسسات التعليمية، وهو ما يُتيح اندماجا تدريجيا في مهنة الأستاذ؛
- تعميم اختبار مهنة الأستاذ: الذي يهدف إلى تقييم القدرات الشخصية الأساسية لممارسة المهنة، لا سيما التعاطف، والتوازن النفسي والاجتماعي، والنزاهة، والحافز الشخصي؛
- تعزيز الموارد البشرية: عبر توظيف 16.000 إطار، من بينهم 14.450 أستاذ، و1.550 إطار للدعم الإداري والبيداغوجي، بالإضافة إلى 344 منصبا مخصصا للأساتذة المبرزين، مع ترسيم جميع أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، الذين أصبحوا خاضعين للنظام الأساسي الخاص والموحد الجديد؛
- منح مكافأة سنوية للأداء بقيمة 10.000 درهم، مرة واحدة، لفائدة أطر المؤسسات التعليمية "مدارس الريادة". وذلك وفقا للمرسوم رقم 2.24.144، تجسيدا لرغبة الحكومة في تثمين الالتزام وتشجيع جودة التدبير التربوي والإداري.

#### ◀ محور المؤسسة

- توسيع العرض التعليمي: من خلال إنشاء 169 مؤسسة جديدة، وكذا إنشاء 2.461 قسم دراسي جديد في إطار عملية توسيع المؤسسات التعليمية؛
- تأهيل 1.443 مؤسسة تعليمية: مع ربط 430 مؤسسة بشبكة المياه الصالحة للشرب، و375 مؤسسة بشبكة الكهرباء، و414 مؤسسة بشبكة الصرف الصحي؛
- تعزيز البنية التحتية الرقمية للمؤسسات التعليمية: من خلال تجهيز 13.000 قسم بأجهزة العرض الرقمية؛
- إنشاء مختبر رقمي بموجب اتفاقية شراكة استراتيجية مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ووزارة الاقتصاد والمالية، وصندوق الإيداع والتدبير؛
- مواصلة تعميم "الممارسات التعليمية": التي تتمحور حول القراءة والحساب والأنشطة الحركية، من خلال نشر دلائل متخصصة وتدريب المفتشين والأساتذة؛

• **توظيف وتدريب أساتذة متخصصين:** لا سيما في إطار التعليم المزدوج للغة العربية والأمازيغية. وقد مكن مخطط تعميم اللغة الأمازيغية من تغطية ما يقارب ثلث المؤسسات التعليمية الابتدائية، مما عزز الطابع الشامل والمتعدد اللغات للمدرسة؛

• **مواصلة تنزيل مشروع المؤسسة المندمجة:** من خلال إعداد مذكرة إطار مرفقة بمراجع للتقييم الذاتي ولوائحة للتقييم والاعتماد. وقد تم تكوين جميع مديري المؤسسات التعليمية بحيث أصبحت 90% من المدارس تتوفر على مشروع معتمد من طرف اللجان الإقليمية.

كما ستتم مواصلة الجهود لتنزيل مخطط العمل لسنة 2026، والذي يتمحور أساسا حول:

◀ **تعميم التعليم الأولي،** من خلال بناء وتجهيز أقسام دراسية جديدة، وتأهيل البنيات التحتية المتوفرة، وتعزيز التأطير البيداغوجي؛

◀ **تعميم نموذج مؤسسات الريادة،** عبر تنزيل تدريجي يهدف إلى تغطية شاملة في أفق 2027-2028، لـ 2.000 مدرسة رائدة جديدة و500 ثانوية إعدادية رائدة خلال الموسم الدراسي 2026-2027؛

◀ **تعزيز العرض المدرسي،** عبر بناء مؤسسات تعليمية جديدة، وتوسيع البنيات الحالية، وتأهيل المباني، خاصة عبر تعويض الوحدات الدراسية المسبقة الصنع (Préfabriquées)، مما يضمن توفير بيئة تعليمية ذات جودة عالية؛

◀ **رفع عدد المستفيدين من المسارات البديلة لمكافحة الهدر المدرسي،** ليصل إلى 35.000 مستفيد، وذلك من خلال توسيع وتطوير العرض التربوي القائم داخل مدارس "الفرصة الثانية". وتندرج هذه المبادرة ضمن التدابير المعتمدة لمواجهة ظاهرة الانقطاع عن الدراسة التي نصت عليها خارطة طريق التشغيل؛

◀ **مواصلة الجهود في مجال الدعم الاجتماعي،** خاصة عبر تحسين جودة الخدمات المقدمة؛

◀ **تعزيز الموارد البشرية،** من خلال توظيف الأساتذة وأطر الدعم الإداري والبيداغوجي والاجتماعي؛

◀ **مواصلة الجهود فيما يخص التكوين الأساسي لطلبة سلك الإجازة في التربية،** بهدف جعله مسارا للتميز والمسلك الرئيسي لتوظيف الأساتذة المستقبليين؛

◀ **تعزيز الأنشطة الموازية الفنية والثقافية،** عبر مراكز تنمية المهارات، وبتعاون مع النسيج الجمعوي؛

◀ **التوسيع التدريجي لنطاق تدريس اللغة الأمازيغية في المؤسسات التعليمية مع إحداث 1.000 منصب مخصص لتوظيف أساتذة متخصصين.**

### III.2.4.2. التعلیم العالی والبحث العلمي والابتكار: من أجل التميز الأكاديمي وتحفيز البحث العلمي

واصلت الحكومة، برسم الموسم الجامعي 2024-2025، تنزيل المشاريع ذات الأولوية المندرجة في إطار المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالی والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030 "Pacte ESRI 2030"، والمتعلقة خصوصا بـ:

◀ **مهنة العرض الجامعي وتكليفه مع الحاجيات السوسيواقتصادية من خلال مواصلة تنفيذ البرامج الثلاثة التالية:**

• **برنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025:** يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز جاذبية وجودة التكوين المقدم من طرف المدارس العليا للتربية والتكوين وكليات علوم التربية. وتميز تنفيذ هذا البرنامج بمواصلة أشغال بناء وتجهيز ستة مدارس عليا للتربية والتكوين في كل من القنيطرة ووجدة وأكادير وبرشيد والجديدة

وبني ملال. وبذلك يكون عدد الطلاب الجدد المسجلين في هذا البرنامج قد بلغ 19.614 طالبا برسم الموسم الجامعي 2025-2024؛

- برنامج تعزيز كثافة مهني قطاع الصحة في أفق 2030: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز العدالة الترابية في مجال الصحة، حيث تم في هذا الإطار إطلاق أشغال بناء كليتي الطب والصيدلة بمدينتي الرشيدية وبني ملال. وبذلك وصل عدد الطلاب الجدد المسجلين في كليات الطب والصيدلة برسم الموسم الجامعي 2025-2024 إلى 5.426 طالب؛
- برنامج تعزيز الكفاءات الرقمية في أفق 2027، الذي يهدف إلى تعزيز التكوين في المجال الرقمي على مستوى الجامعات العمومية المغربية من خلال الرفع من عدد الخريجين خلال الفترة 2023-2027، وملاءمة عروض التكوين الجامعي الحالية مع حاجيات سوق الشغل وحاجيات المستثمرين. وقد وصل عدد الطلبة الجدد المسجلين برسم الموسم الجامعي 2025-2024 إلى 22.258 طالب.

#### ◀ إطلاق وتنفيذ الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج وتحسين قابلية حاملي الشهادات للتشغيل، عبر:

- مواصلة إحداث مسارات جديدة للتميز اعتبارا من السنة الثانية بعد البكالوريا، على مستوى المؤسسات ذات الولوج المفتوح، مع تفعيل 19 مركزا جديدا للتميز، ليصل إجمالي عدد هذه المراكز إلى أزيد من 76 مركزا؛
- تعزيز كفاءات الطلبة في المجال الرقمي والتكنولوجيات من خلال مواصلة إحداث مراكز "Code 212" على مستوى المؤسسات الجامعية.

#### ◀ تحسين نظام البحث العلمي والابتكار من خلال:

- إطلاق الدورة الأولى للبرنامج الوطني لدعم البحث التنموي والابتكار 2025-2028 بشراكة مع مؤسسة المجمع الشريف للفوسفات، ويهدف هذا البرنامج إلى تعبئة الكفاءات الوطنية وشركائها حول مشاريع علمية متميزة ذات أثر كبير بدعم بقيمة مليار درهم موزعة على أربع سنوات؛
- مواصلة تنزيل برنامج تكوين طلبة الدكتوراه المؤطرين من الجيل الجديد، الذين تسند إليهم مهام التأطير البيداغوجي للدروس التوجيهية والتطبيقية، مقابل الاستفادة من منحة شهرية صافية قدرها 7.000 درهم؛
- دعم برنامج مدن الابتكار، بشراكة مع الوزارات المعنية، بما يجعل هذه الفضاءات رافعة أساسية لتشجيع الابتكار. ولغاية اليوم، تشتغل ست مدن للابتكار على مستوى ست جامعات ويتعلق الأمر بجامعة القاضي عياض بمراكش، وجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، وجامعة محمد الخامس بالرباط، وجامعة ابن زهر بأكادير، وجامعة محمد الأول بوجدة، وجامعة الحسن الأول بسطات؛
- مواصلة إحداث المعاهد الوطنية الموضوعاتية للبحث العلمي والمتخصصة في مجالات ذات أولوية مثل الماء والذكاء الاصطناعي والصناعات الغذائية والبيئة، وفيزياء الجسيمات وتطبيقاتها، والتكنولوجيات الحيوية، وذلك في إطار الشراكة مع جميع الفاعلين الجامعيين والوزارات المعنية.

علاوة على ذلك، مكنت الجهود المبذولة في مجال الابتكار من تحقيق المغرب لتقدم ملحوظ في نسخة سنة 2025 لمؤشر الابتكار العالمي، حيث ارتقى المغرب إلى المرتبة 57 من أصل 139 اقتصادا، أي الارتقاء بـ 9 مراتب مقارنة بسنة 2024.

## ◀ تعزيز أنشطة الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة، من خلال:

- الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية، إلى 60.118 سريرا برسم الموسم الجامعي 2024-2025، أي بارتفاع يبلغ 7.712 سريرا؛
  - افتتاح ثلاثة مطاعم جامعية في القنيطرة وتازة والمحمدية؛
  - الرفع من عدد الطلبة المستفيدين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليصل إلى 671.000 طالبا؛
- من جانب آخر، سيعرف الدخول الجامعي 2025-2026 على وجه الخصوص، إنجاز الإجراءات التالية:
- تحسين وتنويع العرض التكويني، لا سيما من خلال إحداث مؤسسات جامعية جديدة ومسالك جديدة تتماشى مع الأولويات الوطنية وتواكب تطور المهن على الصعيد الدولي، ومراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية، وإحداث وتعميم مراكز الابتكار البيداغوجي، وتطوير منصة وطنية لتعليم اللغات، بالإضافة إلى إعادة تفعيل وتعميم مراكز اللغات؛
  - مواصلة تحسين منظومة البحث العلمي والابتكار، من خلال إحداث أقطاب ترابية للبحث كنموذج جديد يدمج كل من مدن الابتكار والمعاهد الموضوعاتية للبحث ووحدات الدعم التقني للبحث العلمي، بما يتيح تحسين واثمين التعاون بين هذه البنيات وتعزيز نجاعتها وتحقيق أثر أكبر؛
  - إحداث مراكز للمساعدة على التوجيه وتطوير المسار المهني "Career Center" على مستوى الجامعات، وذلك في إطار تفعيل خارطة الطريق المتعلقة بالتشغيل. ويهدف هذا النموذج الجديد إلى تسهيل انتقال الطلبة من مرحلة التكوين إلى سوق الشغل، مما سيساهم في تعزيز قابلية تشغيلهم؛
  - تحسين الحياة الجامعية، لاسيما من خلال الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية عبر إطلاق أشغال بناء حيين جامعيين جديدين بكل من وجدة والعرائش، وتعزيز عرض الإيواء من خلال تفعيل إطار شراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الأنشطة الثقافية والرياضية عبر إحداث بنيات ثقافية ومراكز رياضية داخل الجامعات.

## III.2.5. تطوير التكوين المهني

يواصل قطاع التكوين المهني دينامية تطور مهمة، كما يشهد على ذلك الدخول المدرسي 2025-2026 الذي عرف استقبال 686.522 متدربا مقابل 678.605 متدربا خلال الموسم 2024-2025، مما يعزز مكتسبات الإصلاح الذي تم اعتماده. وتتوزع هذه الأعداد على التكوين الأساسي والتكوين التأهيلي اللذان استقطبا على التوالي 441.398 متدربا و217.390 شابا. كما تم تخصيص 12.017 مقعدا بيداغوجيا للمسار المهني الإعدادي و15.717 للباكالوريا المهنية.

ومواكبة لهذه الدينامية، تم تعزيز البنية التحتية للقطاع بشكل ملموس من خلال إحداث 27 معهدا جديدا، بما في ذلك 21 مؤسسة تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ليرتفع بذلك عدد مؤسسات التكوين العمومية إلى 798، منها 510 تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، بالإضافة إلى 1.596 مؤسسة خاصة مرخصة. وسيتمتع هذا العرض، خلال الموسم 2025-2026، بدخول ثلاث مدن للمهن والكفاءات حيز الخدمة على مستوى جهات الداخلة-وادي الذهب، ومراكش-آسفي، وكلميم-واد نون، ليبلغ بذلك عدد مدن المهن والكفاءات المنجزة 10، علما أن أشغال بناء المدينتين المتبقيتين توجد في طور الإنهاء.

ولتعزيز هذه الدينامية، تم إطلاق ورش موسع لتحديث عرض التكوين المهني. وفي هذا الإطار، فعّل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، برسم الموسم 2025-2026، 400 شعبة من العرض الجديد للتكوين موزعة بين 198 شعبة للتكوين الإسهادي و202 شعبة للتكوين التأهيلي.

ومن جانب آخر، وفي إطار تعزيز المواكبة المهنية، سيشرع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في توسيع حضوره الترابي عبر افتتاح 17 مركز توجيه مهني إضافي، ليبلغ مجموعها 71 مركزا. وستتم مواكبة هذه المقاربة من خلال تفعيل المنصة الإلكترونية الرقمية الإلكترونية "My Way"، التي تشكل وسيلة رقمية تفاعلية موجهة لإرشاد الشباب لاكتشاف مجالات اهتماماتهم.

أما بخصوص الشراكة مع القطاع الخاص، فقد تم تحويل شبكة مكونة من 14 معهدا بتدبير مفوض إلى شركات مساهمة ترأسها جمعيات مهنية. وسيتم تعزيز هذه المنظومة بإحداث معاهد جديدة ذات تدبير مفوض متخصصة، لاسيما في الصناعة الدوائية، والمقاولة والتدبير بالدار البيضاء، وكذا في مهن الماء والتطهير والبيئة بفاس.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار مواصلة التدابير الرامية إلى تعزيز تكافؤ الفرص، يتميز الدخول المدرسي الجديد بدينامية إيجابية، حيث عرفت الطاقة الإيوائية للداخلات ارتفاعا بـ 14% ليبلغ عدد المستفيدين من الداخليات 21.800، في حين من المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من المنح ما مجموعه 35.000 شابا بميزانية تقدر بـ 150 مليون درهم. وموازا مع ذلك، شملت مساهمة الدولة في مصاريف التكوين في القطاع الخاص 3.461 مستفيدا برسم الموسم 2024-2025، مع توقع ارتفاع هذا العدد إلى 5.000 مستفيدا برسم الموسم 2025-2026.

### III.6.2.6. تدير الموارد المائية: ورش في صلب أولويات الحكومة

يواجه المغرب إجهادا مائيا متصاعدا يزيد من تفاقمه توالي مواسم الجفاف والتغيرات المناخية وتزايد الطلب مما أثر على الاحتياطات المائية السطحية والجوفية. ووضع الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك نصره الله بمناسبة الذكرى 25 لعيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2024، معالم سياسة مائية مبتكرة تهدف إلى معالجة نقص احتياطات المياه، وفي هذا الإطار، يحظى تدبير الموارد المائية بأهمية خاصة.

#### III.6.2.1. التدابير الاستعجالية لتأمين التزويد بالماء الشروب

إضافة إلى التدابير الاستعجالية التي تم إطلاقها خلال الفترة 2020-2022 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 8,72 مليار درهم، تم خلال سنتي 2023 و2024، إطلاق تدابير جديدة وكذا مشروع تأمين تزويد مدينة الدار البيضاء الكبرى وذلك في إطار تأمين التزويد بالماء الشروب في المناطق التي تعاني من العجز المائي. وتبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج الذي أُطلق سنة 2023، 6,13 مليار درهم، في حين أن تكلفة البرنامج الموقع في فبراير 2024 تصل إلى 3,19 مليار درهم. وتهتم المشاريع الرئيسية المنجزة في إطار هذين البرنامجين ما يلي:

- ◀ تأمين تزويد مدينة طنجة الكبرى بالماء الشروب (تحويل من واد المخازن)، بتكلفة قدرها 840 مليون درهم؛
- ◀ تزويد المناطق القروية بأقاليم أسفي، واليوسفية، والجديدة بالماء الشروب انطلاقا من محطات تحلية المياه التابعة للمكتب الشريف للفوسفات في أسفي والجرف الأصفر، بتكلفة قدرها 669 مليون درهم؛
- ◀ تزويد المناطق القروية بالماء الشروب بواسطة الشاحنات الصهريجية، بتكلفة قدرها 515 مليون درهم؛

- ◀ نقل مياه الشرب المحلاة من محطة تحلية المياه التابعة للمكتب الشريف للفوسفات في الجرف الأصفر نحو محطة المعالجة الدورات ومن هذه المحطة نحو محطة المعالجة السيور، وذلك بتكلفة قدرها 1,17 مليار درهم؛
- ◀ إنجاز قنوات تزويد وتوزيع الماء الشروب في جنوب-غرب الدار البيضاء بتكلفة قدرها 171 مليون درهم. وعلاوة على ذلك، توجد مشاريع أخرى قيد الإنجاز، من بينها على الخصوص:
- ◀ برنامج اقتناء واستغلال محطات معالجة مياه الشرب (لتحلية مياه البحر وإزالة الأملاح المعدنية) بتكلفة تبلغ 2,34 مليار درهم؛
- ◀ مواصلة برنامج إزالة التلوث بحوض سبو، بتكلفة تقدر بـ 400 مليون درهم.

### III.2.6.2. مواصلة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027

تتمثل حصيلة تنفيذ هذا البرنامج في ما يلي:

#### ◀ تطوير العرض

##### • السدود الكبرى

يتوفر المغرب حاليا على 156 سدا كبيرا بحقينة إجمالية تزيد عن 20,8 مليار متر مكعب، تمكن من التلبية الفعالة للحاجيات من مياه الشرب والمياه اللازمة للأنشطة الصناعية والسياحية، وضمان الري على نطاق واسع، فضلا عن الحماية من الفيضانات والمساهمة في إنتاج الطاقة الكهرومائية.

وعرفت سنة 2025 الشروع في ملء حقينة السد الكبير غيس بإقليم الحسيمة، بحقينة تبلغ 93 مليون متر مكعب، ومن المرتقب أيضا استكمال أشغال كل من سد كدية البرنة بإقليم سيدي قاسم، وسد بني عزيزمان بإقليم الدريوش، وسد سيدي عبو بإقليم تاونات، وذلك بحقينة إضافية إجمالية تقدر بـ 256 مليون متر مكعب.

وتعرف سنة 2025 أيضا مواصلة أشغال بناء 12 سدا كبيرا بحقينة إضافية إجمالية تقدر بـ 4,55 مليار متر مكعب. بالإضافة إلى الشروع في بناء سدين كبيرين.

من جهة أخرى، من المتوقع أن تعرف سنة 2026 برمجة إطلاق أشغال سدين كبيرين في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027.

##### • الربط بين الأحواض المائية

تم إنجاز الشطر الأول الاستعجالي من مشروع الربط بين أحواض سبو وأبي رقراق، بصبيب يبلغ 15 متر مكعب في الثانية، وبتكلفة بلغت 6 ملايين درهم. ويهدف هذا المشروع إلى تأمين تزويد المنطقة الساحلية بين الرباط والدار البيضاء بالماء.

ووفقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الذي ألقاه جلالاته بمناسبة الذكرى 25 لعيد العرش، تجرى حاليا الدراسات لإطلاق مشاريع كبيرة للربط بين الأحواض المائية، وذلك من أجل نقل المياه من حوض واد لاو-العرائش واللوكوس نحو حوض أم الربيع مرورا بحوضي سبو وأبي رقراق. وستمكن هذه المشاريع من استغلال مليار متر مكعب من المياه التي كانت تضيع في البحر، كما ستضمن توزيعا مجاليا متوازنا للموارد المائية على الصعيد الوطني.

## • تحلية مياه البحر

تم إعداد خارطة طريق لمشاريع تحلية مياه البحر طبقاً للتوجهات الملكية السامية، بهدف تأمين تعبئة تزيد من 1,7 مليار متر مكعب سنوياً، في أفق ضمان تغطية أكثر من نصف الحاجيات من المياه الصالحة للشرب وكذا ضمان ري مساحات فلاحية مهمة انطلاقاً من محطات التحلية، وذلك بحلول سنة 2030.

وهكذا، من المتوقع أن تدخل المرحلة الأولى للاستغلال بالنسبة لمشروع محطة تحلية المياه للدار البيضاء الكبرى، مع نهاية سنة 2026، بطاقة إنتاج سنوية تبلغ 200 مليون متر مكعب، على أن يتم إطلاق المرحلة الثانية في منتصف سنة 2028، بطاقة إضافية سنوية تبلغ 100 مليون متر مكعب.

كما تميزت سنة 2025 بتوقيع برنامج الاستثمار الاستراتيجي بالشراكة بين القطاع العام والخاص، وذلك لتعزيز الأمن المائي والاستقلال الطاقى للبلاد. في إطار هذا البرنامج، سيتم إطلاق مجموعة من مشاريع التحلية، منها على وجه الخصوص، مشروع الجهة الشرقية (300 مليون م<sup>3</sup>/سنة)، طنجة (150 مليون م<sup>3</sup>/سنة) وسوس ماسة (350 مليون م<sup>3</sup>/سنة). ومن جانب آخر، عرفت سنة 2025 توقيع بروتوكول اتفاق لإنجاز محطة تحلية مياه البحر بالرباط في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بطاقة سنوية تبلغ 300 مليون متر مكعب. ومن المتوقع الشروع خلال سنة 2025 في استغلال محطة تحلية مياه البحر بالداخلة (37 مليون م<sup>3</sup>/سنة).

## • السدود الصغيرة والتلية

تم خلال سنة 2025 توقيع اتفاقية إطار لتمويل وتنفيذ برنامج السدود الصغيرة و التلية للفترة 2022-2027، تهدف إلى إنجاز و/أو تأهيل 155 سدا صغيراً بين سنتي 2020 و 2027، بتكلفة إجمالية تبلغ 6,2 مليار درهم. وجدير بالذكر أن توقيع هذه الاتفاقية في شهر غشت 2025، قد تزامن مع استكمال إنجاز 50 سدا صغيراً (أو في طور الإنهاء).

## ◀ تدبير الطلب على الماء و اقتصاده و تثمينه

### • اقتصاد مياه الشرب والمياه الصناعية والسياحية:

يشمل هذا المحور، من البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، المكونات المتعلقة ب:

- تعزيز استقلالية احتياطات مياه الشرب: ما يفوق 282 مشروعاً باستثمارات إجمالية تقدر بـ 3,26 مليار درهم، منها 120 مشروعاً تم إنجازها بمبلغ إجمالي قدره 1,24 مليار درهم و 45 مشروعاً في طور الإنجاز بمبلغ إجمالي قدره 717 مليون درهم. وتبلغ نسبة إنجاز المشاريع 58%؛

- تحسين مردودية منشآت توزيع الماء الصالح للشرب: حدد البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 هدف تحقيق مردودية بنسبة 78% على المستوى الوطني في أفق سنة 2027. ويستفيد هذا البرنامج من استثمار إجمالي يقدر بـ 10,52 مليار درهم، موجه لتنفيذ 964 مشروعاً مبرمجاً. وقد تم إنجاز أكثر من 448 مشروعاً بكلفة 2,91 مليار درهم، فيما يوجد 174 مشروعاً قيد الإنجاز بكلفة مالية تبلغ 5,01 مليار درهم. وتبلغ نسبة إنجاز البرنامج 54%.

## • التحويل إلى الري الموضعي

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المحور في التخفيف من العجز المائي والحفاظ على الموارد المائية ومضاعفة تامين المتر المكعب من الماء، ويتعلق الأمر بالمكونين التاليين:

- تحديث أنظمة الري الجماعي: تم تحديث مساحة قدرها 48.000 هكتار، فيما يجري تحديث مساحة إضافية تبلغ 42.000 هكتار؛

- تجهيز الضيعات بالري الموضعي: ساهمت الجهود المبذولة خلال سنة 2024 في تجهيز مساحة إجمالية تبلغ 274.498 هكتار مجهزة بالري الموضعي، ليصل إجمالي هذه المساحة إلى 867.000 هكتار خلال الفترة 2020-2024.

## • التهيئة الهيدرولوجية

يتضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 مشروعين أساسيين، وهما:

- مشروع المحافظة على ري سهل سايس على مساحة 30.000 هكتار: تم إنهاء الأشغال على مستوى القنوات الرئيسية والثانوية، وكذلك شبكة التوزيع للشطر الأول على مساحة 10.000 هكتار. بينما تجري الأشغال المتعلقة بشبكة التوزيع للشطر الثاني التي تغطي 20.000 هكتار. وتبلغ نسبة التقدم الفعلي لهذا المشروع حوالي 75%؛

- مشروع التهيئة الهيدرولوجية للمنطقة الجنوبية الشرقية من سهل الغرب على مساحة 30.000 هكتار: يتوقع إطلاق الأشغال خلال سنة 2026، بتمويل في إطار اتفاق مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

## ◀ تعزيز تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب

يتوقع البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب والسقي 2020-2027 تعزيز تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، بغلاف مالي قدره 28,26 مليار درهم. وفي هذا الصدد، تميزت سنة 2025 بمواصلة تنفيذ برنامج تزويد المراكز والدواوير بالماء الصالح للشرب للفترة 2022-2024، الذي تبلغ تكلفته 4,31 مليار درهم. وتتمثل وضعية إنجاز البرنامج في ما يلي:

• بالنسبة للمراكز القروية: تم إنهاء الأشغال بـ 70 مركزا. بينما تجري الأشغال في 97 مركزا، مع برمجة 58 مركزا؛

• بالنسبة للدواوير: تم إنهاء الأشغال بـ 10.428 دوارا، بينما تجري الأشغال في 4.456 دوارا، مع برمجة 971 دوارا.

وقد تمت برمجة مبلغ 1,32 مليار درهم من الميزانية العامة برسم سنة 2026 لمشروع تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب. وسيتم توزيع هذا الدعم حسب المشاريع وحسب وضعية تقدم الإنجاز وذلك في إطار اللجنة الموضوعاتية السنوية الخاصة بتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

## III.7.2. تسريع الجهوية المتقدمة

تأتي الجهوية المتقدمة في صلب الأوراش الاستراتيجية الكبرى بالمغرب، وتهدف إلى إرساء دينامية تقوم على توزيع الاختصاصات والموارد بين الدولة والجماعات الترابية، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والمستدامة، عبر إرساء العدالة المجالية والإنصاف في إنتاج وتوزيع الثروة.

وتحظى الجهوية المتقدمة اليوم بترسانة قانونية قوية تعكس إرادة تمكين المغرب من تنظيم ترابي فعال وناجع قادر على خلق دينامية مجالية وترابية والاستجابة لتطلعات المواطنين.

## ◀ تعزيز الإطار المالي للجهات والجماعات الترابية الأخرى

منذ سنة 2021، يخصص قانون المالية، سنويا، للجهات مبلغا إجماليا من الموارد المرصودة يبلغ 10 ملايين درهم. من جهة أخرى، ووفقا لقانون المالية لسنة 2025، ارتفعت حصة الجماعات الترابية من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة من 30% إلى 32%.

## ◀ الإنجازات المحققة في ورش الجهوية المتقدمة

- وضع الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بتنظيم واختصاصات وآليات عمل الجماعات الترابية وهيئات الحكامة الجهوية؛
- دعم هيكلية مجالس الجماعات الترابية، من خلال توفير الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة؛
- تعزيز الحكامة المحلية، لاسيما عبر دعم التعاقد بين الدولة والجهات، ومواكبة الجماعات الترابية في إعداد برامجها للتنموية الجهوية؛
- إطلاق برامج مندمجة تستهدف الرفع من كفاءات المنتخبين والأطر الترابية، ورقمنة الخدمات العمومية المحلية، واعتماد وسائل تدبير حديثة؛
- إعداد مشروع خارطة طريق وطنية، تأخذ بعين الاعتبار نتائج المشاورات بين القطاعات، والتوصيات المنبثقة عن المناظرات الوطنية، وكذا الالتزامات المؤسساتية.

## ◀ آفاق سنة 2026

- ستشهد سنة 2026 تنزيل خارطة الطريق التي تحدد التوجهات الاستراتيجية للمرحلة القادمة، والتي أوصى بها جلالة الملك، حفظه الله، خلال النسخة الثانية للمناظرة الوطنية للجهوية المتقدمة. ويتعلق الأمر، أساسا، بـ:
- استكمال التدابير والإجراءات التي تم الالتزام بها سابقا، وخصوصا تلك المرتبطة بالإطار التوجيهي المتعلق بتفعيل اختصاصات الجهات، الموقع في دجنبر 2019، وكذا مواكبة الجهات في اعتماد آليتي برمجة التنمية وإعداد التراب؛
  - تنفيذ الاتفاقيات الموقعة على هامش النسخة الثانية للمناظرة الوطنية للجهوية المتقدمة، المتعلقة بتحديد المساطر التي تمكن من تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة وتعزيز التعاون في مجال تدبير الماء وتمويل النقل العمومي وإحداث البنيات التحتية المتعلقة بالتنقل. فضلا على تدبير قطاع النفايات الصلبة برسم الفترة 2025-2034؛
  - تفعيل التوصيات المنبثقة عن المناظرة سألقة الذكر، والتي تدعو إلى اتخاذ تدابير تنظيمية وعملية وهيكلية؛
  - اعتماد مشروع المرسوم المتعلق بالتعاقد بين الدولة والجهات، والذي من شأنه ترشيد آلية التعاقد، وضمان الانسجام مع استراتيجيات الدولة، وكذا تيسير تنفيذ وتتبع العقود بين الطرفين. وفي هذا السياق، سيتم العمل، خلال الفترة 2026-2027، على تقوية قدرات الفاعلين المحليين في مجال التعاقد الترابي، وكذا إصدار دلائل إرشادية حول تطبيق هذا المقاربة.

### III.2.8. الترقية القروية للمناطق الجبلية والواحات

#### III.2.8.1. مواصلة تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي

منذ إطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي سنة 2017، تمت تعبئة ما يزيد عن 46,49 مليار درهم لتوزيع مخططات العمل المرتبطة به، وهو ما يمثل حوالي 93% من التكلفة الإجمالية المتوقعة للبرنامج، منها 18,94 مليار درهم تم وضعها تحت تصرف الأمرين بالصرف المساعدين المعنيين بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. كما تجاوز مجموع الالتزامات بالنفقات التراكمية 45,44 مليار درهم، وذلك إلى غاية متم شهر يوليوز 2025، وهو ما يعادل 98% من الاعتمادات المعبئة، منها 19,25 مليار درهم برسم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. وستواصل هذه الالتزامات حسب مدى تقدم المشاريع. ويمكن تلخيص أهم إنجازات هذا البرنامج حسب القطاعات كالتالي:

- ◀ **الطرق والمسالك القروية:** إنهاء أشغال بناء وتهيئة الطرق والمسالك بمسافة تصل إلى 22.109 كلم، وكذا إنهاء أشغال 223 منشئة فنية؛
- ◀ **التعليم:** إنجاز 4.142 عملية تشييد وإعادة بناء وتوسعة البنيات التحتية المدرسية، وكذا إنجاز 184 عملية صيانة وتأهيل البنيات التحتية للمؤسسات المدرسية، بالإضافة إلى اقتناء 1.344 حافلة للنقل المدرسي؛
- ◀ **الصحة:** إنهاء أشغال 987 عملية بناء وإعادة بناء وتوسعة البنيات التحتية الصحية، وكذا إنجاز 884 عملية تجهيز للمؤسسات الصحية واقتناء 820 سيارة إسعاف ووحدات متنقلة؛
- ◀ **التزويد بالماء الشروب:** إطلاق 725 منظومة للتزويد بالماء الشروب، حيث تم إطلاق 31.226 عملية للربط الفردي والمختلط وعبر النافورات، وتوسيع شبكة الماء الصالح للشرب بحوالي 1.092 كلم؛
- ◀ **الكهرباء:** إنهاء أشغال كهربية 1.135 قرية، وتمديد الشبكة الكهربائية على طول 1.137 كلم، وإنجاز 351 عملية تثبيت محولات كهربية.

#### III.2.8.2. تنمية المناطق الجبلية والواحات

تولي الحكومة عناية خاصة للمناطق الجبلية، بالنظر لخصوصياتها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ويُعزز هذا الالتزام من خلال الدعم المالي المقدم من عدة مانحين، مما يُمكن من تنفيذ العديد من برامج ومشاريع التنمية القروية المندمجة. وتهدف هذه التدخلات إلى تحسين ظروف عيش الساكنة المحلية، وتثمين الموارد الطبيعية، وتقليص الفوارق المجالية. ويشمل ذلك على وجه الخصوص ما يلي:

- ◀ **مشروع دعم التنمية القروية المتكاملة للمناطق الجبلية في الجهة الشرقية PADERMO**، بتكلفة 87 مليون أورو على مدى سبع سنوات، ويهدف المشروع إلى تحسين مستدام لظروف عيش السكان القرويين وتعزيز سلاسل الإنتاج الفلاحي. ويتضمن المشروع أنشطة لتطوير مجال البستنة، وتربية المواشي، والمنتجات المحلية، والبنيات التحتية الهيدروفلاحية والتكوين. وسيستفيد من هذه الأنشطة 100.000 مستفيد؛
- ◀ **مشروع التنمية القروية ذو الفائدة الشمولية بجهة طنجة تطوان الحسيمة**، يهدف إلى تحسين ظروف عيش الأسر القروية من خلال تنويع الإنتاج الفلاحي، ودعم الشباب، وإنجاز البنيات التحتية القروية. وقد حقق البرنامج نتائج مرتفعة بنسبة تنفيذ بلغت 100%، ومعدل أداء 92%، وتنفيذ مالي بنسبة 78%؛

◀ مشروع التنمية القروية ذو الفائدة الشمولية بتمويل قدره 57,05 مليون دولار على مدى خمس سنوات، ويستهدف تعزيز الإدماج الاقتصادي، وتحسين البنيات التحتية القروية، ودعم سلاسل القيمة الفلاحية. ويهدف المشروع إلى تشجير 17.154 هكتارا من الأشجار المثمرة، وتأهيل 600 هكتار من الأراضي بالري الصغير والمتوسط، وبناء 217 كلم من الطرق القروية لفائدة 265.000 مستفيد.

أما فيما يخص مناطق الواحات، فقد أتاح تنفيذ الاستراتيجية 2012-2020 لمناطق الواحات تحقيق تقدم ملحوظ، خاصة في مجال البنيات التحتية المائية (3,243 مليار م<sup>3</sup>)، والولوج إلى الكهرباء (98%)، والسياحة (73.200 سرير)، وتعزيز النسيج التعاوني (9.760 تعاونية، و303.377 حرفيا)، وتحسين الإنتاج النباتي والحيواني (+11% من اللحوم الحمراء). وفي هذا الإطار، تم اعتماد استراتيجية 2030 لمناطق الواحات سنة 2023، بهدف جعل هذه المناطق فضاءات قادرة على الصمود، شاملة، وتنافسية، تعتمد على مقاربة ترابية مندمجة قائمة على الشراكة. وترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية:

◀ تعزيز الصمود البيئي، من خلال تدبير مستدام للماء، وتطوير الطاقات المتجددة، ومكافحة التغير المناخي، واثمين النظم الإيكولوجية؛

◀ تحسين الرفاه الاجتماعي عبر تعزيز البنيات التحتية الأساسية (الماء، الكهرباء، الطرق)، وتطوير خدمات الصحة والتعليم، وفك العزلة عن العالم القروي، بالإضافة إلى الحفاظ على التراث؛

◀ تنوع وتحفيز الاقتصاد من خلال تعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (السياحة، والفلاحة المتخصصة، والمعادن)، ودعم ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء، وكذا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ويتوقع أن تحقق هذه الاستراتيجية بحلول سنة 2030، تعميم شبه كامل للماء الصالح للشرب والكهرباء وفك العزلة القروية، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة القدرات المائية، وتطوير سلاسل إنتاج النخيل والأركان، وخلق فرص الشغل، وضمان إدماج الشباب والنساء. كما تركز هذه الاستراتيجية مناطق الواحات كنموذج وطني للتنمية المستدامة.

### 3.iii. مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية

طبقا للتوجيهات الملكية السامية، ستواصل الحكومة توطيد أسس الدولة الاجتماعية، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية المعقدة التي تطبع السياق الحالي.

ويأتي ورش تعميم الحماية الاجتماعية في صلب هذا التوجه باعتباره إصلاحا مهيكلًا يقوم على توسيع نطاق التغطية الصحية الإجبارية، وإرساء نظام الدعم الاجتماعي المباشر، إضافة إلى التفعيل التدريجي لآليات التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل. ولضمان نجاح هذا الورش، تم اعتماد تدابير مواكبة تروم أساسا تعزيز منظومة الاستهداف الاجتماعي وتعبئة موارد تمويلية مستدامة.

ومن جانب آخر، ستعمل الحكومة على مواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى التخفيف من انعكاسات الظرفية الوطنية والدولية على القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما عبر دعم أسعار بعض المواد الأساسية وتكاليف إنتاج الكهرباء. كما ستواصل الحكومة جهود التحكم في التضخم خصوصا بالنسبة للمواد الغذائية إلى جانب مواجهة تداعيات آثار الجفاف.

كما أن الحكومة عازمة على مواصلة تنزيل الالتزامات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي، ومواصلة التدابير المتعلقة بدعم السكن، ومختلف السياسات الاجتماعية الأخرى.



وتحسين جودة الخدمات، وكذا دعم قدراته فيما يتعلق بالتحصيل وكذا تأطير المساطر والكيفيات المتعلقة بالطعون في نتائج مهام المراقبة والتفتيش المنجزة من قبل مصالحه؛

- استكمال إعداد مشروع القانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، والذي ينص خاصة على توحيد تدبير أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض عبر إسناد مهمة تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي بالقطاع العام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وذلك دون المساس بالحقوق المؤمني ومستخدمي الصندوق. وقد تم في هذا الصدد إعداد مشروع خارطة طريق، يهدف إلى إقرار مساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تمويل الخدمات الصحية الوقائية والقيام بالحملات التحسيسية، وذلك في إطار السياسة الصحية للدولة.

- إطلاق وإنجاز دراسات تهدف إلى تعزيز الانخراط بأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والحفاظ على توازنها المالية، ويتعلق الأمر بما يلي:

✓ الدراسة المرتبطة بتعديل المرسوم المتعلق بشروط وكيفيات تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستوردة للعموم، وذلك بهدف تعزيز الولوج إلى الأدوية وتقليص حصتها في نفقات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض مع الأخذ بعين الاعتبار محددات حماية الصناعة الدوائية الوطنية؛

✓ الدراسة المتعلقة بإعداد استراتيجيات قطاعية خاصة بانخراط العمال غير الأجراء في منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد خارطة طريق قطاعية وعملية توضح التدابير التي من شأنها تحسين موثوقية البيانات المضمنة بالسجلات المهنية للعمال غير الأجراء، وكذا وضع استراتيجيات تلائم خصوصيات بعض القطاعات كالزراعة والصناعة التقليدية والنقل؛

✓ بحث سبل إصلاح نظام "أمو الشامل"، الذي يعرف تركيزا عاليا للمؤمنين ذوي مؤشر مرضية مرتفع، وذلك بهدف تعزيز جاذبيته واستدامته من أجل توسيع قاعدة منخرطيه؛

✓ الدراسة المتعلقة بتصميم وتطوير نموذج إكتواري يمكن من ضمان تتبع دقيق للتوازنات المالية لأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والمساعدة على اتخاذ القرار في هذا الشأن.

وستواصل هذه الجهود برسم سنة 2026، وذلك بالعمل على ما يلي:

- اعتماد وتنزيل خارطة الطريق المتعلقة بإسناد تدبير نظام التأمين الإجباري عن المرض بالقطاع العام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؛

- استكمال الترسنة القانونية المتعلقة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وكذا بحكامه أنظمتها، لاسيما فيما يخص النصوص التنظيمية المتعلقة بتنزيل القانون رقم 02.24 ومشروع القانون رقم 54.23؛

- إنجاز الدراسات المذكورة أعلاه وتنفيذ التدابير المنبثقة عنها. كما يتوقع إطلاق دراسة حول التعريف الوطنية المرجعية بهدف مراجعتها وتنزيلها، إضافة إلى إطلاق دراسات أخرى تتعلق بالتحكم في النفقات الطبية؛

- تفعيل البروتوكولات العلاجية وإقرار إلزاميتها.

**III.1.1.3.2. نظام الدعم الاجتماعي المباشر**

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تواصل الحكومة العمل على تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، الذي يستهدف حوالي 4 ملايين أسرة غير مشمولة بأحد أنظمة التعويضات العائلية الجاري بها العمل، وذلك من خلال تقديم إعانات مباشرة لهذه الأسر من أجل الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة والشيخوخة وتقلبات الوضعية الاقتصادية.

**◀ مكونات نظام الدعم الاجتماعي المباشر**

يستهدف نظام الدعم الاجتماعي، الذي تم إطلاقه في دجنبر 2023، الأسر غير المشمولة بأحد أنظمة التعويضات العائلية الجاري بها العمل، حيث يقوم، حسب الحالات، بتقديم:

- إعانات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة: موجهة للأسر التي لديها أولاد أقل من 21 سنة في حدود ستة أولاد. وتشمل هذه الإعانات: إعانة شهرية يحدد مبلغها حسب سن الولد ومتابعته للدراسة، ودعم تكميلي في حالة وجود وضعية إعاقة أو حالة اليتيم من جهة الأب، ومنحة الولادة عن الولادتين الأولى والثانية.
- بالإضافة إلى ذلك، تصرف إعانة الدخل المدرسي للأسر التي لديها أولاد متدرسين في مؤسسات التعليم العمومي الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي وذلك مرة واحدة في السنة خلال شهر شتنبر، بمناسبة الدخل المدرسي.
- الإعانة الجزافية: تُمنح للأسر التي ليس لديها أولاد دون السن 21 سنة، حيث تهدف هذه الإعانة إلى دعم القدرة الشرائية لهاته الأسر والحد من الهشاشة والحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة؛
- الإعانة الخاصة: تُمنح للأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

**◀ الإطار القانوني المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر**

تميز تنزيل نظام الدعم الاجتماعي المباشر بدخول القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، والقانون رقم 59.23 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي حيز التنفيذ، إضافة إلى مراسيمهم التطبيقية.

**◀ تقدم تنزيل نظام الدعم الاجتماعي المباشر****• حصيلة نظام الدعم الاجتماعي المباشر برسم سنة 2025**

منذ إطلاق نظام الدعم الاجتماعي المباشر في دجنبر 2023 وإلى غاية متم شهر شتنبر 2025، بلغ إجمالي المبالغ المستحقة لفائدة الأسر المستفيدة من هذا النظام أكثر من 44,6 مليار درهم، موزعة على النحو التالي:

- 28,6 مليار درهم برسم إعانات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، منها 1,4 مليار درهم متعلقة بإعانة الدخل المدرسي، تم صرفها برسم موسمي 2024-2025 و 2025-2026، و 88 مليون درهم برسم منحة الولادة؛

- 16 مليار درهم برسم الإعانة الجزافية.

وهكذا، بلغ مجموع الإعانات المستحقة لفائدة الأسر المستفيدة، من يناير إلى متم شتنبر 2025، ما يناهز 19,2 مليار درهم لفائدة ما يقرب من 4 ملايين أسرة. ومن جانب آخر، يُتوقع أن تبلغ مجموع الإعانات مع متم سنة 2025 ما يقارب 26 مليار درهم، في حين يُتوقع أن تبلغ 29 مليار درهم انطلاقاً من سنة 2026.

## • حكمة نظام الدعم الاجتماعي المباشر

تميزت سنة 2025 بمواصلة تعزيز الهياكل الإدارية للوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، حيث عقد مجلسها الإداري اجتماعه الأول في 20 نونبر 2024 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة.

## • آفاق سنة 2026

خلال سنة 2026، ويهدف ضمان بلوغ الأهداف المسطرة لنظام الدعم الاجتماعي المباشر، ستتولى الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي التدبير الفعلي لهذا النظام على إثر ترحيل واعتماد النظام المعلوماتي الخاص به، الذي كانت تدبره، منذ دجنبر 2023، هيئات عمومية أخرى.

كما تعزز الوكالة إحداث تمثيلات على المستوى الترابي، بهدف تعزيز أثر نظام الدعم الاجتماعي المباشر، وتعزيز الإدماج الاقتصادي للمستفيدين.

ومن جانب آخر، ستواصل الحكومة العمل على تنزيل المقترحات القانونية والتنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، لا سيما فيما يتعلق بتفعيل الإعانة الخاصة بالأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية (المادة 16 من القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر) وكذا الرفع من مبالغ إعانات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة وفقا للمرسوم رقم 2.23.1067 بتطبيق القانون رقم 58.23 سالف الذكر.

## III.1.1.3.3. مواصلة تنزيل باقي ركائز تعميم الحماية الاجتماعية : التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل

### ◀ توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد:

في أفق توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد، يرتكز هذا المكون على رافعتين أساسيتين:

- بالنسبة لأجراء القطاع الخاص، مكن القانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 من تسهيل شروط الاستفادة من راتب الشيخوخة، وذلك من خلال إدراج مقترحات جديدة تسمح بفتح باب الاستفادة من المعاش ابتداء من استيفاء 1.320 يوما من الاشتراك. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد إجراء انتقالي لفائدة الأشخاص الذين تمت إحالتهم على التقاعد خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية تاريخ دخول القانون رقم 02.24 سالف الذكر حيز التنفيذ، والذين يتوفرون على فترة تأمين إجمالية تتراوح بين 1.320 و3.240 يوما، مما يمكنهم من الاستفادة من المعاش في هذا الإطار الجديد.

- بالنسبة للأشخاص غير الأجراء، مكن النظام الذي تم إحداثه بموجب القانون رقم 99.15، الذي تم تغييره وتتميمه بالقانونين رقم 31.21 ورقم 47.23، من التوفر على منظومة شبه متكاملة من النصوص القانونية والتنظيمية. كما تم إقرار فترة انتقالية لضمان توافق هذا النظام مع أهداف تعميم الحماية الاجتماعية.

كما قامت الحكومة بإجراء دراسة إكتوارية تهدف إلى تحديد سيناريوهات الإصلاح الممكنة، وضمان التوازن المالي للنظام، وذلك قبل العمل على تنزيله الإجمالي.

### ◀ تعميم التعويض عن فقدان الشغل:

- بالنسبة لأجراء القطاع الخاص: تم إجراء دراسات إكتوارية بهدف وضع سيناريوهات تتم دراستها حاليا بهدف تسهيل شروط الأهلية وتوسيع قاعدة المستفيدين، مع الحرص على ضمان الاستدامة المالية للنظام؛

- بالنسبة للأشخاص غير الأجراء، تم إعداد مشروع قانون لإحداث نظام التعويض عن فقدان الشغل يتماشى وخصوصيات هذه الفئة، حيث يتم حاليا إعداد نصوصه التطبيقية بالموازاة مع إجراء دراسات إكتوارية من أجل تحديد هيكله فعالة ومستدامة لهذا النظام.

### III.1.3.2. التدابير المواكبة لتعميم الحماية الاجتماعية

#### III.1.3.2.1. التحسين المستمر للآلية الوطنية للاستهداف الاجتماعي من أجل تغطية شاملة

عرفت سنة 2025، تعزيز آليات استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، طبقا لمقتضيات القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة الاستهداف وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها بلادنا لتكريس أسس دولة اجتماعية تروم تعزيز العدالة الاجتماعية والتماسك على الصعيد الوطني. وقد تجسدت هذه الدينامية المتواصلة من خلال تعزيز تفعيل السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد على المستويين البيوي والعملي وعلى كافة التراب الوطني، وذلك بهدف ضمان الولوج بشكل منصف إلى مختلف البرامج الاجتماعية، لاسيما نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك "أمو تضامن"، وبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر، وبرنامج المنح الجامعية "منحتي".

وقد تم اتخاذ تدابير ملموسة لتسهيل تسجيل الفئات المستحقة للاستفادة من البرامج الاجتماعية، وذلك بشكل تدريجي، خاصة من خلال تفعيل أزيد من 1.630 مركز لخدمة المواطنين بمختلف ربوع المملكة، مدعومة بحوالي 200 وحدة متنقلة لتسهيل التسجيل على مستوى المناطق الجبلية والتي تعرف خصائصا في الربط الرقمي، وذلك بالموازاة مع تنظيم عدة حملات تحسيسية تهدف إلى إخبار المواطنين بمساطر التسجيل في السجل الاجتماعي الموحد.

وهكذا، وإلى غاية منتصف شهر شتنبر 2025، فقد مكن تفعيل منظومة الاستهداف (السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد) وتعميمها على كافة التراب الوطني، من تسجيل 5,3 ملايين أسرة، أي ما يعادل 19,6 مليون شخص، مع تسجيل هيمنة الأسر المنحدرة من الوسط القروي (55%) مقارنة مع تلك المسجلة على مستوى الوسط الحضري (45%).

وعلى صعيد آخر، وفي إطار دينامية التحسين المستمر لمنظومة الاستهداف، تم منذ بداية السنة الجارية إطلاق آليات لمراجعة هذه المنظومة، وذلك بهدف ضمان إدماج أمثل للفئات المستحقة للاستفادة من البرامج الاجتماعية، وذلك على ضوء الأبحاث الوطنية الأخيرة حول مستوى معيشة الأسر، ونتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، إضافة إلى تحليل معمق لنتائج المنظومة الحالية، وهو ما سيمكن من إرساء نظام استهداف اجتماعي قابل للتكيف، وكفيل بالتحديد والاستهداف الفعال للأفراد وللأسر الهشة.

#### III.2.1.3. تمويل الحماية الاجتماعية

منذ إطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية، قامت الحكومة بتعبئة الموارد اللازمة لتمويله، وذلك طبقا لأحكام القانون الإطار رقم 09.21 ذات الصلة. كما تؤكد الحكومة التزامها بتعبئة كافة الموارد الضرورية لإنجاح هذا الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، لاسيما من خلال تنويع مصادر التمويل مع ترشيد وتعزيز تناسق البرامج الحالية. حيث سيتم تكريس هذا الالتزام من خلال تمديد العمل بالمساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول.

### 2.3.iii. دعم القدرة الشرائية للمواطنين

تلتزم الحكومة بمواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وذلك من خلال اتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى مواجهة انعكاسات الظرفية الوطنية والدولية على القدرة الشرائية، بالإضافة إلى تفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي.

#### 1.2.3.iii. مواصلة تدابير مواجهة تداعيات الظرفية الوطنية والدولية على القدرة الشرائية للمواطنين

من أجل ضمان تمويل منتظم بالمواد الأساسية وضمان استقرار أسعارها الداخلية، واصلت الحكومة خلال سنة 2025 اتخاذ تدابير دعم القدرة الشرائية للمواطنين:

◀ بالنسبة لغاز البوتان: بلغت قيمة الدعم الممنوح من طرف الدولة لقيونة غاز البوتان من سعة 12 كلغ، معدلا بلغ 53,47 درهما خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، مسجلة انخفاضا بنسبة 14% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. وبالتالي، فقد بلغت تكلفة دعم غاز البوتان، برسم الفترة المذكورة، ما يقارب 8,5 مليار درهم، أي بتراجع يناهز 17% على أساس سنوي؛

◀ بالنسبة للسكر: منحت الدولة دعما إضافيا متوسطا مرجحا لاستيراد السكر الخام في حدود 0,58 درهم للكيلوغرام خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، مسجلة انخفاضا بنسبة 73% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. وبناء على ذلك، بلغ دعم السكر الخام عند الاستيراد، برسم الفترة المذكورة، حوالي 356 مليون درهم، أي بتراجع نسبته 74% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

إضافة إلى ذلك، وبناء على الدعم الجزافي الممنوح من طرف الدولة لاستهلاك السكر والبالغ 3,64 دراهم للكيلوغرام، بلغت كلفة دعم استهلاك السكر المكرر، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، ما مجموعه 3,05 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا يقارب 0,8% على أساس سنوي؛

◀ بالنسبة للقمح اللين: واصلت الدولة، إضافة إلى تعليق الرسوم الجمركية على استيراد القمح اللين خلال سنة 2025، منح دعم موجه لاستيراد هذا النوع من القمح. حيث بلغ متوسط المنحة الجزافية التي منحتها الدولة لاستيراد هذا القمح، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، حوالي 6,33 درهم للقنطار، مقابل 13,17 درهم للقنطار خلال نفس الفترة من سنة 2024، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 51%. وعليه، فقد بلغت كلفة دعم استيراد القمح اللين 257 مليون درهم مع نهاية غشت 2025، أي بانخفاض نسبته 65% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2024.

وفيما يتعلق بالدقيق الوطني من القمح اللين، فقد بلغ حجم الدعم المخصص له ما يقارب 880 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، ويشمل ذلك التدابير المتخذة من أجل تثمين الإنتاج المحلي من القمح اللين، لاسيما تغطية تكاليف التخزين؛

◀ مواصلة دعم أسعار استهلاك بعض المواد الغذائية لفائدة ساكنة الأقاليم الجنوبية، بما قدره 88 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025.

وعلاوة على ذلك، ستواصل الدولة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح اللين، من خلال برمجة غلاف مالي يقدر بـ 13,77 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026.

ويقدم التقرير حول المقاصة، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2026، الوضعية المفصلة لأسواق المواد المدعمة على الصعيدين الوطني والدولي، وتأثيراتها على تطور محددات الدعم، كما يعرض حجم نفقات المقاصة.

### ◀ برنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني

تنفيذا للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى الحرص على إنجاح عملية إعادة تشكيل القطيع الوطني للماشية، تم إجراء عملية إحصاء القطيع الوطني بمجموع عمالات وأقاليم المملكة، خلال الفترة الممتدة ما بين 26 يونيو و11 غشت 2025. وتهدف هذه العملية إلى تكوين قاعدة بيانات دقيقة ومحينة حول أعداد وأنواع الماشية في المملكة، من أجل تحسين انتاجية قطاع تربية المواشي واستدامته والمساهمة الفعالة في السيادة الغذائية الوطنية.

وفي الوقت الذي كشفت فيه عملية الإحصاء عن ارتفاع أعداد رؤوس الماشية على الصعيد الوطني، سجل في المقابل عدد الأبقار والإبل تراجعاً بحوالي 30% مقارنة مع المعدلات الاعتيادية، التي تتراوح بالنسبة للأبقار ما بين 3 و3,2 مليون رأس بعدما تراجعت أعداد الأبقار الحلوب بسبب القيود التي فرضت في جائحة كورونا وتوقف الري في المدارات السقوية. وكذلك الشأن بالنسبة لقطيع الإبل الذي تناهز أعداده عادة 150.000 رأساً في المتوسط والذي تأثر بدوره بتوالي سنوات الجفاف.

وبناء على هذه الإحصائيات، تم إلغاء قرار العمل بتعليق الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على عملية استيراد الأغنام والماعز وكذا استيراد الحليب المجفف، مع مواصلة وقف رسم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على عملية استيراد الأبقار للمساهمة في التشكيل التدريجي للقطيع الوطني من الأبقار.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، فقد تم اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة التشكيل الفعال والمستدام للقطيع الوطني. وفي هذا الصدد، خصصت الحكومة ما يقارب 11 مليار درهم كدعم مالي مباشر لفائدة مربّي الماشية قصد اقتناء الأعلاف والحفاظ على الإناث الموجهة للتوالد وكذلك للتخفيف من مديونية المربين وتنظيم حملات التلقيح والتأطير التقني لمربي الماشية.

### III.2.2.3. الحوار الاجتماعي: مكتسبات هامة في مسار تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية

في إطار تنزيل محاور البرنامج الحكومي، لاسيما الجوانب المتعلقة بتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، تم توقيع عدد من الاتفاقات خلال الفترة 2022-2025، في إطار الحوار الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وذلك بهدف تحسين القدرة الشرائية للأجراء بكلفة مالية سنوية ستبلغ 49,25 مليار درهم في أفق سنة 2027. وتتمثل حصيلة هذا الحوار، برسم الفترة 2022-2025، في ما يلي:

#### ◀ الحوار الاجتماعي المركزي: اتفاق 30 أبريل 2022

##### • بالنسبة لموظفي القطاع العام:

- تأسيس الحوار الاجتماعي من خلال التوقيع على الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي؛
- تعزيز حماية الموظفين ضد الأخطار والأمراض المهنية؛
- إقرار رخصة الأبوة مدتها 15 يوماً مدفوعة الأجر؛
- رفع الأجر الأدنى بالوظيفة العمومية إلى 3.500 درهم صافية؛

- حذف السلم السابع في أسلاك الوظيفة العمومية بالنسبة للموظفين المنتمين لهيئتي المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين؛
- مراجعة حصيص الترقى في الدرجة؛
- الرفع من قيمة التعويضات العائلية بالنسبة للأبناء الرابع والخامس والسادس إلى 100 درهم شهريا؛
- بالنسبة لأجراء القطاع الخاص:
  - الزيادة بنسبة 10% في الحد الأدنى القانوني للأجور في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة (SMIG)؛
  - الزيادة بنسبة 15% في الحد الأدنى القانوني للأجور في القطاع الفلاحي (SMAG) على دفعتين؛
  - الزيادة في معاشات الشيخوخة بـ 5%؛
  - تقليص عتبة عدد الأيام المفروضة للاستفادة من معاش الشيخوخة من 3.240 يوما إلى 1.320 يوم؛
  - تمكين المؤمن لهم البالغين السن القانوني للإحالة على التقاعد، والمتوفرين على أقل من 1.320 يوم اشتراك من استرجاع حصة الاشتراكات الأجرية واشتراكات المشغل.
- وبالإضافة إلى هذه التدابير، عملت الحكومة على مراجعة الضريبة على الدخل.

#### ◀ الحوار الاجتماعي القطاعي للتربية الوطنية: اتفاقات 14 يناير 2023 و 10 و 26 دجنبر 2023

- اعتماد نظام أساسي جديد موحد ومحفز يسري على موظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية؛
- إقرار زيادة شهرية صافية عامة لكافة موظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية بلغت 1.500 درهم؛
- الزيادة في بعض التعويضات التكميلية وإحداث أخرى لفائدة بعض فئات موظفي الوزارة.

#### ◀ الحوار الاجتماعي القطاعي للصحة: اتفاقات 24 فبراير 2022 و 23 يوليوز 2024

- تحسين وضعية الأطباء؛
- تسريع وتيرة ترقى الممرضين المجازين؛
- الرفع من قيمة التعويض الشهري عن الأخطار المهنية لفائدة الممرضين والأطر الإدارية والتقنية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية ومنحها للأساتذة الباحثين العاملين بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة؛
- مراجعة الأجرة التكميلية لفائدة الأساتذة الباحثين بكليات الطب؛
- الزيادة في أجور الملحقين العلميين العاملين بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- إقرار تعويض عن المهام مرتبط بالإشراف على التداريب وتأطيرها.

#### ◀ الحوار الاجتماعي القطاعي للتعليم العالي: اتفاق 20 أكتوبر 2022

- وضع أنظمة أساسية جديدة خاصة بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي ومؤسسات تكوين الأطر؛
- تحسين الوضعية المادية لهيئة الأساتذة الباحثين.

#### ◀ الحوار الاجتماعي المركزي: اتفاق 29 أبريل 2024

- بالنسبة للقطاع العام: إقرار زيادة عامة شهرية صافية بمبلغ 1.000 درهم على دفعتين؛
  - بالنسبة للقطاع الخاص: الزيادة في مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجور في الأنشطة غير الفلاحية (SMIG) والأنشطة الفلاحية (SMAG) بنسبة 10% على دفعتين؛
  - مراجعة الضريبة على الدخل من خلال الرفع من الشطر الأولى المتعلقة بالدخل المعفى من الضريبة ومراجعة الأشرط الأخرى بهدف توسيعها وتخفيض أسعار الضريبة المطبقة عليها، وتخفيض سعر الضريبة الهامشي من 38% إلى 37% ومراجعة مبلغ الخصم السنوي عن الأعباء العائلية من 360 درهم إلى 500 درهم.
- كما عملت الحكومة بتنسيق مع مختلف الشركاء على مأسسة ممارسة الحق في الإضراب عبر إصدار القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب.

### III.3.3. برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز: حصيلة الإنجازات

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم وضع برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 120 مليار درهم على مدى 5 سنوات (2024-2028). ويغطي هذا البرنامج النفوذ الترابي للستة أقاليم والعمالة المتأثرة بالزلازل، وذلك لفائدة ساكنة تبلغ حوالي 4,2 مليون نسمة. ويرتكز هذا البرنامج على دعامتين أساسيتين:

◀ **الدعامة الأولى:** إعادة بناء المساكن المنهارة كلياً أو جزئياً وإعادة تأهيل البنيات التحتية المتأثرة بالزلازل: من خلال تعبئة اعتمادات تبلغ حوالي 22 مليار درهم من الحساب الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية. وتشمل هذه الدعامة إعادة بناء وتدعيم حوالي 60.000 مسكناً متضرراً وإعادة تشييد البنيات التحتية المتأثرة بهذا الزلزال؛

◀ **الدعامة الثانية:** وضع مخطط مندمج لتنمية الأقاليم المتضررة بغلاف مالي من المتوقع أن يصل إلى 98 مليار درهم: وتهدف هذه الدعامة إلى إنجاز مشاريع تروم إرساء بنيات اقتصادية واجتماعية على مستوى المناطق المنكوبة من شأنها تحقيق فوائد سوسيو اقتصادية ملموسة لفائدة الساكنة المحلية. كما تهدف هذه الدعامة، إلى إحداث منصات جهوية لتخزين احتياطات من المواد الأساسية قصد وضع سياسة المملكة في مجال تدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية في إطار مقارنة استباقية تهدف إلى التخفيف من آثارها على الساكنة.

#### ◀ **حكاية برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز:**

حرصاً على ضمان حكاية جيدة لمختلف مكونات هذا البرنامج، تم بموجب المرسوم بقانون رقم 2.23.870 إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير وتفعيلها. ووفقاً لأحكام المادة 2 من المرسوم بقانون سالف الذكر يناط بالوكالة، على الخصوص، إنجاز مشاريع إعادة البناء وتهيئة المناطق المتضررة، وإطلاق برامج التنمية السوسيو اقتصادية في المناطق المستهدفة، وتتبع وتقييم المشاريع التي تدخل في إطار البرنامج، وذلك بالتنسيق مع الإدارات والفاعلين المعنيين.

وبعد تفعيل هذه الوكالة، تم التوقيع على عدة اتفاقيات مع الدولة لتحديد مجال تدخل كل الأطراف المعنية، مع تحديد كيفيات تنزيل مشاريع إعادة البناء وتأهيل البنيات المتضررة.

وتقدر ميزانية مخطط عمل الوكالة برسم سنة 2025، بما يعادل 5,18 مليار درهم، منها 3,97 مليار درهم كاعتمادات أداء برسم سنة 2025.

### ◀ حصيلة برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز برسم الفترة 2023-2025:

- المساعدات المباشرة للدولة في إطار البرنامج الاستعجالي لتأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المساكن التي انهارت بالمناطق المنكوبة: بلغ مجموع الدفوعات التي منحتها الدولة إلى غاية 06 أكتوبر 2025 ما قدره 7,25 مليار درهم. وحسب إحصائيات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، تتوزع أعداد المستفيدين من عملية دفع المساعدات المباشرة للأسر المتضررة والمبالغ المتوصل بها فعليا، برسم نفس الفترة، كما يلي:
- مساعدات شهرية استعجالية (2.500 درهم شهريا) لفائدة الأسر المتضررة: بلغ عدد المستفيدين 63.126 أسرة، بغلاف إجمالي يقدر بـ 2,47 مليار درهم؛
- مساعدات مباشرة لإعادة البناء (140.000 درهم): بلغ عدد المستفيدين 5.732 بمبلغ إجمالي يقدر بـ 704,32 مليون درهم تم صرفه على أربع دفعات؛
- مساعدات مباشرة لإعادة تأهيل المنازل الغير صالحة للسكن (80.000 درهم): بلغ عدد المستفيدين 52.161 بمبلغ إجمالي يقدر بـ 3,83 مليار درهم تم صرفه على أربع دفعات.
- تمويل العمليات الاستعجالية التي تشرف عليها القطاعات الوزارية المعنية من الموارد المرصدة للحساب الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية: ناهزت التمويلات المعبأة انطلاقا من هذا الحساب لفائدة العمليات الاستعجالية التي تشرف عليها القطاعات الوزارية المعنية، غلafa ماليا إجمالي قدره 5,74 مليار درهم، وذلك إلى غاية 6 أكتوبر 2025؛
- إنجاز مشروع بناء وتجهيز وتزويد المنصات الجهوية بمخزون المواد الأساسية: تتم تعبئة الموارد المالية الضرورية وفق وتيرة تقدم الأشغال. وقد تم، إلى غاية 6 أكتوبر، رصد مبلغ إجمالي يناهز 2,21 مليار درهم؛
- إنجاز مخطط عمل وكالة تنمية الأطلس الكبير: في إطار تمويل مخطط عمل الوكالة برسم سنة 2025، تمت، إلى غاية 6 أكتوبر، تعبئة غلاف مالي لفائدة هذه الوكالة يقدر بـ 315 مليون درهم من موارد الحساب الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية.

### ◀ التوقعات لسنة 2026:

ستتميز سنة 2026 أساسا بما يلي:

- تنفيذ العمليات الاستعجالية التي تتولى القطاعات الوزارية الإشراف عليها والمتعلقة بإعادة بناء البنيات التحتية المتأثرة بالزلزال، ويتعلق الأمر بـ:
- إعادة تأهيل مقطع من الطريق الوطنية رقم 7 على مسافة 64 كلم؛
- مواكبة عملية إعادة بناء المباني المتضررة من زلزال الحوز وترحيل الدواوير المتضررة وتدعيم وإعادة بناء الأجزاء المتضررة من الفنادق المتضررة المتواجدة بمدينة مراكش؛
- برنامج إعادة تأهيل المباني الدينية ومباني الأوقاف المتضررة من زلزال الحوز؛
- مواكبة إصلاح المباني التجارية المتضررة.

- تمويل مخطط عمل وكالة تنمية الأطلس الكبير الذي يتضمن مشاريع إعادة البناء وتأهيل المناطق المتضررة جراء الزلزال؛
- استكمال إنجاز الورش المتعلقة بالمنصات الجهوية لتخزين الاحتياجات الأساسية.

### III.4.3. مواصلة تنزيل برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة

طبقا للتوجيهات الملكية السامية، وعلى إثر السيول الاستثنائية التي همت الجنوب الشرقي للمملكة سنة 2024، أطلقت الحكومة برنامجا مهيكلًا يهدف إلى إعادة تأهيل المناطق المنكوبة جراء الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة، بغلاف مالي إجمالي يناهز 2,6 مليار درهم. ويرتكز هذا البرنامج على المحاور التالية:

- ◀ منح المساعدات المالية للمتضررين لإعادة تأهيل 1.121 مسكنا، منها 269 مسكنا منهارا كليًا و852 مسكنا منهارا جزئيًا، وذلك بغلاف مالي إجمالي قدره 105,82 مليون درهم؛
- ◀ إعادة تأهيل البنيات التحتية الطرقية المتضررة، بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 2,103 مليار درهم؛
- ◀ إصلاح شبكات الماء الصالح للشرب والإنارة العمومية والتطهير، وذلك بغلاف مالي قدره 75,68 مليون درهم؛
- ◀ دعم الأنشطة الفلاحية، عبر إعادة تأهيل المدارات السقوية الصغيرة والمتوسطة، وكذا دعم مربى الماشية قصد إعادة تشكيل القطيع بهذه المناطق، وذلك بغلاف مالي قدره 293 مليون درهم؛
- ◀ إعادة تأهيل/إعادة بناء المباني العمومية المتضررة، ولاسيما المباني الإدارية، والأسوار، والمساجد، والمؤسسات التعليمية، والساحات العمومية، والمواقع التاريخية والمقابر، وذلك بغلاف مالي قدره 18 مليون درهم.

### III.5.3. تعزيز العرض السكني وضمان ظروف عيش لائقة

يشكل الولوج إلى السكن محورا استراتيجيا أساسيا لعمل الحكومة. حيث تم، على مر السنوات، إرساء عدة آليات لضمان عرض سكني يستجيب لحاجيات وإمكانيات مختلف الشرائح الاجتماعية، والقضاء على كل مظاهر السكن غير اللائق، وكذا تحسين ظروف عيش الأسر.

وقد أسفرت هذه التدابير على تحقيق نتائج ملموسة، إذ مكنت من تقليص ملحوظ للعجز السكني من 1,24 مليون وحدة سنة 2002 إلى حوالي 278.000 وحدة مع متم سنة 2023، إضافة إلى تحسين جودة عيش أزيد من 1,5 مليون نسمة.

وأمام تنامي الطلب المرتبط بوتيرة التوسع الحضري السريع، بادرت الحكومة إلى إطلاق برنامج جديد لدعم السكن، يهدف إلى تعزيز وولوج الأسر إلى السكن. وموازية مع ذلك، تعمل الحكومة على إعداد تصور لتدابير تهدف إلى تسريع وتيرة القضاء على ما تبقى من مناطق السكن غير اللائق.

#### ◀ تعزيز الولوج إلى السكن اللائق

منذ انطلاق العمل بالآلية الجديدة للدعم المباشر للسكن سنة 2024، وإلى غاية 17 أكتوبر 2025، استفاد أكثر من 68.800 مواطن من دعم الدولة، بغلاف مالي إجمالي للدعم المقدم يبلغ 5,6 مليار درهم.

وتُبين المعطيات المتعلقة بتتبع هذا البرنامج ارتفاعاً بنسبة 35% في عدد المستفيدين خلال النصف الأول من سنة 2025 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. ويعتبر هذا التطور مؤشراً إيجابياً، يعكس آفاق انتعاش القطاع والإقبال المتزايد على آلية الدعم، سواء خلال ما تبقى سنة 2025 أو السنوات المقبلة.

وتلتزم الحكومة، برسم السنة المالية 2026، بتعبئة الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل هذه الآلية، وذلك لمواكبة الدينامية المسجلة.

#### ◀ القضاء على أشكال السكن غير اللائق وتحسين ظروف عيش الأسر

##### • برنامج "مدن بدون صفائح"

مكن هذا البرنامج، منذ انطلاقه، من إعلان 62 مدينة بدون صفائح من أصل 85 مدينة معنية، ومعالجة حالات ما يناهز 362.275 أسرة من مجموع 496.965 أسرة مستهدفة، وهو ما يمثل نسبة إنجاز تعادل 73%. وقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج حوالي 55 مليار درهم، ساهمت الدولة في تمويلها بمبلغ 14 مليار درهم.

وتعتزم الحكومة، على مدى خمس سنوات، مواصلة مجهوداتها من خلال إطلاق برنامج طموح يهدف إلى القضاء على ما تبقى من دور الصفائح على الصعيد الوطني. وعلى ضوء تحيين المعطيات حول عدد الأسر المعنية بهذا البرنامج، يرتقب استفادة حوالي 120.000 أسرة من إعادة الإسكان في وحدات سكنية بتكلفة 250.000 درهم أو في وحدات سكنية بتكلفة 300.000 درهم في إطار الآلية الجديدة للدعم المباشر للسكن، من خلال طلبات إبداء الاهتمام من طرف المنعشين العقاريين.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق برنامج خاص لإعادة إسكان 62.000 أسرة بجهة الدار البيضاء-سطات سنة 2024، بكلفة إجمالية تبلغ 15,64 مليار درهم، منها مبلغ 9,44 مليار درهم تتحملها الدولة. كما تم، خلال بداية سنة 2025، إطلاق برنامج مماثل بإقليم القنيطرة يهدف إلى إعادة إسكان 12.000 أسرة، بغلاف مالي إجمالي يبلغ 3,646 مليار درهم، تساهم الدولة في تمويله بمبلغ 2,446 مليار درهم.

##### • برنامج معالجة المباني الآيلة للسقوط

منذ عملية جرد المباني الآيلة للسقوط المنجزة سنة 2012، والتي أسفرت عن تواجد 43.697 بناية آيلة للسقوط، أطلقت الحكومة مجموعة من البرامج أسفرت عن معالجة 18.324 بناية إلى متم سنة 2023، بغلاف مالي إجمالي قدره 8,11 مليار درهم، ومساهمة مالية من طرف الدولة بلغت 2,28 مليار درهم.

#### ◀ المساهمة في التماسك الاجتماعي والحضري

منذ إطلاق برنامج سياسة المدينة، تم إطلاق عدد من المشاريع في إطار الشراكة مع الأطراف المعنية، لا سيما الجماعات الترابية. وقد استفادت هذه المشاريع من تمويل للدولة بما يعادل 20 مليار درهم. ويمكن هذا البرنامج من:

- التأهيل الحضري لـ 935 حي غير قانوني وناقص التجهيز؛
- تئمين وإعادة تأهيل 16 نسيجا عتيقا؛
- تهيئة 224 ساحة عمومية ومساحة خضراء؛
- المساهمة في إنجاز 187 من تجهيزات القرب (ملاعب القرب ومراكز ثقافية وقاعات متعددة الاستعمالات، ... إلخ)؛

- تهيئة 421 شارعا رئيسيا، لاسيما مداخل المدن والطرق المدارية والشوارع والمعابر (تهيئة الطرق وأشغال الصرف الصحي والإنارة العمومية وتهيئة وتوسيع المساحات المخصصة للراجلين والممرات الخضراء)؛
- التدخل على مستوى 848 جماعة بالمجال القروي.

علاوة على ذلك، وفي إطار الرؤية الشمولية للتحويل الحضري للمدن المغربية، المرتكزة حول الابتكار والاستدامة، مدعومة بتنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى المقبلة، فقد تمت برمجة مشاريع كبرى للتأهيل الحضري على مستوى ست مدن كبرى، ويتعلق الأمر بأكادير والرباط ومراكش والدار البيضاء وطنجة وفاس. وتروم هذه المشاريع، التي تبلغ كلفتها الإجمالية 7,8 مليار درهم، تحسين وتحديث البنيات التحتية الخاصة بالنقل، وإعادة تأهيل المجال الحضري والبنيات، وكذا تعزيز المكون المرتبط بـ "الفندقة والسياحة"، إضافة إلى رقمنة الخدمات العمومية.

#### ◀ البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة

طبقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك نصره الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية بتاريخ 10 أكتوبر 2025، يتم إعطاء أهمية خاصة لتنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة كمقاربة جديدة تهدف إلى تنسيق التدخلات على مستوى هذه المراكز بهدف جعلها رافعة للنمو والتنمية بالمجالات القروية.

وتتميز هذه المراكز، باعتبارها مجالات فاصلة، بدينامية ديموغرافية مهمة، كما تتوفر على مقومات من حيث البنيات والتجهيزات الأساسية يتعين تعزيزها من أجل دعم دورها كمحفز للتنمية المجالية، وقدرتها على الإسهام في تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المجالين الحضري والقروي.

وقد مكن التشخيص الترابي الذي استند إلى معايير متعددة شملت بالأساس المعطيات الديموغرافية، ومعايير التجهيز، ومؤشرات التنمية البشرية، من تحديد 542 مركزا قرويا ناشئا تضم 8 ملايين نسمة، أي ما يعادل 60% من الساكنة القروية على المستوى الوطني.

وبناء عليه، تم إعداد برنامج يحظى بالأولوية بهم 77 مركزا قرويا ناشئا يغطي مجموع التراب الوطني، وذلك بتنسيق مع مختلف الفاعلين المحليين. وسيتم تفعيل هذا البرنامج من خلال تنزيل مخططات عمل تتعلق بمشاريع ترابية هم 36 مركزا قرويا ناشئا نموذجيا، بتكلفة إجمالية تبلغ 2,8 مليار درهم، يتم تمويلها بشراكة بين الدولة والجماعات الترابية.

وتتمحور هذه المشاريع حول الجوانب التالية:

- تعزيز البنية التحتية لاسيما من خلال تهيئة الطرق والمسالك، وتقوية شبكات التطهير السائل، وتهيئة محطات طرقية ومداخل المراكز؛
- تأهيل الأحياء عبر تقوية شبكات الطرق؛
- تنمية الأنشطة الاقتصادية أساسا عبر إعادة تأهيل الأسواق الأسبوعية وإنشاء مراكز ومنصات تجارية ومناطق للأنشطة الاقتصادية؛
- تحسين الخدمات العمومية عبر إحداث مراكز ثقافية ومكتبات ودور للنساء ودور للشباب وملاعب للقرب، وكذا تهيئة الكورنيشات والمساحات العمومية؛
- تثمين البيئة والتنمية المستدامة من خلال إنجاز مشاريع هم تهيئة الفضاءات الخضراء والغابات الحضرية.

وسيتم التركيز خلال سنة 2026 على تسريع تنزيل 36 مركزا قرويا ناشئا نموذجيا وإطلاق مخططات العمل لشطر جديد من أجل استكمال البرنامج الأولي.

### III.6.3. تعزيز المساواة ودعم البرامج المخصصة للأسرة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة

يبدل المغرب، منذ عدة سنوات، جهودا متواصلة من أجل تعزيز المساواة والتماسك الاجتماعي. وفي هذا الإطار، عرفت سنة 2025 إنجاز العمليات التالية:

#### ◀ تكريس مبدأ المساواة

تميزت هذه السنة، بمواصلة تنفيذ التدابير التي تندرج في إطار الخطة الحكومية للمساواة (2023-2026)، حيث تم عقد عدة اجتماعات بالتشاور مع مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين، وذلك بهدف دراسة حصيللة إنجازات الخطة المذكورة. وللتذكير، تركز الخطة الحكومية الثالثة للمساواة على ثلاث محاور استراتيجية تتمثل في: "التمكين والريادة" و"الحماية والرفاه" و"الحقوق والقيم"، وينضاف إلى هذه المحاور، محور أفقي يُسمى "آليات تنزيل وقيادة وحكامه والتنزيل الترابي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة"، الذي يشكل دعامة للعمليات التي يتم تنزيلها برسم المحاور الثلاثة المذكورة.

#### ◀ حماية الأسرة والنهوض بها، من خلال:

- بلورة سياسة خاصة بالأسرة، وفق مقاربة تشاركية؛
- تنزيل برنامج تكويني في مجال الوساطة الأسرية، بشراكة مع منظمة اليونيسف، لفائدة الفاعلين الجمعويين والمؤسساتيين؛
- رقمنة التكوين في المجالات الأساسية المرتبطة بالأسرة، بهدف مواجهة التحديات المرتبطة بالتربية وتأطير الشباب.

#### ◀ النهوض بحقوق الأشخاص المسنين، لاسيما من خلال:

- إطلاق مشروع مراجعة خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة، قصد ملاءمته مع المعطيات الجديدة والتطورات الديمغرافية التي كشف عنها الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024؛
- إطلاق دراسة بهدف وضع دلائل مرجعية وإعداد دليل لتوجيه وتأطير الخدمات المقدمة لفائدة الأشخاص المسنين؛
- تنظيم حملة تحسيسية حول أهمية ودور الأشخاص المسنين في المجتمع.

#### ◀ حماية الطفولة

- مواصلة البرنامج الوطني الثاني للسياسة المتعلقة بالسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2023-2026؛
- مواصلة تفعيل الوحدات المتنقلة للمساعدة الاجتماعية من خلال اقتناء 20 وحدة متنقلة وتوزيعها على مستوى 20 إقليما من طرف التعاون الوطني، وذلك في إطار اتفاقية شراكة مع الدولة؛
- إرساء آليات ترابية مدمجة لحماية الطفولة، لاسيما من خلال إحداث اللجان الإقليمية لحماية الطفولة على مستوى جميع العمالات والأقاليم، وإحداث وحدات لحماية الطفولة في الأقاليم غير المشمولة بعد هذه التغطية؛
- إنجاز دراسة حول "العنف ضد الأطفال على الأنترنت".

### ◀ النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

- إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة وإنتاج بطاقة الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك في إطار برنامج التعاون مع البنك الدولي، بالإضافة إلى إحداث منصة رقمية لتدبير طلبات الحصول على هذه البطاقة؛
- إعداد القرارات المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.22.1075 المتعلق بمنح بطاقة الأشخاص في وضعية إعاقة، ويتعلق الأمر بقرار مشترك يحدد المعايير الطبية والاجتماعية التي يتم الاعتماد عليها في تقييم الإعاقة، وقرار يحدد شكل البطاقة والبيانات التي تتضمنها؛
- إرساء وتحسين الولوجيات في إطار البرنامج الوطني «مدن ولوجة».

وتتجلى أهم التدابير المبرمجة لسنة 2026 في ما يلي:

- ◀ التمكين والريادة، من خلال المساهمة في إنجاز مشاريع بشراكة مع الفاعلين الترابيين، في مجالات الدعم والمواكبة الاجتماعية وإدماج الفئات في وضعية هشاشة، وذلك بهدف تحقيق التمكين الاقتصادي لـ 36.000 امرأة على الصعيد الوطني؛
- ◀ دعم وتشجيع مبادرات ومشاريع الجمعيات الناشطة التي تعمل في مجال التحسيس فيما يخص التربية على الحقوق وتحقيق المساواة، وكذا محاربة الصور النمطية تجاه النساء؛
- ◀ دعم ومواكبة الجمعيات من أجل إرساء الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، ودعم اللجان الإقليمية لحماية الطفولة لإعداد التشخيصات وخطط العمل الإقليمية؛
- ◀ استكمال تنزيل المنصة المعلوماتية الخاصة بمنح بطاقة الأشخاص في وضعية إعاقة، وضمان تنزيلها على مستوى مراكز التقييم المعتمدة، بالإضافة إلى تحسيس مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، بعملية الحصول على البطاقة؛
- ◀ تنزيل مخطط العمل الوطني الثاني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2025-2026، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما من خلال تفعيل آلية تتبع مشاريع مخطط العمل 2025-2026، وإطلاق دراسة تقييم وأثر مخطط العمل الأول للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2015-2025.

### III.7.3. مواكبة مغاربة العالم

شكل الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك يوم 6 نونبر 2024 بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء، منعطفًا هامًا في مجال تدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج. ويعد هذا الخطاب امتدادًا لخطاب 20 غشت 2022، الذي دعا إلى إعادة هيكلة السياسة العمومية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج، وذلك من خلال تطوير الخدمات العمومية الموجهة لهم، ونسج علاقة مهيكلية مع الكفاءات وحاملي المشاريع من المغاربة المقيمين بالخارج للمساهمة في أورش التنمية بالمغرب، وتحسين مستوى التدبير والحكامة.

وقد حدد هذا الخطاب، الإطار المؤسسي الجديد لتدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج، والذي يتمحور حول هئتين أساسيتين:

- ◀ مجلس الجالية المغربية بالخارج، باعتباره مؤسسة دستورية مستقلة ذات طابع استشاري وتداولي، والذي سيتم العمل على إصلاحه من أجل استجابة أفضل للتحديات وللتحولات التي تؤثر على تدبير شؤون الجالية المقيمة بالخارج؛
- ◀ المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج، باعتبارها هيئة تعنى حصريا بهذه الفئة، والجهة الأنسب لتولي تدبير ملف المغاربة المقيمين بالخارج، الذي يتميز بتعدد المتدخلين.

وفي هذا الصدد، قامت الحكومة خلال سنة 2025، بتنزيل مجموعة من التدابير تهم المحاور التالية:

- ◀ تشجيع الأنشطة الثقافية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وكذا أنشطة التواصل المتعلقة بالعمل الثقافي والاجتماعي؛
- ◀ دعم المراكز الثقافية بالخارج؛
- ◀ برنامج النهوض بالجامعات الثقافية؛
- ◀ تعبئة الكفاءات ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج حاملي المشاريع منهم.

علاوة على ذلك، سيرتكز مخطط العمل برسم سنة 2026 لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، على المحاور التالية:

- ◀ مواصلة تنزيل التعليمات الملكية السامية المتعلقة بإصلاح الإطار المؤسسي لتدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج؛
- ◀ تعبئة الكفاءات ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج حاملي المشاريع منهم؛
- ◀ مواصلة برنامج دعم المراكز الثقافية بالخارج؛
- ◀ المواكبة الاجتماعية للفئات الهشة من المغاربة المقيمين بالخارج الذين يوجدون في وضعية هشاشة.

### III.3.8. تشجيع الثقافة والإعلام

#### ◀ النهوض بالثقافة

تميزت سنة 2025 أساسا بـ:

- مواصلة إنجاز المشاريع موضوع اتفاقيات موقعة أمام صاحب الجلالة نصره الله، وكذا اتفاقيات الشراكة لا سيما تلك المتعلقة بإنجاز المتحف الوطني لعلوم الآثار وعلوم الأرض بالرباط، وبرنامج التنمية الحضرية لمدينة أكادير 2020-2024، وبرنامج إنجاز مركب "مدينة الفنون" بالصويرة، وإنجاز القطب الثقافي بفاس، وبرنامج تأهيل وتهيئة المدينة العتيقة لطنجة 2020-2024، وتهيئة وتجهيز دار الفنون بأكادير، وتحسين المشهد الحضري بالرباط؛
  - مواصلة تنفيذ مشروع ترميم وتهيئة الموقع الأثري سجلماسة بالريصاني، ومواصلة بناء وتهيئة مركز التعريف بالتراث الأثري بجبل إيغود باليوسفية؛
  - مواصلة تهيئة المركز الوطني للدراسات والأبحاث في التراث المغمور بالمياه؛
  - مواصلة توسيع شبكة المؤسسات الثقافية من خلال افتتاح أكثر من 45 مؤسسة جديدة؛
  - متابعة إنجاز دراسات وأشغال الترميم والتأهيل وتهيئة المعالم والمواقع التاريخية المتضررة جراء زلزال الحوز؛
  - مواصلة تنفيذ برامج الدعم والمساندة التي يمولها الصندوق الوطني للعمل الثقافي من خلال:
- تنزيل الحماية الاجتماعية لفائدة الفنانين؛

- دعم مجالات الكتاب والموسيقى والفنون الكوريفغرافية والمسرح وتنظيم المهرجانات الدولية والوطنية، وكذا النهوض بمجال الفنون التشكيلية؛
- تنظيم الدورة الثلاثون للمعرض الدولي للنشر والكتاب والمعارض الجهوية، فضلا عن تنظيم عدة جوائز في هذا المجال؛
- تجهيز 150 قاعة سينمائية.
- كما ستعرف سنة 2026 تنزيل البرامج الأساسية التالية:
- مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى للترميم والتأهيل والصيانة وحفظ المعالم التاريخية، إضافة إلى تركيب وإحداث المؤسسات ذات الطابع الثقافي والفني موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة وكذا اتفاقيات الشراكة؛
- مواصلة تنفيذ برنامج إعادة الإعمار والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز؛
- مواصلة مشروع ترميم وتثمين الموقع الأثري سجلماسة الريصاني؛
- مواصلة إنجاز برنامج تحسين المشهد الحضري بالرباط وإنجاز المتحف الوطني لعلوم الآثار وعلوم الأرض، وكذا إحداث معرض الرباط (فضاء للعرض، قصر المؤتمرات، وغيرها)؛
- مواصلة ترميم السور التاريخي وتأهيل المدينة العتيقة لتأزدة، إضافة إلى إطلاق مشروع ترميم وتأهيل التراث التاريخي للمدينة العتيقة لتارودانت؛
- مواصلة توسيع شبكة المؤسسات الثقافية عبر افتتاح أكثر من 30 مؤسسة جديدة؛
- إطلاق مشروع إنجاز مكتبة وسائطية بالرباط؛
- الحفاظ على برامج الدعم والمساندة لمختلف المجالات الثقافية والفنية الممولة من طرف الصندوق الوطني للعمل الثقافي؛
- تنظيم الدورة الحادية والثلاثين للمعرض الدولي للنشر والكتاب والمعارض الجهوية، إضافة إلى تنظيم الحدث البارز "الرباط عاصمة عالمية للكتاب 2026" لليونسكو.

#### ◀ دعم قطاع الصحافة والإعلام

تميزت سنة 2025 على وجه الخصوص بما يلي:

- دعم قطاع الصحافة الوطنية والنهوض بوسائل الإعلام: تواصلت الدولة دعمها لقطاع الصحافة الوطنية في إطار دعم عمومي يهدف إلى الحفاظ على الاستدامة الاقتصادية للمقاولات الإعلامية وعلى مناصب الشغل وكذا ضمان استمرارية خدمة الإعلام.
- كما تمت تعبئة دعم مالي لفائدة القطاعات الاستراتيجية الخاصة بالمنظومة الإعلامية، لاسيما الطباعة والتوزيع والبيت الإذاعي، خلال الفترة 2020-2025، وذلك لتعزيز قدرتها على الصمود ومواكبة تحولها الهيكلي.
- تنظيم معرض "Morocco Gaming Expo" ما بين 2 و6 يوليوز 2025 بالرباط: تم تنظيم الدورة الثانية من هذا المعرض بحضور أزيد من 7.000 زائر، وذلك في إطار دينامية تطوير "Rabat Gaming City"، باعتباره مشروعاً مهيكلًا

يروم احتضان الشركات المبتكرة ودعم إحداث فرص شغل مؤهلة وتعزيز موقع العاصمة كقطب رئيسي للألعاب الإلكترونية على الصعيدين الإفريقي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.  
وستعرف سنة 2026 تنزيل البرامج التالية:

- ورش إعادة هيكلة القطب السمعي البصري العمومي: حيث من المرتقب أن تُنقل أسهم الدولة في شركة صورياد M إلى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.
- وموازة مع ذلك، تم إطلاق دراسة استراتيجية سنة 2025، تهدف إلى إعادة تموقع القطب السمعي البصري العمومي وتحديد محاور التعاون والتبادل على مستوى الاستثمار والتسيير. وتروم هذه العملية إحداث قطب سمعي بصري عمومي مندمج، حديث وفعال، يمكن من تجويد دور الخدمة العمومية بما يتلاءم مع التظاهرات الدولية التي يستعد المغرب لاحتضانها.
- مواصلة إحداث منطقة متخصصة في الألعاب الإلكترونية على مستوى عمالة الرباط: يهدف هذا المشروع، إلى إحداث قطب تكنولوجي وإبداعي مرجعي في مجال الألعاب الإلكترونية بالجهة. ولهذه الغاية، تم رصد غلاف مالي يبلغ 160 مليون درهم لفائدة شركة الرباط-الجهة للتهيئة؛
- تنظيم فعاليات إعلامية وسمعية بصرية: من أبرزها الدورة الأولى لمعرض الإعلام وحفل تسليم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة.

### III.9.3. مواصلة تنفيذ السياسات الاجتماعية الأخرى

#### III.9.3.1. النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اقتصادا قائما بذاته، قادرا على إنتاج القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل والأنشطة المدرة للدخل، وفي انسجام تام مع اقتصاد السوق، مع إضفاء بعد إنساني واجتماعي وتضامني وشمولي. وفي هذا الإطار، تميزت سنة 2025 على وجه الخصوص بما يلي:

- ◀ تنظيم المعارض الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، في كل من جهات مراكش-أسفي وفاس-مكناس وسوس-ماسة والجهة الشرقية وبني ملال-خنيفرة. كما تمت برمجة باقي الجهات خلال الفصل الثاني من سنة 2025؛
- ◀ تنظيم المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمدينة بن جرير يومي 17 و18 يونيو 2025، تحت شعار «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المجالية: نحو دينامية جديدة للتقائمية السياسات العمومية»، بمشاركة أزيد من 1.000 مشارك؛
- ◀ تنظيم الأسواق المتنقلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جهتي طنجة-تطوان-الحسيمة والجهة الشرقية؛
- ◀ مواصلة إنجاز الدراسات والمشاريع الموجودة قيد الإنجاز، لاسيما تلك المتعلقة بالأقطاب الترابية النموذجية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وحاضنات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمرصد الخاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتعزيز تمكين النساء من خلال زيادة الأعمال المستدامة بجهة مراكش-أسفي، وكذا إحداث منصات لتثمين وتسويق المنتجات المحلية؛
- ◀ التحضير لإطلاق النسخة الخامسة لبرنامج المواكبة والتتبع وتقييم مشاريع الجمعيات «مؤازرة 5»، في كافة جهات المملكة.

وفي ذات السياق، ستتم خلال سنة 2026 مواصلة نفس المسار الذي تم اعتماده خلال سنة 2025، خصوصا من خلال تنظيم المعارض وأيام التكوين والتحسيس، وإطلاق الدورة السادسة من برنامج "مؤازرة".

### 2.9.3.III. النهوض بالشباب

تميزت سنة 2025 بإنجاز البرامج التالية:

- ◀ إنجاز المراكز الرياضية للقرب وتطوير البنيات التحتية الخاصة بالشباب والطفولة في إطار برنامج التنمية الجهوية لجهة درعة-تافيلالت؛
  - ◀ بناء وإعادة تأهيل وتجهيز دور الشباب والأندية النسوية ودور الحضانات في إطار برنامج تنمية جهة كلميم-وادي نون؛
  - ◀ إعادة تأهيل وتعزيز البنى التحتية الشبابية في إطار البرنامج المندمج لتأهيل جهة بني ملال-خنيفرة؛
  - ◀ تنفيذ المشاريع المتعلقة بالشباب في إطار برنامج التنمية الجهوية لجهة الدار البيضاء-سطات؛
  - ◀ إعادة تأهيل البنى التحتية الشبابية بجماعة الدار البيضاء؛
  - ◀ بناء وتجهيز مراكز حماية الطفولة وكذا مراكز التخييم من الجيل الجديد؛
  - ◀ تنفيذ برنامج «متطوع» لفائدة 2.500 شاب؛
  - ◀ استكمال الإجراءات الضرورية لتعميم برنامج «جواز الشباب» على كافة التراب الوطني.
- أما فيما يتعلق بسنة 2026، فترتكز خطة العمل المبرمجة على المشاريع الرئيسية التالية:
- ◀ بناء وتجهيز مؤسسات الشباب والطفولة والشؤون النسوية ومراكز حماية الطفولة وكذا مراكز التخييم؛
  - ◀ تعميم برنامج «جواز الشباب»؛
  - ◀ مواصلة تنفيذ برنامج «متطوع» من أجل توسيعه ليشمل 5.000 مستفيد؛
  - ◀ استكمال المشاريع المدرجة في إطار برنامج تأهيل الدار البيضاء الكبرى؛
  - ◀ تأهيل وتعزيز البنى التحتية الشبابية بجهات بني ملال-خنيفرة ودرعة-تافيلالت وفاس-مكناس؛
  - ◀ إحداث وتهيئة وتجهيز دور الشباب والأندية النسوية ودور الحضانات بجهة كلميم-وادي نون.

### 3.9.3.III. تشجيع الرياضة

عرفت سنة 2025، تحقيق المشاريع الرئيسية التالية:

- ◀ تأهيل وإنشاء الملاعب الرياضية وفق معايير الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم والاتحاد الدولي لكرة القدم؛
- ◀ تنفيذ برنامج تطوير كرة القدم الوطنية وتأهيل بنياتها التحتية؛
- ◀ تأهيل البنيات التحتية الرياضية الوطنية والنهوض بالعرض الرياضي عالي المستوى؛
- ◀ إنجاز قاعة رياضية كبرى متعددة الاختصاصات بالرباط (ARENA)؛
- ◀ تنفيذ البرنامج الوطني لإحداث مراكز رياضية للقرب.

فيما تتلخص أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2026 في ما يلي:

#### ◀ رياضة المستوى العالي

- تعزيز برنامج إعداد الرياضيين عالي المستوى؛
- تعزيز برنامج تطوير كرة القدم الوطنية، وبرنامج تأهيل البنيات التحتية الرياضية لكرة القدم؛
- تسريع تنفيذ برنامج تأهيل البنيات التحتية الرياضية الوطنية؛
- تجديد تجهيزات المركز الوطني للطب الرياضي؛
- تطوير العرض الرياضي بجهة بني ملال-خنيفرة، ومواصلة تعزيز البنيات التحتية الرياضية بجهة سوس-ماسة؛
- إنهاء أشغال القاعة الكبرى متعددة الاختصاصات بالرباط؛
- النهوض برياضة ألعاب القوى؛
- إطلاق أشغال تشييد ملعب كرة القدم بالصخيرات-تمارة، ومقر الجامعات الرياضية بالرباط "دار الرياضات".

#### ◀ الرياضة القاعدية

- تعزيز برنامج إحداث المراكز الرياضية للقرب؛
  - مواصلة إنجاز المشاريع ذات الطابع الرياضي في إطار البرنامج الجهوي لتأهيل مدينة تزنيت؛
  - دعم إنجاز المشاريع الرياضية بجهة الرباط-سلا-القنيطرة؛
  - تسريع وتيرة إحداث المراكز الرياضية للقرب بجهة درعة-تافيلالت.
- علاوة على ذلك، تتمثل آفاق النهوض بالرياضة على المستوى الوطني، انسجاما مع الاستراتيجية الحكومية المعتمدة في هذا المجال، في ما يلي:
- ◀ إنجاز البنيات التحتية الرياضية (القاعات متعددة الاختصاصات، المساح والمراكز الرياضية للقرب، وغيرها) بتكلفة سنوية تتجاوز 800 مليون درهم؛
  - ◀ تحديث التجهيزات الرياضية بالمدن والمناطق القروية؛
  - ◀ وضع برامج اكتشاف المواهب الشابة وتكوينها، لاسيما في كرة القدم وألعاب القوى وكرة المضرب؛
  - ◀ دعم الجامعات الرياضية المغربية من أجل الرفع من أداء الرياضيين على المستوى الدولي؛
  - ◀ تنظيم تظاهرات رياضية وطنية ودولية لتعزيز إشعاع المملكة وتحفيز الاهتمام بالرياضة (كأس إفريقيا للأمم 2025 والبطولات العالمية)؛
  - ◀ النهوض بالرياضة النسوية من خلال تشجيع مشاركة النساء في الرياضة؛
  - ◀ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتلبية حاجيات تمويل المشاريع الرياضية ودعم الرياضيين؛
  - ◀ إحداث هياكل الحكامة، مع وضع نصوص تنظيمية وأنظمة أساسية تخدم التطور المستدام للأندية والمقاولات الرياضية؛

◀ تطوير الرياضة القاعدية على كافة التراب الوطني لتحفيز النشاط البدني وتحسين صحة المواطنين.

### III.4.9.3. إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء

يعكس برنامج "مصالحة" إرادة الحكومة لضمان ظروف إعادة إدماج السجناء المدانين بموجب قانون مكافحة الإرهاب، ولمحاربة التطرف مع حماية المجتمع من تبعاته. ويرتكز هذا البرنامج على أربعة محاور أساسية:

◀ تفكيك الخطاب المتطرف: وذلك بإعادة تأهيل النزلاء المشاركين بهدف القطع بينهم وبين إيديولوجية التطرف، وحثهم على ترك المفاهيم الإقصائية، وتمكينهم من تصور مبني على التسامح والتنوع والانفتاح. وترتكز هذه العملية على اكتسابهم للمعارف الضرورية لفهم النص الديني وفق المرجعية الدينية للمملكة (العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي)؛

◀ إعادة التأهيل القانوني والحقوق: من خلال فهم الإطار القانوني المنظم لعلاقات الأفراد والمجتمع والدولة، استنادا لمنطق الحقوق والواجبات من منظور المواطنة الإيجابية. كما يتعلق الأمر بتطوير الوعي بحقوق الإنسان لدى المشاركين، وتمكينهم من ممارسات منفتحة للتعامل مع الاختلاف؛

◀ المواكبة النفسية المتخصصة: عبر تقديم الدعم النفسي الملائم لتعزيز القدرات الذاتية للنزلاء المشاركين ومساعدتهم على تصحيح سلوكياتهم وحمايتهم من الأفكار المتطرفة، مع إعدادهم للاندماج الاجتماعي الإيجابي بعد الإفراج عنهم؛

◀ تطوير المهارات الشخصية والمهنية: عبر تمكين النزلاء المشاركين من اكتساب كفاءات ومؤهلات تسمح لهم بالاستثمار الأمثل لقدراتهم وبناء مشروع شخصي وتحقيق إدماج سوسيو اقتصادي وفق معايير تضمن لهم اندماجا مستداما داخل المجتمع.

وقد شمل هذا البرنامج منذ إنطلاقه 390 سجينا، استفاد 74,05% منهم من العفو الملكي.

وترتكز استراتيجية برنامج «مصالحة» برسم سنة 2026 على تعزيز أثر تدخله متعدد الأبعاد والمبتكر والملائم للاحتياجات النفسية والفكرية للسجناء المتابعين في قضايا الإرهاب ولفئات أخرى من السجناء.

وفي هذا الإطار، يرتقب تنظيم ثلاث دورات جديدة لبرنامج «مصالحة»، بالموازاة مع برامج تكميلية، كالمحاضرات العلمية والتعلم من النظير والدعم المالي ومواكبة المستفيدين السابقين من هذا البرنامج، إضافة إلى تكوين موظفي المؤسسات السجنية الذين هم في اتصال مباشر مع هذه الفئة من السجناء.

### III.5.9.3. دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

ترتكز مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة برسم سنة 2025 لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على المحورين الأساسيين التاليين:

◀ تحسين الظروف المادية والاجتماعية لأسرة المقاومة وجيش التحرير عبر التكفل بأداء واجبات الاشتراك برسم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبرسم التأمين التكميلي لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم، حيث بلغ عدد المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية 10.196 منخرطا، و16.863 من التغطية الصحية التكميلية. وذلك بكلفة سنوية تقارب 46,11 مليون درهم؛

إلى غاية متم شهر غشت 2025، تم منح إعانات لفائدة 1.650 مستفيد، والمساعدة في تكاليف الدفن لفائدة 125 مستفيد، وكذا مواكبة ذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في إحداث مقاولات وتنظيم دورات تكوينية لتيسير إدماجهم في القطاعين العام والخاص.

◀ الحفاظ على الذاكرة التاريخية وأمجاد المقاومة الوطنية ونشر قيم الوطنية وثقافة المواطنة الفاعلة، من خلال:

- المساهمة في بناء وتجهيز المجمعات السوسيو ثقافية للمقاومة بعدة أقاليم، وذلك بشراكة مع المجالس الجهوية والإقليمية والجماعية ومختلف وكالات التنمية، حيث بلغ عدد هذه الفضاءات، إلى غاية متم غشت 2025، 106 فضاء؛
- تشييد المعالم التذكارية وتهيئة مقابر الشهداء تكريماً لرموز المقاومة الوطنية؛
- مواصلة تنفيذ برنامج استرجاع الأرشيف الوطني لتاريخ المقاومة خلال فترة الحماية، والذي مكن منذ إنطلاقه سنة 2008، وذلك إلى متم غشت 2025 من استرجاع 4.623.000 وثيقة من أصل 20.000.000؛
- إصدار مؤلفات ومجلات مرتبطة بتاريخ المقاومة المغربية، حيث بلغ عدد المؤلفات والمجلات الصادرة أو قيد النشر 27 مؤلفاً.

هذا وستعرف سنة 2026 مواصلة تفعيل هذه الاجراءات، لا سيما من خلال:

- ◀ دعم إحداث أو توسيع التعاونيات وكذا إنجاز مشاريع اقتصادية بكلفة مالية تبلغ 5,2 مليون درهم؛
- ◀ منح إعانات مالية بمبلغ 3 ملايين درهم.

### 4. III. مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية

في ظل سياق وطني ودولي متحول، تطبعه تحديات اقتصادية واجتماعية وجيو-استراتيجية كبرى، يواصل المغرب تنزيل إصلاحات هيكلية عميقة تهدف إلى تعزيز فعالية الأداء العمومي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وضمان استدامة المالية العمومية.

ويندرج إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار هذه الدينامية، وذلك بهدف ترشيد حكومتها وتحسين أدائها مع إعادة تمركز أدوارها حول المهام الاستراتيجية للدولة.

وموازية مع ذلك، تحرص الحكومة على ضمان تنزيل جميع الأوراش المرتبطة بإصلاح الإدارة، لا سيما فيما يتعلق بتبسيط المساطر، وتحديث الخدمات العمومية والتنزيل الفعلي للامركز الإداري، مع مواصلة الجهود الرامية إلى تكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في جميع مناحي الحياة العامة، مؤكدة بذلك تشبث المملكة بتنوعها الثقافي.

كما سيتواصل تعزيز إصلاح المنظومة القضائية، باعتبارها مرتكزا أساسيا لدولة القانون، وذلك في انسجام مع باقي الأوراش الهيكلية الأخرى لا سيما تلك المرتبطة بإصلاح أنظمة التقاعد، وتعزيز الحكامة الأمنية، وإشعاع الدبلوماسية المغربية على المستويين الإقليمي والدولي.



المتوقع أن تقوم الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، بإنجاز دراسة استراتيجية، وذلك بهدف بلورة سيناريوهات لإعادة التموقع وتعزيز حكومتها المالية.

◀ فيما يتعلق بتحويل بعض المؤسسات العمومية ذات النشاط التجاري إلى شركات مساهمة، قامت الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، بتنسيق مع الأطراف المعنية، بوضع مجموعة من مشاريع القوانين المتعلقة بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والمكتب الوطني للمطارات، والوكالة الوطنية للموانئ في مسطرة المصادقة. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون رقم 56.24 الذي يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، قد تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الحكومي في يونيو 2025. ومن المرتقب أن تتم المصادقة على مشاريع أخرى تخص أساسا المختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيميائية، وصندوق التجهيز الجماعي، والمكتب الوطني للصيد البحري. كما يتم العمل على إنجاز دراسات إعادة التموقع الاستراتيجي المتعلقة بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا، بهدف تحديد نموذجيهما المؤسساتي والتنظيمي المستقبلي.

◀ بشأن تعزيز حكامه المؤسسات والمقاولات العمومية، تم تسجيل تقدم ملموس في هذا الإطار وذلك باعتماد السياسة المساهماتية للدولة التي تم نشرها بالجريدة الرسمية عدد 7365 بتاريخ 30 دجنبر 2025، وكذا الميثاق الجديد للممارسات الجيدة لحكامه المؤسسات والمقاولات العمومية بموجب المرسوم رقم 2.24.249 الصادر بتاريخ 24 أبريل 2025.

ويتم عرض تفاصيل الإصلاحات المنجزة والأوراش الجارية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية ضمن التقرير الخاص بها، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2026.

### III.2.1.4.2. مواصلة إصلاح الإدارة

يشكل ورش إصلاح الإدارة العمومية محورا أساسيا ضمن برنامج العمل الحكومي، تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية، الرامية إلى رفع تحدي إرساء إدارة حديثة وفعالة وقريبة من المواطن. وفي هذا الصدد، تواصلت الحكومة ورش إصلاح الإدارة خصوصا عبر المشاريع الهيكلية التالية.

#### III.2.1.4.1. تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

في إطار تنزيل أحكام القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، لاسيما المواد 16 و17 و19 منه، صادقت الحكومة على أربعة مراسيم تروم ما يلي:

◀ تحديد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها 30 يوما؛

◀ تحديد لائحة القرارات الإدارية التي تقتضي معالجة الطلبات المتعلقة بها تمديد الأجل القانوني المحدد لتسليمها، لإنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي؛

◀ تحديد لائحة القرارات الإدارية الذي يعتبر، بمثابة موافقة، سكوت الإدارة، بعد انصرام الأجل المحدد لمعالجة طلبات الحصول عليها؛

◀ حصر لائحة القرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها.

وفي هذا الإطار، تم الاتفاق، على مستوى اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، على التحيين الدوري للوائح القرارات الإدارية المعنية بهذه المراسيم، وذلك من أجل ضمان ملاءمتها مع المستجدات التشريعية والتنظيمية وكذا ضمان النجاعة المتوخاة في معالجة طلبات المرتفقين. وقد تم نشر النسخة الأولى من هذه اللوائح بتاريخ 11 ماي 2023، تلتها نسخة ثانية بتاريخ 10 فبراير 2025.

وفي نفس الصدد، استفادت مختلف الإدارات العمومية من تدابير الدعم والمواكبة، لا سيما فيما يخص التوثيق وتسجيل القرارات الإدارية، وذلك طبقا للقانون رقم 55.19 سالف الذكر. وتروم هذا المقاربة تعزيز الشفافية والامتثال للإطار القانوني، مع تسهيل الولوج إلى المعلومة. ويتم تدبير هذه العملية عبر المنصة الرقمية "Idarati"، التي تمكن من إعداد ومراجعة ونشر وتتبع القرارات الإدارية، مع إمكانية تحيينها أو سحبها. وقد بلغ عدد القرارات المنشورة عبر هذه المنصة أزيد من 2.700 قرار، تمت معالجتها داخل أجل 30 يوما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية و60 يوما لباقي القرارات الأخرى.

كما تم إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتحديد لائحة الوثائق المشمولة بالتبادل بين الإدارات، وتمت إحالته على مسطرة المصادقة، وذلك تنفيذاً لأحكام المادتين 23 و24 من القانون 55.19 سالف الذكر.

وتعمل الحكومة كذلك على تحديث واجهة منصة "Idarati"، لتسهيل عملية صياغة واعتماد القرارات الإدارية وضمان مطابقتها للقوانين والمعايير الجاري بها العمل، مع إمكانية نشر المؤشرات المتعلقة بمعالجة وتسليم القرارات الإدارية على هذه المنصة.

هذا، ويرتكز مخطط العمل لسنة 2026، فيما يخص تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، على المحاور الثلاثة التالية:

◀ تكوين المكونين: بهدف تشكيل نواة من خبراء مرجعيين قادرين على نقل الكفاءات والمعارف المكتسبة إلى الفرق الجهوية والمحلية؛

◀ تكوين ومواكبة الموظفين على المستويين الجهوي والإقليمي، لتسهيل استخدام المنصة الرقمية الجديدة؛

◀ التواصل حول المنصة، من خلال تنفيذ استراتيجية تحسيسية متعددة القنوات موجهة للمرتفقين والموظفين.

### III.2.2.1.4.2. استعمال اللغة الأمازيغية : اختيار اسخ

تلتزم الحكومة بتفعيل أحكام القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، مجسدة بذلك تشبث المملكة بالنهوض بهويتها متعددة الروافد.

وقد تجسد التزام الحكومة، ارتباطاً بهذا الورش، من خلال عدة إجراءات، لا سيما:

◀ اعتماد رأس السنة الأمازيغية (14 يناير) عيداً وطنياً رسمياً؛

◀ إحداث مديرية ضمن هيكل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تعنى بتطوير استعمال اللغة الأمازيغية في مختلف مجالات الحياة العامة؛

◀ مراجعة الإطار القانوني لصندوق تحديث الإدارة العمومية، بغية إدراج دعم استعمال اللغة الأمازيغية ضمن المجالات المؤهلة للاستفادة من تمويل هذا الصندوق؛

- ◀ تعبئة الموارد المالية اللازمة لضمان مواكبة النهوض باللغة الأمازيغية، حيث تم تخصيص غلاف مالي إجمالي، من خلال قوانين المالية من سنة 2022 إلى سنة 2025، بلغ مليار درهم؛
- ◀ تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في مجال التربية والتعليم حيث سيتم، في هذا الصدد، تكوين 3.000 أستاذ للتعليم الابتدائي قصد تسريع وتيرة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية؛
- ◀ تعبئة 2.373 موظف استقبال ناطق بالأمازيغية (تريفيت وتشليحيت وتمازيغت) عند متم سنة 2025؛
- ◀ إدراج اللغة الأمازيغية، بصفة تجريبية، في 10 مواقع إلكترونية رسمية تابعة للإدارات العمومية، في أفق التوسيع التدريجي لهذه التجربة؛
- ◀ إشراك المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في النهوض باللغة الأمازيغية، خاصة من خلال دعم بعض القطاعات الوزارية، وتنظيم الجائزة السنوية للثقافة الأمازيغية.
- من جانب آخر، تتمثل البرامج والمشاريع الرامية إلى تكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، برسم سنة 2026، في ما يلي:
- ◀ إحداث خدمات استقبال باللغة الأمازيغية بمختلف لهجاتها (تريفيت وتشليحيت وتمازيغت)، وذلك على مستوى المصالح المركزية واللامركزية في مختلف جهات المملكة؛
- ◀ اعتماد اللغة الأمازيغية في الهوية البصرية على مستوى اللوحات واللافتات الموجودة في مقرات الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومحطات الحافلات وملحقاتها والمطارات والموانئ والطرق وكذا الطرق السيارة ولوحات التشوير الخاصة بوسائل النقل العمومي؛
- ◀ التواصل حول ورش تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، خصوصا من خلال دمج اللغة الأمازيغية في المجالات ذات الأولوية، وإعداد ونشر قاموس للمصطلحات الإدارية باللغة الأمازيغية، وإعداد ونشر دلائل بشأن أورايش دمج الأمازيغية في الإدارات العمومية، بالإضافة إلى مواكبة القطاعات الوزارية في وضع خطط عملها المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

### III.1.4.3. مواصلة تنزيل اللاتمرکز الإداري

- في رسالته الموجهة للمشاركين في المناظرة الثانية حول الجهوية المتقدمة التي انعقدت بمدينة طنجة خلال شهر دجنبر من سنة 2024، جدد جلالة الملك التأكيد على ضرورة تسريع ورش اللاتمرکز الإداري، مشددا على أهمية التنزيل الفعلي لعملية نقل الاختصاصات، لا سيما في مجال الاستثمار.
- وفي هذا الصدد، فإن الاتفاقية-الإطار المتعلقة بتسريع ورش الجهوية المتقدمة، المبرمة خلال هذه المناظرة، قد شملت أيضا استكمال تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، لاسيما من خلال:
- ◀ تفعيل خارطة الطريق المتعلقة بتنزيل اللاتمرکز الإداري؛
- ◀ تسريع نقل القرارات ذات الأولوية في مجال الاستثمار؛
- ◀ الحرص على الاشتغال المنتظم للجنة الوزارية للاتمرکز الإداري.
- هذا، وسيتم تسريع هذه الدينامية خلال سنة 2026، عبر:
- ◀ مواصلة تنزيل الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالاتمرکز الإداري؛

- ◀ تسريع نقل القرارات الاستثمارية إلى المصالح اللامركزية ونشر النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة؛
- ◀ مراجعة الهياكل الإدارية للمصالح المركزية واللامركزية، بما يضمن انسجامها مع الاختصاصات المحددة في التصاميم المديرية للتمرکز الإداري؛
- ◀ مواصلة تحيين التصاميم المديرية للتمرکز الإداري.

### III.4.1.4. إصلاح العدالة

في إطار مواصلة الورش الكبير لإصلاح المنظومة القضائية، ستشكل سنة 2026 محطة حاسمة فيما يخص توطيد المكتسبات المنجزة، وتعزيز دولة الحق والقانون وتكريس قضاء مستقل يساعد على ضمان جاذبية مناخ الأعمال. كما ستعرف هذه السنة مواصلة تعميم محاكم الأسرة على الصعيد الجهوي.

#### ◀ في المجال الجنائي

تتمثل أبرز الإنجازات المحققة في هذا المجال خلال سنة 2025 في ما يلي:

- إصدار القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة والشروع في تفعيله، مع اعتماد مخطط للتنزيل يتضمن بلورة رؤية واضحة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة، مما يقتضي انخراط مجموعة من القطاعات، وكذا إصدار المرسوم رقم 2.25.386 المتعلق بتحديد كفاءات تطبيق العقوبات البديلة، بالإضافة إلى إرساء برامج لتحسيس والتكوين لفائدة الفاعلين المعنيين.
  - إصدار القانون رقم 03.23 المتعلق بالمسطرة الجنائية، والذي ينص لا سيما على تقوية تأطير البحث التمهيدي، وتكريس مبدأ قرينة البراءة، وحماية ضحايا الاتجار بالبشر، فضلا عن إدماج أمثل للرقمنة في المساطر؛
  - إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث بنك وطني للبصمات الجينية.
- ترتكز المشاريع الرئيسية المزمع تنفيذها خلال سنة 2026، على المحاور التالية:
- تعميق إصلاح المنظومة الجنائية عبر مراجعة القانون الجنائي بهدف ملاءمة التشريع مع المعايير الدولية والمقتضيات الدستورية؛
  - تعزيز التعاون الدولي ومكافحة الأشكال الجديدة للجريمة، من خلال تأهيل الآليات المؤسسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أخذا بعين الاعتبار خلاصات التقرير الوطني لتقييم هذه المخاطر، إضافة إلى تكثيف التعاون مع الهيئات الدولية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والإرهاب.

#### ◀ في المجال المدني

تتمثل أهم الإنجازات المحققة في هذا المجال برسم سنة 2025 في ما يلي:

- تحسين مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمارات، من خلال ملاءمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية، وكذا تحديث المساطر القانونية والإدارية، لاسيما عبر إعداد وتحيين عدد من مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية؛
- توفير المواكبة القانونية اللازمة لإنجاح مختلف المشاريع الرامية إلى رقمنة المساطر القضائية وإحداث منصات رقمية.

ترتكز أهم المشاريع المبرمجة لسنة 2026 على المحاور التالية:

- تتبع ومواكبة مشروع مراجعة القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة؛
- إحداث مراكز قضائية جديدة، والارتقاء ببعضها إلى محاكم ابتدائية، ودراسة إحداث أقسام متخصصة في القانون التجاري والقانون الإداري، بالإضافة إلى الارتقاء بالأقسام المستقلة لقضاء الأسرة إلى محاكم ابتدائية للأسرة؛
- تعزيز حضور التمثيليات الدولية على التراب الوطني، من خلال مواصلة تنفيذ مشروع إحداث المكتب الإقليمي لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بمنطقة شمال إفريقيا بالمملكة المغربية.

#### ◀ في مجال التحول الرقمي للمنظومة القضائية

ترتكز الرؤية الاستراتيجية للتحول الرقمي للعدالة على مجموعة من المرجعيات الأساسية، والتي تقوم على مبدأ «القضاء في خدمة المواطن».

وفي هذا الإطار، تتمثل أهم المشاريع المنجزة وكذا المشاريع قيد الانجاز برسم سنة 2025 في ما يلي:

- تطوير منصة إلكترونية مخصصة لإيداع ومعالجة طلبات الحصول على شهادة الجنسية المغربية، لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج؛
  - إحداث بوابة إلكترونية لإيداع طلبات العفو والإفراج المقيّد بشروط؛
  - رقمنة الأرشيفات العبرية؛
  - إطلاق منصة رقمية للوثائق العدلية وإحداث منصة لتتبع تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام؛
  - تنزيل منصة إلكترونية لتبادل المعطيات مع شركات التأمين والمؤسسات البنكية.
- كما ستعرف سنة 2026 إنجاز مجموعة من المشاريع المهيكلّة، من بينها:
- تحسين أنظمة تدير المساطر والإجراءات القضائية بالمحاكم، من خلال تعميم نظام "SAJ2 Civil" الخاص بتدبير المنازعات المدنية على مستوى محكمة النقض؛
  - إرساء نظام لمنح شهادات الأبوستيل المتعلقة بالوثائق القضائية وشبه القضائية؛
  - تطوير منصة خاصة بالبيع القضائي عبر المزاد العلني؛
  - تعزيز البنية التحتية المعلوماتية والأمن السيبراني.

### III.1.4.5. إصلاح أنظمة التقاعد

#### III.1.5.1.4. إصلاح أنظمة التقاعد

في إطار مواصلة الإصلاح البنوي المتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب، عرفت سنة 2025 استئناف أشغال اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح هذه الأنظمة. ويأتي هذا القرار على إثر جولة الحوار الاجتماعي لشهر أبريل 2025 بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين، من أجل وضع تصور توافقي لمشروع هذا الإصلاح، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المتفق بشأنها خلال جولات الحوار السابقة، لا سيما جولة أبريل 2024، والتي تتمثل في ما يلي:

◀ إرساء منظومة للتقاعد في شكل قطبين (عمومي وخاص)، يتم التوافق حول هيكلتها ومعاييرها وفق مقاربة تشاركية؛  
 ▶ تحديد كفاءات الانتقال إلى المنظومة الجديدة مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة في إطار الأنظمة الحالية إلى غاية دخول الإصلاح حيز التنفيذ؛

◀ تعزيز حكمة أنظمة التقاعد على ضوء الممارسات الجيدة في هذا المجال.

وسيتم تحديد مضامين هذا الإصلاح وكفاءات تنزيله، وفق منهجية تشاركية معمقة مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين في إطار اللجنة سالفة الذكر، وذلك بهدف وضع سيناريو توافقي للإصلاح وبشكل يحترم المبادئ التوجيهية التالية:

◀ ضمان استمرارية وديمومة أنظمة التقاعد؛

◀ تحقيق توزيع عادل وشفاف؛

◀ الحفاظ على الحقوق المكتسبة لكل المنخرطين والمتقاعدين الحاليين إلى غاية تاريخ دخول الإصلاح حيز التنفيذ؛

◀ إرساء نظام تقاعد يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للبلاد.

وهكذا عقدت اللجنة الوطنية اجتماعها الأول بتاريخ 17 يوليوز 2025، تم خلاله اقتراح منهجية تروم التوافق حول سيناريو الإصلاح وضمان تنزيله. وتتمثل هذه المنهجية في ما يلي:

◀ في مرحلة أولى

تكليف اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد ب:

• دراسة الجوانب التقنية لسيناريو الإصلاح الذي تقترحه الحكومة انسجاما مع المبادئ التوجيهية للإصلاح سالفة الذكر؛

• تدارس الملاحظات والمقترحات المتعلقة بسيناريو الإصلاح المقترح؛

• التوافق حول سيناريو الإصلاح، أو عند الاقتضاء سيناريوهات، على أن يتم رفعها إلى اللجنة الوطنية قبل شهر أبريل 2026. وستعمل هذه اللجنة على المصادقة على الخطوط العريضة لسيناريو الإصلاح قبل متم أبريل 2026.

◀ في مرحلة ثانية

• إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتنزيل سيناريو الإصلاح المتفق عليه؛

• عرض النصوص التشريعية والتنظيمية على البرلمان بداية شهر ماي 2026.

### III.1.4.2.5. تعزيز الحكامة الأمنية

بالنسبة للأمن العمومي، تم التركيز على التحديث الرقمي، وتحسين البنيات التحتية، ومكافحة الجريمة، وكذا تعزيز آليات القرب من المواطنين، ولاسيما من خلال:

◀ تفعيل البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية CNIE 2.0، حيث مكن من إحداث تحول رقمي عميق، عبر تسهيل الولوج الآمن إلى العديد من الخدمات العمومية والخاصة. كما مكن توسيع نطاق تفعيلها، بفضل الوحدات المتنقلة، من تغطية المناطق النائية وكذلك أفراد الجالية، مما مكن من إنجاز حوالي 3,2 مليون بطاقة إلى غاية متم غشت 2025؛

- ◀ تطوير بنيات تحتية أمنية جديدة لمواكبة التوسع العمراني، من خلال فتح مراكز جديدة للشرطة، وإحداث وحدات متخصصة، وبناء المقر المركزي الجديد للمديرية العامة للأمن الوطني بالرباط؛
- ◀ مكافحة الجريمة، والتي مكنت من تحقيق انخفاض ملحوظ في الجرائم العنيفة حيث بلغت نسبة القضايا التي تم حلها 95%، إضافة إلى ذلك، تم تكثيف الجهود ضد شبكات الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وكذا الهجرة غير الشرعية؛
- ◀ تعزيز التعاون الدولي، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية، لاسيما مع دول من أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وترسيخ مكانة المغرب داخل منظمة الإنتربول؛
- ◀ تعزيز التوظيف والتكوين، من خلال إدماج عناصر جديدة، وتعزيز الترقيات الداخلية، وتوسيع الدعم الاجتماعي؛
- ◀ النهوض بالتواصل المؤسسي، عبر مبادرات للقرب، من قبيل تنظيم أيام الأبواب المفتوحة وحملات تحسيسية بالمؤسسات التعليمية.

وستواصل دينامية تنزيل هذه الأوراش خلال سنة 2026، لاسيما من خلال تدشين بنيات تحتية جديدة وتعزيز برامج التكوين، في إطار استمرارية وتحديث الخدمة الأمنية وجعلها في خدمة المواطن.

### III.3.5.1.4. الإشعاع الدبلوماسي وتعزيز العمل الخارجي للمغرب

في سياق يتزايد فيه بشكل متواصل الدعم الدولي للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، وتنفيذا للتوجهات الملكية السامية، تواصل الحكومة تنزيل السياسة الخارجية للمملكة، عبر:

#### ◀ استراتيجية دبلوماسية متعددة الأبعاد، في خدمة الأولويات الوطنية

تواصل المملكة بشكل مكثف بناء شبكة تعاون واسعة النطاق، من خلال انخراط فاعل في المبادرات الإقليمية الكبرى، وعلى رأسها المبادرة الأطلسية التي أطلقها صاحب الجلالة، والتي تطمح إلى خلق فضاء مشترك بين دول إفريقيا الأطلسية ودول الساحل وذلك حول مبادئ الأمن الجماعي، والتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة، وفق رؤية متجددة للتعاون جنوب-جنوب.

#### ◀ حضور دبلوماسي قوي والتزامات واضحة تجاه التحديات العالمية الكبرى

يعمل المغرب على تعزيز حضوره وتأثيره داخل المنظمات الإقليمية والدولية، من خلال مشاركته الفعالة في آليات صنع القرار، خصوصا عبر تقديم ترشيحات مغربية لمناصب قيادية، فضلا عن تنظيم تظاهرات دولية داخل التراب الوطني.

وتتمثل أهم الإنجازات في مجال العمل الدبلوماسي برسم سنة 2025 في ما يلي:

◀ تعزيز حضور المملكة وتأثيرها داخل المنظمات الدولية والإقليمية، لاسيما عبر استمرارية واستقرار المساهمات المالية للمملكة في الهيئات متعددة الأطراف؛

◀ تنظيم العديد من التظاهرات والفعاليات الكبرى، ومن أبرزها المؤتمر العالمي حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية، وإحياء "يوم إفريقيا"، فضلا عن احتضان أشغال الدورة العشرين لاجتماع كبار المسؤولين لمنتدى التعاون الصيني-العربي، بالموازاة مع الدورة التاسعة للحوار السياسي والاستراتيجي؛

- ◀ استكمال أشغال بناء العديد من المركبات الدبلوماسية للمملكة بكل من المنامة وكوتونو، وإقامة المملكة بدار، ومواصلة أشغال بناء المركبات الدبلوماسية بأبوجا وكوناكري، موازاة مع توسيع مقر سفارة المملكة بدار، وإقامة سفير المملكة ببرن؛
- ◀ مواصلة أشغال ترميم وإعادة تأهيل مقرات سفارات المملكة بكل من لندن ومديرد، وإعادة تأهيل سفارة إقامة سفير المملكة بدمشق، والقنصلية العامة ببوردو، فضلا عن استكمال أشغال تأهيل القنصليات العامة بكل من بونتواز ومانت-لا-جولي وفيلمومبل؛
- ◀ تنزيل برنامج تحديث وتطوير أنظمة المعلومات، الذي يروم تمكين المصالح المركزية والتمثيلية الدبلوماسية والقنصلية بالخارج من أدوات فعالة ومؤمنة، ولا سيما عبر رقمنة عمليات التسجيل عن بعد للمغاربة المقيمين بالخارج في السجلات القنصلية، وتنزيل نظام الخدمات القنصلية المتنقلة؛
- وتعزز الحكومة، برسم سنة 2026، اتخاذ التدابير التالية:
- ◀ تعزيز مكانة المملكة داخل المنظمات الدولية والإقليمية؛
- ◀ تعزيز دعم الأنشطة الدبلوماسية بالخارج من أجل الدفاع عن مصالح المملكة والترويج ل«علامة المغرب»؛
- ◀ إطلاق مشاريع بناء جديدة، من أبرزها المجمعات الدبلوماسية بمسقط وكينشاسا، والمجمع القنصلي بجدة، فضلا عن إطلاق مشاريع إعادة تأهيل سفارة المملكة بفيينا والقنصلية العامة بروتردام؛
- ◀ مواصلة أشغال بناء المركبات الدبلوماسية بأبوجا وكوناكري، وإقامة سفير المملكة ببرن، وكذا مواصلة أشغال تأهيل سفارات المملكة بكل من لندن ومديرد ودمشق، وإقامة سفير المملكة بدمشق، والقنصلية العامة ببوردو، والملحقة القنصلية بلندن؛
- ◀ تسريع مشاريع تحديث أنظمة المعلومات، خاصة المرتبطة منها بالتحول الرقمي والأمن السيبراني، عبر إحداث مركز للأمن المعلوماتي، وتنزيل نظام رصد وإدارة الثغرات الأمنية.

### III.4.5.1.4. تقييم خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

أبرزت نتائج التقييم الشامل لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (2017-2021) ضرورة اعتماد مقاربة شمولية ومستدامة، تقوم على استراتيجية وطنية بعيدة المدى، تروم تأطير السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان، وضمان انسجامها واستمراريتها، وإدراجها في دينامية مهيكلية وقائمة على التخطيط والتنسيق والتتبع الدوري. وفي هذا الإطار، تعمل المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان حاليا على إعداد الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وذلك من خلال إحداث اللجنة بين وزارية لحقوق الإنسان، باعتبارها آلية مؤسساتية مكلفة بضمان التأطير والقيادة والتنسيق وتتبع تنفيذ الالتزامات والتوصيات، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

#### ◀ أهم الإنجازات المحققة برسم سنة 2025

- التعاون والتفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان:

- التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان ومع المنظمات غير الحكومية الدولية، وتعزيز حضور المملكة داخل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

- انتخاب المغرب لرئاسة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وكعضو في الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا كنائب رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- دعم المبادرات المغربية الرامية إلى تعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان؛

- تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية.

• الشراكات ودعم المجتمع المدني: يتم تعزيز الديمقراطية التشاركية عبر تعاون وحوار نشيط مع جمعيات المجتمع المدني، وذلك بهدف النهوض بدور الفاعلين المدنيين في إعداد التقارير الوطنية، وتتبع تنفيذ التوصيات الأمامية، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

#### ◀ المشاريع ذات الأولوية المبرمجة برسم سنة 2026

• إعداد استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان كإطار توجيهي لتنمية وتعزيز السياسات العمومية في هذا المجال (تعبئة الخبرات، تنظيم ورشات للتشاور، التنسيق مع مختلف الفاعلين)؛

• تنفيذ برنامج "نقطة" لتعزيز قدرات الفاعلين في مجال حقوق الإنسان، خاصة القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني (يشمل تنظيم دورات تكوينية، وندوات، وإعداد دلائل عملية موجهة للمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني)؛

• إعداد تقارير وطنية موجهة إلى المنظومة الأمامية لحقوق الإنسان، بما يتطلبه تعبئة خبرات متخصصة؛

• تتبع تنفيذ السياسات العمومية التي تتوافق ومع مبادئ حقوق الإنسان؛

• المشاركة النشيطة في المؤتمرات والمنتديات الجهوية والدولية بالخارج من أجل الدفاع عن المكتسبات والقضايا الأساسية للمملكة.

### III.5.1.4.5. استراتيجيات المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية

#### III.5.1.4.5.1. استراتيجيات المجتمع المدني

تروم الاستراتيجية الوطنية "نسيج" للفترة 2022-2026، إحداث نقلة نوعية في العمل الجمعي، بالاعتماد على محورين رئيسيين، يهدف أولهما إلى تكريس مجتمع مدني مستقل ومنظم وقوي، فيما يروم المحور الثاني إرساء مجتمع مدني ملتزم بشكل كامل وقادر على أن يساهم بفعالية في إعداد وتنزيل السياسات العمومية. وتتم مواكبة هذه الاستراتيجية بمحور أفقي يتضمن أربعة برامج رئيسية، تهم إعداد وتنسيق السياسات العمومية، واستكمال الإطار القانوني، وتعزيز المشاركة المواطنة، وكذا تثمين المعطيات الخاصة بالنسيج الجمعي.

وقد تميزت سنة 2025، على وجه الخصوص، بالمنجزات التالية:

◀ إنجاز دراسات دورية من أجل تقييم عمل الجمعيات وكذا حجم إسهامها السوسيو اقتصادي؛

◀ مواصلة إعداد "الكتاب الذهبي" عبر المنصة الوطنية للجمعيات «societe-civile.ma». هذا الكتاب الذي يعتبر قاعدة معطيات محينة حول منجزات الجمعيات في برامج ومشاريع وطنية كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وغيرها؛

◀ تعزيز صورة جمعيات المجتمع المدني عبر تنظيم ندوات وملتقيات وورشات موضوعاتية ومعارض مع شركاء ماليين؛

- ◀ تحسين شروط تمويل جمعيات المجتمع المدني من خلال وضع مساطر جديدة تشجع على التمويل متعدد السنوات.
- ◀ وستواصل الحكومة خلال سنة 2026 تكثيف جهودها من أجل توسيع نطاق المشاركة الجموعية، وذلك على مستويات عدة:
- ◀ تعزيز المناخ القانوني للجمعيات، لاسيما من خلال إعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون المتعلق بالتشاور العمومي والتشغيل الجموعي، وتتبع مسار تقدم مشروع المرسوم المتعلق بالشراكة بين الدولة والجمعيات قصد نشره؛
- ◀ تقوية قدرات الجمعيات عبر إطلاق برنامج تقوية القدرات التدريبية والمؤسسية للجمعيات، إضافة إلى إحداث أقطاب جهوية للكفاءات بعدة جهات على إثر تنفيذ برنامج تقوية القدرات؛
- ◀ تثمين عمل المجتمع المدني عبر تحفيز الجمعيات على المشاركة في الجائزة السنوية للمجتمع المدني، الموجهة لثمين الممارسات النموذجية، والتجارب الناجحة، والإغناء المستمر لـ "الكتاب الذهبي" عبر البوابة الوطنية للجمعيات «societe-civile.ma»، التي توفر فضاء خاصا بالمنجزات الرائدة للجمعيات المغربية وجمعيات مغاربة العالم؛
- ◀ تقوية الشراكة بين الدولة والجمعيات وتعزيز الدعم العمومي خصوصا عبر مواصلة تطوير بوابة الشراكة-charaka association.ma»، موازاة مع إقرار إلزامية نشر المعلومات المتعلقة بالشراكات عبرها، وإحداث قاعدة معطيات خاصة بالجمعيات، وتعزيز آليات التنسيق بين الفاعلين العموميين، مع وضع خطة سنوية منسقة للتمويل العمومي؛
- ◀ تشجيع التشغيل الجموعي من خلال مواصلة وضع تدابير جبائية محفزة تروم تشجيع الجمعيات على إحداث مناصب شغل مؤهلة؛
- ◀ مواكبة التحول الرقمي للجمعيات عبر تتبع البوابة الوطنية للجمعيات «societe-civile.ma»، ومواصلة تطوير التطبيقات الرقمية الخاصة بالتدبير الداخلي للجمعيات.

### III.1.4.5.2. تعزيز الديمقراطية التشاركية

واصلت الحكومة جهودها المكثفة خلال سنة 2025 من أجل تطوير آليات المشاركة المواطنة، وتعزيز انخراط المجتمع المدني كشريك أساسي في جميع مراحل بلورة السياسات العمومية. ولذلك تم اتخاذ عدة إجراءات مهيكلية، تقوم خصوصا على تطوير البنية التحتية الرقمية والقانونية، بالإضافة إلى تنفيذ برامج للتحسيس والتكوين تروم تمكين المواطنين من الإسهام بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة.

كما تميزت سنة 2025 بالإنجازات الهامة التالية:

- ◀ مواصلة إطلاق الحملات التحسيسية حول أهمية المشاركة المواطنة وكذا التواصل على المستوى الجهوي؛
- ◀ مواصلة تحيين وتبسيط استعمال البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة «EPARTICIPATION»؛
- ◀ تمكين الجمعيات والمواطنات والمواطنين من وسائل ودلائل علمية متعلقة بالمشاركة المواطنة.
- ◀ وستعرف سنة 2026 مواصلة تفعيل الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية وتعزيز المشاركة المواطنة، وذلك من خلال:
- ◀ تفعيل الخطة التواصلية الوطنية التي تروم التحسيس حول العرائض والملمات في مجال التشريع، المقدمة من طرف المواطنين والمواطنات والتي يتم قبولها من طرف السلطات العمومية؛
- ◀ مواصلة تحيين وتبسيط استعمال البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة؛

◀ تقييم حصيلة برنامج مواكبة وتأهيل المجتمع المدني في مجال الديمقراطية التشاركية، المنجز في إطار مشروع "مساعدة ودعم المشاركة المواطنة" والذي تم تنزيله بخمس جهات من المملكة (الدار البيضاء-سطات، الجهة الشرقية، طنجة-تطوان-الحسيمة، سوس-ماسة، بني ملال-خنيفرة).

### III.4.1.4.6.5. تأطير الحقل الديني

انخرط المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة أمير المؤمنين، في استراتيجية متكاملة وشاملة ومتعددة الأبعاد لإصلاح الحقل الديني. وفي هذا الإطار تميزت سنة 2025 بالمنجزات الهامة التالية:

- ◀ مواصلة برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، والبرنامج الوطني لتأهيل المساجد؛
  - ◀ مواصلة أشغال بناء المركبات الدينية والثقافية بعدة مدن من المملكة؛
  - ◀ مواصلة أشغال إعادة بناء، وتوسعة، وتمهئة وتجهيز مجموعة من مؤسسات التعليم العتيق؛
  - ◀ تحسين الوضعية المادية للقيمين الدينيين، من خلال الرفع من التعويضات الممنوحة لهم؛
  - ◀ منح الجوائز والمكافآت، خاصة جائزة محمد السادس للأذان والتهليل، وجائزة محمد السادس لأهل القرآن وأهل الحديث، وجائزة محمد السادس للطفل الحافظ للقرآن الكريم.
- وتتمثل أهم العمليات المبرمجة برسم سنة 2026 في ما يلي:

- ◀ مواصلة برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز؛
- ◀ مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المساجد، وكذا برنامج التأهيل الطاقى للمساجد وتجهيزاتها؛
- ◀ مواصلة أشغال بناء المركبات الدينية والثقافية خصوصا بمدن أكادير، وسيدي سليمان، وجrada، والقنيطرة، والصويرة، والفقية بن صالح، وكذا إطلاق أشغال بناء مركب ديني وثقافي بتيزنيت؛
- ◀ إطلاق أشغال بناء مؤسسة للتعليم العتيق بأسفي وإنهاء أشغال بناء مؤسسة بمدينة الصويرة، إضافة إلى إطلاق أشغال توسعة عدة مؤسسات أخرى؛
- ◀ اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تحسين النظام التربوي، والرفع من مبالغ التعويضات الجزافية المخصصة لأطر مؤسسات التعليم العتيق، ومنح التلاميذ والطلبة بهذه المؤسسات، إضافة إلى الزيادة في تعويضات مؤطري برنامج محو الأمية بالمساجد.

### III.4.2. الحفاظ على استدامة المالية العمومية

موازاة مع الأهمية التي توليها الحكومة لتنزيل مختلف الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية، فإنها تولي عناية قصوى للحفاظ على توازنات المالية العمومية وضمان استدامتها، وذلك من خلال الجهود التي تبذلها لتعبئة موارد إضافية وضمان ديمومتها، عبر اعتماد مجموعة من الإصلاحات الضرورية والكفيلة بتوفير هوامش مالية اللازمة لمواجهة التحديات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وتمويل المشاريع الإصلاحية والتنموية التي انخرطت فيها بلادنا.

ويأتي إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية في مقدمة هذه الإصلاحات المهمة، كما ستواصل الحكومة تنزيل القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، عبر اعتماد تدابير عملية تروم تكريس العدالة الضريبية وإرساء نظام جبائي مبسط، مستقر وشفاف.



- تكريس الترخيصات بالالتزام قصد إبراز الالتزامات الفعلية للدولة، في مرحلتي البرمجة أو التنفيذ، وضمان التقيد بمبادئ الصدقية والسنوية الميزانية، مع تبسيط تدبير الاعتمادات عبر الاستغناء عن المناهج الحالية المرتبطة بترحيل وتوطيد الاعتمادات؛
  - تأهيل الحكومة لتطبيق احتياطات اعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم ميزانية الدولة.
  - ◀ **تقوية دور البرلمان عبر تعزيز انخراطه في إعداد وتنفيذ قوانين المالية، وذلك من خلال:**
  - إلغاء الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية للسنة بمذكرة حول الإطار الميزانياتي متوسط الأجل؛
  - توضيح مسطرة وكيفيات الدراسة والمصادقة على قانون المالية المعدل، خصوصا عبر تأطير شروط اللجوء إلى هذا القانون، وتقليص آجال الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل؛
  - إدراج أحكام جديدة تتعلق بقانون التصفية، تروم تقليص أجل إيداع مشروع هذا القانون، وتحديد أجل 30 يوما بين تاريخ توصل البرلمان بوثائق المجلس الأعلى للحسابات وتاريخ التصويت على هذا القانون؛
  - تكريس نزع الصفة المادية عن عملية إيداع مشاريع قوانين المالية والوثائق المحالة على البرلمان.
- وتشكل هذه التعديلات فرصة لتوطيد مكتسبات الإصلاح الميزانياتي، وتمكين بلادنا من إطار ميزانياتي أكثر مرونة ومسؤولية وقدرة على الصمود أمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولأجل ذلك سيتم اعتماد مقاربة تدريجية لدخول مقتضيات الجديدة حيز التنفيذ، وذلك لضمان استيعابها بشكل سلس وفعال من طرف مختلف الأطراف المعنية.

### III.1.2.4.2. مواصلة تنزيل القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي

يجسد الإصلاح الجبائي الذي أُطلق، من خلال القانون-الإطار رقم 69.19، الإرادة الراسخة لتمكين بلادنا من نظام جبائي أكثر عدالة ونجاعة وشفافية، وقادر على تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد، تندرج الإصلاحات المعتمدة بموجب قوانين المالية لسنوات 2023 و2024 و2025، في إطار مواصلة تحقيق الأهداف المسطرة، لاسيما فيما يتعلق بـ:

#### ◀ مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة

يقوم إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، الذي تم اعتماده سنة 2024، على مقاربة تدريجية تمتد لثلاث سنوات (2024-2026)، وذلك بهدف ضمان حياد هذه الضريبة بالنسبة للمقاولات، عبر حصر هذه الضريبة في سعيرين اثنين (10% و20%). من جانب آخر، ويهدف دعم القدرة الشرائية للمواطنين، فقد تم تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمواد الأساسية واسعة الاستهلاك، باعتباره من الأهداف الرئيسية لهذا الإصلاح.

كما نص قانون المالية لسنة 2024 على إجراءات جبائية إضافية لمحاربة الغش الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل، ويتعلق الأمر، على الخصوص، بإرساء آلية جديدة للحجز في المنبع في مجال الضريبة على القيمة المضافة، وإلزامية تقديم الضمانات الكافية للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالسلع الاستثمارية، إضافة إلى توسيع مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ليشمل التجارة الإلكترونية.

## ◀ مواصلة إصلاح الضريبة على الشركات

مكن إصلاح الضريبة على الشركات، الذي تم إطلاقه سنة 2023، من توحيد الأسعار المطبقة على معظم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في حدود 20%. ومن رفع المساهمة الجبائية للمقاولات الكبرى ولقطاعي البنوك والتأمين لتبلغ على التوالي 35% و40%.

وموازة مع ذلك تم اعتماد تدابير مواكبة تروم على وجه الخصوص تقليص معدل الحجز في المنبع المطبق على الأرباح الموزعة من 15% إلى 10%، وكذا تخفيض نسب المساهمة الدنيا خلال أربع سنوات (2023-2026).

## ◀ مواصلة إصلاح الضريبة على الدخل

انطلق إصلاح الضريبة على الدخل منذ سنة 2023 وتواصل خلال سنة 2025، في إطار تنزيل الالتزامات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي. وتمثلت التدابير المتخذة في هذا الإطار في مايلي:

- تخفيض العبء الجبائي على الأشخاص الذاتيين، من خلال:
  - إعادة هيكلة السلم التصاعدي للضريبة على الدخل، عبر رفع الحد الأدنى المعفى من 30.000 إلى 40.000 درهم، وتوسيع باقي الشرائح مع خفض نسب اقتطاعها، إضافة إلى تخفيض سعر الضريبة الهامشي من 38% إلى 37%؛
  - الرفع من المبلغ السنوي للتخفيض المطبق على الضريبة على الدخل برسوم الأعباء العائلية؛
  - الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل بالنسبة للمعاشات والتعويضات الدائمة الممنوحة في إطار أنظمة التقاعد الأساسية ابتداء من فاتح يناير 2026، مع تطبيق تخفيض بنسبة 50% لهذه الضريبة بشكل انتقالي على المعاشات المؤدات خلال سنة 2025؛
  - رفع عتبة تطبيق الحجز في المنبع المتعلق بالمداخيل العقارية.
- مراجعة شروط الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المتعلقة بالتمارين، دعماً للتشغيل؛
- تحسين النظام الجبائي المطبق على المداخيل العقارية، عبر إقرار خيار إخضاع هذه المداخيل المقتطعة في المنبع لسعر إبرائي نسبته 20%؛
- إحداث صنف جديد من المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل، يشمل المداخيل المقدرة في إطار فحص شامل للوضعية الجبائية للأشخاص الذاتيين غير المبررة المصادر، وأرباح ألعاب الحظ عبر الأنترنت ذات المصدر الأجنبي، وكذا مختلف المداخيل والأرباح المتأتية من العمليات المربحة غير المصنفة ضمن أصناف أخرى من الدخل؛
- مراجعة المعالجة الجبائية الخاصة بعمليات استرجاع أنظمة التقاعد التكميلي التي لم تُخصم مساهماتها؛
- توضيح النظام الجبائي المطبق على عمليات تحويل العقارات أو الحقوق العينية العقارية من الملكية الخاصة لشخص ذاتي إلى ذمة مقاولته؛
- توضيح شروط الاستفادة من النظام التحفيزي المرتبط بتأجيل أداء الضريبة على الدخل بالنسبة لعمليات المساهمة بالأسهم أو الحصص الاجتماعية للشركات ذات الغالبية العقارية؛
- توضيح مبدأ فرض الضريبة على الأرباح العقارية المتأتية من مساطر نزاع الملكية الناتجة عن اعتداء مادي.

- ◀ الإجراءات الأخرى التي تم إدراجها لتحقيق أهداف القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي:
  - ترشيد التحفيزات الجبائية، وفقا للمعايير الدولية للحكامة الجبائية الجيدة، وللاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في هذا الشأن؛
  - تعزيز إدماج القطاع غير المهيكل ومحاربة الغش والتهرب الضريبي، من خلال إرساء الحجز في المنيع بالنسبة للمكافآت الممنوحة للغير، وتقوية مسطرة فحص الوضعية الجبائية الإجمالية للأشخاص الذاتيين، واعتماد مساطر مبسطة لتسوية الوضعية الجبائية لبعض المقاولات، موازاة مع التنصيب على عدم قابلية خصم الفواتير الصادرة عن المقاولات "غير النشيطة"؛
  - إقرار مبدأ "الحق في الخطأ" بما يتيح للملزمين إمكانية تصحيح تصريحاتهم الجبائية بشكل تلقائي؛
  - تمديد العمل بتطبيق المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والمداخيل برسم سنوات 2022 و2023 و2024 و2025؛
  - تشجيع الاستثمار المنتج، عبر إقرار تدبير انتقالي للفترة الممتدة من 2022 إلى 2025، يهدف إلى تحفيز إعادة استثمار الحصيلة الإجمالية لعائدات تفويت عناصر الأصول الثابتة؛
  - رفع الحصة الدنيا من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة المخصصة لميزانيات الجماعات الترابية من 30% إلى 32%.
- وفي إطار مواصلة تنزيل توجهات القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، تركز التدابير الضريبية المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026 على المحاور التالية:
- ◀ تعزيز إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم؛
  - ◀ تحسين مناخ الأعمال وتنافسية المقاولات؛
  - ◀ ملاءمة النظام الضريبي والقواعد الجبائية؛
  - ◀ تعزيز التماسك الاجتماعي.

### III.2.2.4.2. استعادة التوازن الميزانياتي

وعيا منها أن الحفاظ على استدامة المالية العمومية يشكل دعامة أساسية لنجاح الإصلاحات الهيكلية ولتنزيل الأوراش التنموية الكبرى الحالية، تحرص الحكومة على جعل مشروع قانون المالية لسنة 2026 محطة حاسمة في مسار ترسيخ التوازنات الميزانياتية على المدى المتوسط، من خلال تعزيز مصداقية السياسة الميزانياتية وضمان التحكم الصارم في مستويات العجز والمديونية، مع الحفاظ على قدرة الدولة على تعبئة الموارد الكفيلة بتمويل الأولويات الاجتماعية والاقتصادية.

وتندرج التدابير المعتمدة ضمن دينامية إعادة التوازن التدريجي للمالية العمومية، وذلك عبر ترشيد النفقات، وتوسيع الوعاء الضريبي، والتحكم في وتيرة اللجوء إلى المديونية. وقد حظيت هذه التوجهات بإشادة المؤسسات المالية الدولية، باعتبارها دليلا على صمود الاقتصاد الوطني ومصداقية سياسته الميزانياتية، كما تعكس الثقة المتجددة للشركاء الخارجيين في متانة الإطار الماكرو-اقتصادي الوطني ووجاهة الاختيارات الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب في إطار السياسة الميزانياتية والاقتصادية.

وعليه، فقد أبان توازن المالية العمومية عن قدرة ملحوظة على الصمود أمام توالي الأزمات الأخيرة، التي فرضت الالتزام بعدد من النفقات الاستعجالية والضرورية. وفي هذا السياق، تم فتح اعتمادات إضافية بمبلغ 13 مليار درهم لفائدة الميزانية العامة، بموجب المرسوم رقم 2.25.368 الصادر بتاريخ 28 أبريل 2025، وذلك بغرض دعم الوضعية المالية لعدد من المؤسسات العمومية، والمساهمة في تمويل مشاريعها الاستراتيجية، وتغطية النفقات الإضافية الناجمة عن الحوار الاجتماعي لفائدة بعض فئات الموظفين.

وأُسفرت الجهود المبذولة عن تقليص تدريجي للعجز الميزانياتي، الذي يرتقب أن يبلغ 3,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2025، وفق التوقعات الأولية لقانون المالية، ليسجل بذلك تحسنا بنحو 0,3 نقطة مقارنة مع سنة 2024 التي بلغ فيها 3,8% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور الإيجابي بالأساس إلى الأداء الجيد للمداخيل الجبائية، التي سجلت ارتفاعا بـ 34 مليار درهم، أي بنسبة 15,2% عند متم شهر شتنبر 2025، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

وقد مكن هذا التحسن الملموس للمالية العمومية للمملكة من تعزيز مصداقيتها المالية ومكانتها في الأسواق الدولية. حيث أنه بعد تراجع تنقيطها سنة 2020 بسبب الجائحة، فقد راجعت تدرجها مختلف وكالات التنقيط (Fitch, Standard & Poor's et Moody's) آفاقها، مثمنا الإنجازات التي حققتها بلادنا فيما يخص الحكامة والانضباط الميزانياتي. وقد توج هذا المسار خلال شهر شتنبر 2025 عبر قرار وكالة Standard & Poor's التي رفعت التنقيط السيادي للمغرب من BB+/B إلى BBB-/A-3 الذي حسن آفاق تطوره من مستقر إلى إيجابي، ليتمكن بذلك المملكة من استعادة "درجة الاستثمار" (Investment Grade). وفي نفس السياق، أكدت وكالة Fitch Ratings نقطة BB+، لتؤكد بذلك صلابة الأسس الماكرواقتصادية، ونجاعة الإصلاحات الهيكلية التي تم اعتمادها والمجهودات المتواصلة لتنويع الاقتصاد المغربي.

وفي هذا السياق، ستواصل الحكومة خلال سنة 2026، عملياتها لترشيد النفقات العمومية، موازاة مع تعزيز تعبئة موارد الدولة. وسيرتكز هذا المجهود، أساسا، على مواصلة الإصلاح الجبائي، وتطوير آليات التمويل المبتكرة، وعقلنة تدبير المحفظة العمومية، وتفعيل إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك طبقا للتوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة. وتهدف هذه العمليات إلى توفير الظروف اللازمة لتعزيز دينامية الاستثمار العمومي والخاص.

#### ◀ خطة العمل لإصلاح تدبير المالية العمومية المنبثقة عن تقييم PEFA

مكن التقييم الأخير "PEFA Agile Maroc 2023" من إعداد تشخيص شامل لمنظومة تدبير المالية العمومية بالمغرب، مع إبراز مكانم القوة والاختلالات التي تعترضها. وقد أكدت خلاصات هذا التقييم على ضرورة تمكين المغرب من استراتيجية موحدة على المدى المتوسط، في أفق سنة 2032، من أجل إصلاح تدبير المالية العمومية، مع خطة عمل مهيكلة ومنسجمة مع الأولويات الوطنية في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2025 تكليف بعثة من المستشارين من طرف الشركاء التقنيين والماليين، من البنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، وذلك لمواكبة الحكومة في بلورة استراتيجية وطنية موحدة لإصلاح تدبير المالية العمومية، بما يمكن المملكة من خطة عملية، مفصلة ومرقمة، مدعومة بألية مؤسساتي لقيادة تنزيل الاستراتيجية، وإطار تمويلي ملائم، ونظام فعال للتتبع والتقييم.

#### III.1.2.2.4. التحكم في النفقات

في إطار مواصلة الجهود المبذولة لترشيد نفقات الدولة، أدرجت المذكرة التوجيهية لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026 مجموعة من التدابير المتعلقة بالترشيد والعقلنة للميزانية العامة، وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة، وكذا ميزانيات المؤسسات العمومية. وتتجلى هذه التدابير في ما يلي:

◀ ضبط نفقات الموظفين عبر حصر مقترحات إحداث المناصب المالية في حدود الحاجيات الضرورية الكفيلة بضمان تنفيذ الإصلاحات المبرمجة وتقديم خدمة عمومية ذات جودة للمواطنين، مع السهر على تدبير أمثل للموارد البشرية، ولاسيما عبر التكوين والتوزيع المتوازن للأطر بين المستويين المركزي واللامركز؛

◀ ترشيد نفقات تسيير الإدارة، من خلال السهر على:

- ترشيد استعمال الماء، وتقليل استهلاك الكهرباء عبر تشجيع اللجوء إلى الطاقات المتجددة، وتقليل النفقات المرتبطة بالاتصالات؛

- تفادي تراكم المتأخرات وإعطاء الأولوية لتسويتها، لاسيما تلك المتعلقة بتكاليف الماء والكهرباء المستحقة لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- التقليل الأقصى لمصاريف النقل والتنقل داخل وخارج المملكة، وكذا مصاريف الاستقبال والإقامة وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات، فضلا عن تقليل النفقات المتعلقة بالدراسات.

◀ تحسين نجاعة الاستثمارات العمومية وفق التوجهات التالية:

- إعطاء الأولوية للبرمجة المتعلقة بالمشاريع موضوع التعليمات الملكية السامية، أو المندرجة في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك، أو اتفاقيات مبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، مع الحرص على تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الجارية؛

- السهر على تسوية الوضعية القانونية للعقار مسبقا، قبل برمجة أي مشروع جديد، وذلك في احترام مقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة؛

- تقليل مصاريف اقتناء السيارات وأشغال بناء وتجهيز المقرات الإدارية إلى أقصى حد.

◀ تطبيق التوجيهات المشار إليها على مستوى ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخرينة وميزانيات المؤسسات العمومية، مع الحرص على ترشيد التحويلات المرصودة لها، وذلك عبر إعطاء الأولوية لنفقات الموظفين والمشاريع المرتبطة بالأولويات سالفة الذكر، مع توخي التوازن بين النفقات المبرمجة ومواردها الذاتية.

### III.2.2.4.2. تعبئة الموارد

ستتواصل جهود الحكومة من أجل تعبئة المداخل الجبائية والجمركية، والرفع من مردودية الملك الخاص للدولة، وكذا تعزيز فعالية المحفظة العمومية.

### III.1.2.2.4.1. تحصيل الموارد الجبائية

بلغت المداخل الجبائية عند متم شهر شتنبر 2025 ما مجموعه 258,1 مليار درهم، مقابل 224,1 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2024، أي بارتفاع يقدر بـ 34 مليار درهم (+15,2%). ويمكن ذلك من تحقيق نسبة إنجاز بلغت 80,6% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2025.

### III.2.2.2.4.2. تحسين مردودية المحفظة ومداخل الملك الخاص للدولة

يتعلق الأمر بمداخل عمليات الكراء بمختلف أشكالها (الفلاحية والحضرية وشبه الحضرية) وعمليات البيع، التي يتم إدراجها في الميزانية العامة من جهة، ومن جهة أخرى المداخل المستخلصة من عمليات التفويت العقاري والتحويلات المنجزة

من طرف مصالح الدولة مقابل تلبية حاجيات من التجهيزات العمومية، والتي يتم إدراجها في إطار صندوق إعادة توظيف أملاك الدولة.

وبرسم قانون المالية لسنة 2025، فقد تم تحديد السقف المتوقع لحصيلة منتجات وعائدات أملاك الدولة في 1,86 مليار درهم. ولهذا الغرض، تم اعتماد آلية تروم إحصاء وتحديد مصادر الموارد المحتملة، وتتبع عمليات التحصيل والتنسيق في استخلاص مستحقات أملاك الدولة.

وخلال النصف الأول من سنة 2025، بلغ تحصيل هذه المداخل ما يزيد عن 2,52 مليار درهم (أي بنسبة إنجاز تفوق 100% من الأهداف المسطرة).

ويقدم التقرير المتعلق بالعقار العمومي المعبأ للاستثمار، المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2026، التفاصيل حول المجهودات المبذولة لتدبير الملك الخاص للدولة.

### III.3.2.4. استعادة التوازنات الخارجية

عرفت وضعية المبادلات الخارجية، عند متم شهر غشت من سنة 2025، ارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 15,5% ليصل إلى 225,9- مليار درهم. ويُعزى هذا التطور إلى ارتفاع الصادرات بنسبة 3,8% بشكل أقل بالمقارنة مع الواردات التي ارتفعت بنسبة 8,4%، الشيء الذي نتج عنه انخفاض في معدل تغطية الواردات بالصادرات بـ 2,6 نقطة ليستقر عند 57,6% مقابل 60,2% عند متم شهر غشت من سنة 2024.

وهكذا، عرفت الصادرات ارتفاعا بـ 3,8% لتبلغ 307,5 مليار درهم عند متم شهر غشت 2025، مقابل 296,4 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية، ويعود الفضل في هذه النتائج الإيجابية لمبيعات الفوسفات ومشتقاته، وقطاع الفلاحة والصناعة الغذائية، وكذا قطاع الطيران.

أما الواردات، فقد بلغت 533,4 مليار درهم، خلال نفس الفترة، مقابل 492 مليار درهم المسجلة في السنة الماضية، أي بزيادة بـ 8,4%، ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع مشتريات مختلف أصناف السلع، باستثناء المنتجات الطاقية.

كما بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 81,7 مليار درهم عند متم شهر غشت، مقابل 82,2 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية، مسجلة تراجعاً بنسبة 0,6%.

من جهتها، واصلت مداخل الأسفار ديناميتها الاستثنائية لتصل إلى 87,6 مليار درهم عند متم شهر غشت 2025، مقابل 76,6 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2024، أي بارتفاع قدره 14,3%.

كما عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبلادنا ارتفاعاً ملحوظاً، حيث انتقلت من 27,4 مليار درهم عند متم شهر غشت 2024 إلى 39,3 مليار درهم نهاية غشت 2025، مسجلة بذلك زيادة تقدر بـ 43,4%.

في ظل هذه التطورات، بلغت احتياطات العملة الصعبة ما يناهز 421,4 مليار درهم بتاريخ 03 أكتوبر 2025، وهو ما يمثل ارتفاعاً بـ 14,8% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

### III.1.3.2.4. تعزيز دينامية صادرات المنتجات المصنعة

سجلت الصادرات المغربية من المنتجات المصنعة منى تصاعدياً، حيث ارتفعت بنسبة 7,1% خلال سنة 2024 لتبلغ حوالي 348 مليار درهم. ولا يجسد هذا الأداء فقط قدرته على الانتعاش بعد الجائحة، بل يعكس أيضاً تعزيز تموقع المغرب في

القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية. ويؤكد تطور المهن العالمية للمغرب، لا سيما قطاعات السيارات والطيران والإلكترونيات، هذه الدينامية كما يجسد التحسن المتواصل لجاذبية اقتصاد المملكة.

وهكذا عرفت صادرات قطاع السيارات، برسم الفترة 2018-2024، ارتفاعا سنويا متوسطا بنسبة 11%، لتبلغ 157,6 مليار درهم. كما ارتفع عدد المركبات المصدرة إلى ما يقرب من 537.000 وحدة، مقارنة بـ 356.000 سنة 2018. وقد شمل كذلك هذا المنحى الإيجابي قطاعا الطيران والإلكترونيات/الكهرباء بتسجيل ارتفاع سنوي متوسط بلغ على التوالي 8,3% و12,1%. ويبرز هذا التحول النوعي في الصادرات المغربية أيضا من خلال مؤشرات التنافسية. ففي سنة 2024، مثلت المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المتوسطة 50% من إجمالي الصادرات المصنعة، مقابل 42% سنة 2018. بينما ارتفعت حصة المنتجات عالية التكنولوجيا إلى 16,4%، مقارنة بـ 14,4% سنة 2018. مما يدل على قدرة النسيج الصناعي الوطني على التكيف مع متطلبات الأسواق الدولية الأكثر تطورا.

وموازة مع ذلك، عزز المغرب حضوره في الساحة التجارية العالمية، حيث ارتفعت حصة المملكة من الصادرات العالمية من 0,15% سنة 2018 إلى 0,20% سنة 2024. وقد رافق هذا النمو توسع جغرافي لعرض الصادرات، وهو ما يجسده عدد الأسواق التي تغطيها المقاولات المغربية، حيث ارتفع عدد هذه الأسواق من 190 سوق سنة 2018 إلى 198 سوق سنة 2024، أي بزيادة تقدر بـ 4,2%. وهو ما يعكس فعالية استراتيجية التنوع المعتمدة، لاسيما في الأسواق الإفريقية والأمريكية والآسيوية.

وعموما، تؤكد هذه النتائج نجاعة نموذج التصدير المغربي وملاءمة الخيارات الاستراتيجية المعتمدة في السنوات الأخيرة. كما تعكس تحولا هيكليا ناجحا يعزز مكانة المغرب كإقتصاد صاعد بتوجه صناعي وتجاري إقليمي.

### III.3.2.4.2. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

رغم استمرار سياق دولي يتسم باللايقين ويؤثر على ثقة المستثمرين، سجلت عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب تقدما ملحوظا خلال سنة 2024. حيث بلغت الإيرادات الناتجة عن هذه الاستثمارات حوالي 4,3 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 2,8% من الناتج الداخلي الخام، بزيادة قدرها 10,2% مقارنة بسنة 2023.

وتظل أوروبا المصدر الرئيسي لهذه الاستثمارات بما يقارب 28,6 مليار درهم، أي ما يمثل 65,2% من إجمالي الاستثمارات، منها 20,2 مليار درهم واردة من فرنسا وألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة.

وعلى المستوى القطاعي، تم توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة أساسا نحو الصناعة (38%) والعقار (22%)، تلتها التجارة (7%) والطاقة والمعادن (5%) ثم السياحة (4%)، مما يعكس اهتمام المستثمرين بالقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ويبرز في الوقت ذاته التنوع التدريجي في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية نحو أنشطة أخرى.

وترتبط هذه الدينامية بالإصلاحات التي تم إطلاقها لتحسين مناخ الاستثمار، من أبرزها تنفيذ الميثاق الجديد للاستثمار، وتعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار، وكذا تبسيط رقمنة الإجراءات الإدارية، وتعزيز صندوق محمد السادس للاستثمار المخصص لدعم المشاريع المهيكلية والمبتكرة.

### III.3.2.4.3. تعبئة التمويلات الخارجية

تواصل المملكة المغربية ترسيخ مكانتها كشريك استراتيجي موثوق به على الساحة الدولية، وذلك بفضل تدبير محكم لماليتها العمومية، ونهج استباقي في تعبئة الموارد المالية الخارجية. وقد أثمرت هذه الدينامية الولوج إلى تمويلات متنوعة وتعبئة مهمة

للموارد المالية على شكل هبات وقروض بشروط ميسرة، أسهمت في تمويل مشاريع مهيكلية في القطاعات ذات الأولوية، لاسيما الانتقال الطاقى، والتدبير المستدام للموارد المائية، والبنيات التحتية، والفلاحة، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتعزيز الحكامة.

#### ◀ الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي

عرفت سنة 2025، تعبئة ما مجموعه 1,77 مليار دولار أمريكي، تهم ستة عمليات موزعة كما يلي :

- برنامج منصة التنقل واللوجيستيك بالدار البيضاء الكبرى (350 مليون دولار أمريكي)؛
  - مشروع دعم شبكات الحماية الاجتماعية من أجل دعم التنمية البشرية بالمغرب (250 مليون دولار أمريكي)؛
  - القرض الثالث المتعلق بسياسة التنمية من أجل تعزيز الرأسمال البشري من أجل مغرب أكثر صمودا (600 مليون دولار أمريكي)؛
  - برنامج التحول للنظم الفلاحية والغذائية بالمغرب (250 مليون دولار أمريكي)؛
  - المشروع الثاني للتحديد والاستهداف من أجل الحماية الاجتماعية (70 مليون دولار أمريكي)؛
  - برنامج دعم تدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها (250 مليون دولار أمريكي).
- أما بالنسبة لسنة 2026، فسيتم التحضير لتمويلين إضافيين، ويتعلق الأمر بـ:
- قرض لتحقيق النتائج موجه لدعم إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية (200 مليون دولار أمريكي)؛
  - تمويل مشروع استثماري لتحديث المنظومة القضائية بالمغرب (50 مليون دولار أمريكي).

#### ◀ الشراكة الاستراتيجية مع البنك الإفريقي للتنمية

عرفت سنة 2025 التفاوض بشأن تمويل ثلاثة مشاريع كبرى تهم:

- المرحلة الثانية من برنامج دعم الحكامة الاقتصادية وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية (181,8 مليون أورو)؛
- برنامج دعم وتمويل ريادة الأعمال لخلق فرص الشغل (119 مليون أورو)؛
- برنامج دعم الفلاحة التضامنية الموجه للمرأة والشباب (100 مليون أورو).

#### ◀ الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي

عرفت سنة 2025 تعبئة غلاف مالي أولي يناهز 98 مليون أورو، في إطار الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، على شكل منح لدعم الإصلاحات والمبادرات الوطنية ذات الأولوية، وذلك في انتظار المصادقة النهائية على البرمجة المالية المتعددة السنوات 2021-2027 (1,6 مليار أورو). ويشمل هذا التمويل:

- برنامج "الاقتصاد الأخضر"، بدعم مالي بقيمة 88 مليون أورو، حيث يتوقع التوقيع عليه خلال الربع الأخير من 2025؛
- برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة: تمويل بقيمة 10 ملايين أورو، وفق منهجية تهم مشاريع محددة.

وفي إطار التعزيز المستمر للحوار بين المغرب والاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة، من المنتظر توقيع اتفاقية تمويل جديدة برسم سنة 2026 بمبلغ يناهز 150 مليون أورو، على شكل منحة موجهة لدعم هذا القطاع ذي الأولوية.

#### ◀ الشراكة الاستراتيجية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية (بنك الائتمان لإعادة التنمية الألماني KfW)

من المتوقع أن تتم تعبئة تمويلات بقيمة 450 مليون أورو من طرف بنك التنمية الألماني، وذلك بحلول نهاية سنة 2025، موزعة كما يلي:

- 200 مليون أورو لمشروع التنقل بين المدن (نظام الربط بين المدن - الدار البيضاء الكبرى)؛
  - 100 مليون أورو للمرحلة الثانية من برنامج دعم السياسات المناخية؛
  - 150 مليون أورو للمرحلة الثانية من برنامج تعزيز الإدماج الاقتصادي (دعم إصلاح الحماية الاجتماعية).
- أما بالنسبة لسنة 2026، فمن المرتقب أن تتم تعبئة 200 مليون أورو إضافية موزعة على الشكل التالي:
- 100 مليون أورو للبرنامج الوطني لدعم السياسة الوطنية للماء؛
  - 100 مليون أورو للمرحلة الثالثة من برنامج دعم السياسات المناخية.

#### ◀ الشراكة الاستراتيجية مع الوكالة الفرنسية للتنمية

خصّصت الوكالة الفرنسية للتنمية، برسم سنة 2025، تمويلا بقيمة 200 مليون أورو وذلك لدعم مشروعين رئيسيين:

- 100 مليون أورو لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد المائية؛
  - 100 مليون أورو لتمديد خط القطار فائق السرعة بين القنيطرة ومراكش (430 كلم).
- كما يتم الإعداد لثلاثة مشاريع إضافية لسنة 2026 ويتعلق الأمر بـ:
- 100 مليون أورو للتنمية المستدامة لمنتزه توبقال الوطني؛
  - 20 مليون أورو لدعم الصناعات الثقافية والإبداعية؛
  - مشروع إحداث معهد للتدبير المفوض لصالح إدارة السكك الحديدية يركز على التكوين والرأس المال البشري.

#### ◀ الشراكة الاستراتيجية مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

في إطار التعاون مع اليابان، تم التوقيع سنة 2025 على قرض بقيمة 64,58 مليار ين ياباني، مع الوكالة اليابانية للتعاون، لتمويل مشروع الهيئة الهيدرولوجية بالمنطقة الجنوبية الشرقية لسهل الغرب، وذلك بهدف تحسين تدبير الموارد المائية ورفع المردودية الفلاحية.

كما تم خلال نفس السنة الإعداد لعملية تمويل لفائدة قطاع الصحة عبر آلية "القروض مقابل النتائج".

وبالنسبة لسنة 2026، فمن المرتقب الشروع في إعداد تمويل لمشروع صيانة الطرق، إلى جانب استكمال الإجراءات المتعلقة بالعمليات سالف الذكر التي توجد قيد الإنجاز.

### ◀ التعاون مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

عرفت سنة 2025 إعداد تمويل إضافي بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لدعم برنامج "عملية المناخ- دعم المساهمات المحددة وطنيا"، وذلك استكمالا للتمويل المقدم من طرف البنك الدولي. ويهدف هذا التمويل الإضافي بالأساس إلى دعم تعزيز المعطيات المتعلقة بالمناخ، وتشجيع الفلاحة المرنة، وتقوية الموارد المائية.

### ◀ الشراكة الاستراتيجية مع البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبسب للتنمية الدولية

تجري حاليا مفاوضات لتعبئة تمويلات موجهة لبرنامج تقليص الإجهاد المائي، تشمل:

- 180 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع بناء سد بوحمدة بإقليم شفشاون؛
- 100 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع بناء سد تفر بإقليم العرائش.

### ◀ التعاون مع صندوق التنمية السعودي

يتم حاليا وضع اللامسات الأخيرة لاتفاقية منحة بقيمة 60 مليون دولار أمريكي، تتعلق بإعادة توظيف الفائض المتبقى من تمويل منحة مجلس التعاون الخليجي السابقة، وذلك لدعم مبادرات تنموية جديدة.

### ◀ التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

يتم الإعداد لإطلاق مشروع جديد، برسم سنة 2026، موجه للتنمية القروية المندمجة بإقليم خنيفرة، ويرتكز على تطوير قطاع تربية المواشي، بتمويل يُقدّر بحوالي 63 مليون دولار أمريكي.

### ◀ التعاون مع هولندا

تمت تعبئة تمويل بقيمة 30 مليون أورو (50% قرض و50% منحة) لدعم مشروع نمذجة جودة المياه ومكافحة الطحالب في السدود بحوض نهر سبو.

### ◀ التعاون مع إيطاليا - صندوق المناخ الإيطالي

تمت تعبئة تمويل بقيمة 100 مليون أورو لبرنامج دعم السياسة الوطنية للمياه، الذي يهدف إلى التدبير المندمج والمستدام للموارد المائية، وخاصة المياه الجوفية.

### ◀ الشراكة الاستراتيجية مع صندوق النقد الدولي

أكد صندوق النقد الدولي مجددا نجاح المغرب في الالتزام بالاستقرار الماكرو اقتصادي وقدرته على مواجهة الصدمات بفعالية، وذلك خلال التقييم الذي أجراه الصندوق بموجب المادة الرابعة من نظامه الأساسي في فبراير 2025، وكذلك بمناسبة تجديد اتفاقية خط الائتمان المرن (FCL) بمبلغ يقارب 4,5 ملايين دولار أمريكي.

ويتم اللجوء إلى هذه الآلية، التي تم إطلاقها في أبريل 2023، بمبلغ يقارب 5 ملايين دولار أمريكي، في إطار مقارنة استباقية تهدف إلى تعزيز صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية، وتوطيد الأسس الماكرو اقتصادية، ودعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وكذا تعزيز ثقة الشركاء والمستثمرين الدوليين.

وموازا مع ذلك، واستجابة للرهانات المتزايدة المرتبطة بالتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، تم إبرام اتفاق في شتنبر 2023 مع صندوق النقد الدولي في إطار آلية تسهيل الصلابة والاستدامة (RSF) بقيمة 1,3 مليار دولار أمريكي. وقد مكن هذا الاتفاق

من دعم تنفيذ 16 إجراء إصلاحيا، لا سيما في مجالات الحفاظ على الموارد المائية، ومواصلة إعادة هيكلة قطاع الكهرباء من أجل الرفع من حصة الطاقات المتجددة، وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات المستدامة، وتعزيز المنظومة الوطنية للتغطية ضد الكوارث الطبيعية.

وقد مكنت المراجعة الثالثة والأخيرة لهذا الاتفاق، التي تم استكمالها في فبراير 2025، بصرف الدفعة الثالثة البالغة 496 مليون دولار أمريكي، ليصل إجمالي المبالغ المصروفة إلى 1,2 مليار دولار أمريكي.

# الباب الرابع: أحكام مقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026

تتضمن المقترحات المدرجة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026 أحكاما ذات طابع جبائي وتدابير مختلفة:

## أ- أحكام ذات طابع جبائي

### أ- الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

#### 1- التأهيل والمصادقة

##### 1-1- التأهيل

بمقتضى الفصلين 5 و183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-339 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون إذن بإصدار وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند 1 من المادة 2 من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم وذلك خلال السنة المالية 2026:

- ◀ تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة؛
- ◀ تغيير أو تتميم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة.

#### 2-1- المصادقة

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل.

لذا، فإن البند 11 من المادة 2 من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026، يرمي إلى المصادقة على المرسوم التالي، المتخذ عملا بأحكام المادة 2 من قانون المالية للسنة المالية 2025:

- ◀ المرسوم رقم 2.25.720 الصادر في 5 ربيع الأول 1447 (29 أغسطس 2025) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأبقار الأليفة.

في إطار مخطط المغرب الأخضر، شهد قطاع اللحوم الحمراء نموًا اقتصاديًا ملحوظًا وهيكلية كبيرة، بفضل الشراكات بين الدولة والمهنيين. وقد تم توقيع عقدي برنامج (2009-2014 و 2014-2020) لتنزيل الرؤية والأهداف المسطرة ضمن هذا المخطط، ومن بينها إنتاج 612 ألف طن من اللحوم الحمراء في أفق سنة 2020، باستثمارات تصل إلى 5 مليارات درهم. وهكذا، تم في سنة 2020 تحقيق 90% من هذه الأهداف، حيث بلغ إنتاج اللحوم الحمراء 600 ألف طن، مع استهلاك فردي يقدر بحوالي 17.2 كلغ في السنة، وتحقيق رقم معاملات بلغ 27 مليار درهم. غير أنه، ومنذ سنة 2022 إلى اليوم، تم تسجيل ارتفاع في أسعار اللحوم الحمراء على المستوى الوطني. ويُعزى هذا الارتفاع أساسًا إلى العوامل التالية:

- الجفاف الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأخيرة وما نتج عنه من عجز مائي مقارنة بسنة عادية، مما أثر سلبيًا على توفر الأعلاف ودفع بعض المربين إلى بيع مواشهم، وهو ما انعكس سلبيًا على قطاع تربية المواشي.
- ارتفاع تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء، مما دفع بعض مربي المواشي إلى ذبح جزء من إناث سلالات إنتاج اللحوم وأدى إلى انخفاض العرض الحالي من الحيوانات الموجهة للذبح.

ولمواجهة هذه الوضعية، تم بموجب قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 وقف استيفاء كل من رسم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد المطبقان على الأبقار الأليفة في حدود حصة تبلغ 150.000 رأس، وذلك ابتداءً من فاتح يناير 2025 إلى غاية 31 دجنبر 2025. وقد مكّن هذا الإجراء من تموين السوق الوطنية باللحوم الحمراء وضمان تزويدها. غير أنه تم إلى حدود يوم 12 غشت 2025، استيراد 149.802 رأسًا، أي ما يعادل 99% من الحصة المحددة. واعتبارًا لما سبق، وبالنظر إلى استمرار الظروف المناخية الصعبة وما يترتب عنها من آثار سلبية كما سبق ذكره من جهة، واقتراب استنفاد الحصة المحددة في 150.000 رأس، من جهة أخرى، تم الرفع بموجب هذا المرسوم من الحصة المنصوص عليها في قانون المالية المذكور أعلاه إلى 300.000 رأس، وذلك بهدف ضمان التموين المستمر للسوق الوطنية باللحوم الحمراء وكذا إعادة بناء القطيع الوطني.

## 2- مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

### 2-1- توضيح شروط الاستفادة من البند الانتقالي (الفصل 13)

نصت المادة 13 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، بصيغتها المعتمدة بموجب الظهير بمثابة قانون رقم 339-77-1 المؤرخ في 09/10/1977، على شرط واحد فقط للاستفادة من النظام السابق الأكثر فائدة على البضائع، والذي يتعلق بالوثائق الثبوتية الناتجة عن سندات الشحن الصادرة قبل دخول النصوص المنشئة أو المعدلة للتدابير الجمركية حيز التنفيذ، والتي تنص على أن هذه البضائع كانت، منذ تصديرها تقصد مباشرة وبصفة خاصة ناحية من التراب الخاضع. وخلال سنة 2000، عُدلت هذه المادة لإضافة شرط جديد يتمثل في فتح ائتمان مؤكد ولا رجعة فيه مفتوح لفائدة المورد الأجنبي قبل تاريخ دخول الإجراءات المذكورة حيز التطبيق. وقد أُضيف هذا الشرط الثاني كجزء من التسهيلات الممنوحة للفاعلين الاقتصاديين للاستفادة من البند الانتقالي. ولذلك، ولتحقيق قدر أكبر من العدالة الضريبية بين الفاعلين الاقتصاديين، يُقترح توضيح الأساس القانوني لمنح الاستفادة من البند الانتقالي للطلبات التي تستوفي أحد الشرطين المنصوص عليهما في هذه المادة فقط.

كما يقترح في نفس السياق إعادة صياغة الفصل 13 و تغيير كلمة "اتئمان" " بعبارة "اعتماد مستندي" لكونها العبارة الأصح، و لتحسين مقروئته.

## 2-2- توطين الفاعلين الاقتصاديين (الفصل 19 المكرر)

يهدف هذا الإجراء إلى إلزام الشركات المستوردة بتزويد الإدارة، بغض النظر عن أي أحكام مخالفة، بالعناوين الدقيقة لأماكن تخزين و/أو تحويل البضائع المشمولة ببيان الاستيراد أو التصدير. وقد أثبتت التجربة عملياً أن بعض الشركات المستوردة لا تزود الإدارة بمواقع التخزين أو التحويل الفعلية للبضائع المشمولة بالبيان المفصل، مما يُعقّد عمليات المراقبة البعيدة لهذه البضائع في حال شبهة غش.

## 2-3- تعزيز الرقابة الجمركية (الفصل 35)

ينص الفصل 35 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة على أن أعوان الإدارة مُخوّلون باستعمال جميع الوسائل والأدوات المناسبة للقيام بمهام المراقبة، ولا سيما في مجال مكافحة التهريب.

وحرصاً على مواكبة أفضل الممارسات الدولية، وتيسيراً وتحسيناً لوسائل المراقبة، يُقترح تعديل الفصل 35 المشار إليه أعلاه، قصد تمكين أعوان الإدارة من استعمال الطائرات المسيّرة (الدرون) والكاميرات في إطار ممارسة مهامهم.

## 2-4 - اعتماد تقنية "سلسلة الكتل" في عملية التخليص الجمركي (الفصل 76 المكرر مضاف)

يهدف هذا المقترح إلى تعزيز شفافية المعاملات التجارية، مع تحسين تتبع مسار البضائع وموثوقية الوثائق التجارية المرتبطة بها.

كما يرمي إلى تدعيم مكافحة الغش الجمركي، وإلى تسهيل الإجراءات من خلال إنشاء تبادل آلي بين الموردین الأجانب والنظام المعلوماتي لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، باستخدام منصة "سلسلة الكتل" التي من شأنها أن تُمكن من التحقق من هوية المورد الأجنبي ومن صحة الوثائق التجارية (لا سيما الفواتير) المتعلقة بعمليات الاستيراد.

وسيكون تطبيق هذا الإجراء طوعياً بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين ولن يكتسي طابعاً إلزامياً، غير أن التزام المتعاملين المذكورين بهذا الإجراء سيمنحهم تسهيلات في الإجراءات الجمركية، إذ أن ضمان صحة الوثائق سيُسرع معالجة تصريحاتها ويقلص من مدة التخليص الجمركي.

## 2-5- مكافحة القطاع غير المهيكل (الفصل 282-6 مضاف)

كشفت عمليات مراقبة البضائع التي قام بها أعوان الإدارة داخل مناطق التسريع الصناعي عن ممارسة أعمال غش تتمثل في وجود سلع غير مُصرّح بها وتتعارض مع أنشطة بعض المتعهدين المقيمين في هذه المناطق.

ولحاربة هذه الظاهرة، وبالتالي مكافحة القطاع غير المهيكل والمنافسة غير العادلة، يهدف هذا المقترح إلى تعزيز النظام الجزري الجمركي من أجل تكييف عمليات الغش المتعلقة بوجود سلع غير مُصرّح بها وتتعارض مع أنشطة المتعهدين المقيمين في مناطق التسريع الصناعي، باعتبارها جنح من الدرجة الثانية.

### 3- تعريف الرسوم الجمركية

#### ◀ تعريف الرسوم الجمركية

#### 3-1- رفع نسبة رسم الاستيراد من 10% إلى 30% المطبقة على أقمشة الجاكار مع تخصيص المنتج في التعريف الجمركية

يهدف حماية الإنتاج الوطني لأقمشة الجاكار الإلكترونية من منافسة المنتجات المستوردة، يُقترح رفع نسبة رسم الاستيراد المطبق عليها من 10% إلى 30% مع تخصيص المنتج ضمن التعريف الجمركية. كما يهدف هذا التدبير إلى توحيد نسبة الرسم المطبقة على هذه المنتجات مع تلك المطبقة على نظيراتها المصنفة ضمن الأقمشة المنسوجة ذات السداء و اللحمة المدرجة في الفصول 54 و 55 و 58.

#### 3-2- تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 17,5% المطبقة على العلب المصنوعة من الحديد المصبوب المغلقة باللحام أو الكبس (العلب الصفيفية) مع تخصيص المنتج في التعريف الجمركية

يهدف تقليص تكلفة اقتناء العبوات المستعملة في تصنيع عبوات البخاخات، وتمكين هذا القطاع الصناعي من التطور، يُقترح تخفيض نسبة رسم الاستيراد المطبقة على العلب المصنوعة من الحديد المصبوب المغلقة عن طريق اللحام أو الكبس (العلب الصفيفية) من 30% إلى 17,5%.

#### 3-3- تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% و 10% إلى 2,5% المطبقة على المبيدات القرمزية ومبيدات الديدان الخيطية ومبيدات الحلزونات

من أجل تقليص تكلفة اقتناء المبيدات القرمزية، ومبيدات الديدان الخيطية، ومبيدات الحلزونات الضرورية لحماية المزروعات، يُقترح تخفيض نسبة رسم الاستيراد المطبقة على هذه المنتجات من 30% و 10% إلى 2,5%. وتساهم هذه التدابير في تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي.

#### 3-4- رفع نسبة رسم الاستيراد المطبقة على الخلايا الكهروضوئية المجمعة في وحدات أو المكونة في ألواح من 2,5% إلى 10%

بغرض دعم تنافسية الصناعة الوطنية في مجال الألواح الكهروضوئية، يُقترح رفع نسبة رسم الاستيراد المطبق على الخلايا الكهروضوئية المجمعة في وحدات أو المكونة في ألواح من 2,5% إلى 10%. وتجدر الإشارة إلى أن الألواح والوحدات الكهروضوئية تخضع حالياً لنفس نسبة الرسم المطبقة على الخلايا التي تُستخدم في صناعتها، أي 2,5%.

#### 3-5- تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 17,5% المطبقة على المدخلات المستعملة في صناعة آلات الغسيل شبه الأوتوماتيكية مع تخصيص المنتج في التعريف الجمركية

من أجل تمكين الصناعة الوطنية الخاصة بآلات الغسيل شبه الأوتوماتيكية من التطور، يُقترح تخفيض نسبة رسم الاستيراد المطبقة على المدخلات المستعملة في صناعة هذه الآلات من 30% إلى 17,5%.

### 3-6- تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 30% إلى 17,5% المطبقة على المقاطع المصنوعة من الألمنيوم المستعملة في صناعة صناديق التهوية مع تخصيص المنتج في التعريف الجمركية

في إطار دعم الصناعة الوطنية لصناديق التهوية، يُقترح تخفيض نسبة رسم الاستيراد المطبقة على المقاطع المصنوعة من الألمنيوم التي لا يتجاوز سمكها 1 ملم، ويبلغ وزنها الأقصى 255 غراماً للمتر الطولي، والمستعملة في صناعة هذه الصناديق، من 30% إلى 17,5%.

### 3-7- تعديل الفصل 30 المتعلق بالمنتجات الصيدلانية

وفي إطار مواكبة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الدواء الرامية إلى تشجيع الصناعة الوطنية وتيسير حصول المواطنين على هذه المواد، تم بموجب المادة 4 من قانون المالية للسنة المالية 2023، بالتنسيق مع باقي الشركاء المعنيين، إعادة هيكلة الفصل 30 من التعريف الجمركية بهدف مراجعة مقادير رسم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات الصيدلانية التامة الصنع بالنظر للمقادير المطبقة على المواد الأولية المستخدمة في تصنيعها.

وعملياً تم تطبيق مقادير رسم الاستيراد تتراوح نسبتها بين 2,5% و 40% اعتماداً على ما إذا كان المنتج المعني مستورداً بالكامل (2,5%) أو منتجاً محلياً كلياً (40%) أو في الحين ذاته مستورداً و منتجاً محلياً (10% أو 17,5%).

إلا أنه منذ فاتح يناير 2023، لوحظ أن بعض المنتجات الصيدلانية، من بينها من كانت موضوع عقود تموين مبرمة من لدن قطاع الصحة، تخضع لرسم الاستيراد بنسب 10% و 17,5% و 40%، بينما كانت تخضع هذه المنتجات قبل دخول إعادة الهيكلة التعريفية المشار إليها أعلاه حيز التنفيذ إلى رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5%.

ومن أجل معالجة هذا الوضع وتفاذي أي اضطراب في تموين السوق المحلي مع ضمان تنفيذ لعقود التموين المبرمة من لدن قطاع الصحة في أحسن الظروف، تم تخفيض مقادير رسم الاستيراد المطبقة على هاته المنتجات إلى 2,5% وذلك بموجب المرسوم رقم 2.23.590 الصادر في 21 يوليو 2023 وقانون المالية لسنة 2025.

وفي إطار استمرارية هذا العمل، يقترح إضافة تعديلات جديدة على الفصل 30 من التعريف الجمركية ليتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2026.

### 3-8- رفع نسبة الرسم الجمركي من 2,5% إلى 17,5% المطبقة على بعض الألياف (monofilaments) مع تخصيص المنتج في التعريف الجمركية

في إطار تعزيز حماية سلسلة الإنتاج الوطنية الخاصة بصناعة المكانس والفرش، في مواجهة المنافسة التي تشكلها المنتجات النهائية المستوردة، يُقترح رفع نسبة الرسم الجمركي المطبق على بعض الألياف (monofilaments) من 2,5% إلى 10% مع تخصيص المنتج في التعريف الجمركية.

### 3-9- رفع نسبة الرسم الجمركي المطبقة على راتنج البولي كلوريد الفينيل (résine en PVC) من 2,5% إلى 10%

على إثر الرفع الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية للرسم الجمركي على راتنج الـ PVC، خاصة القادم من الصين، فإن غياب حواجز جمركية قوية قد يعرض الصناعة الوطنية لخطر تحويل الصادرات الموجهة في الأصل إلى السوق الأمريكية نحو السوق المغربية.

وبناءً عليه، ومن أجل حماية قطاع صناعة راتنج الـ PVC الوطني، يُقترح رفع نسبة الرسم الجمركي المطبق على هذا المنتج من 2,5٪ إلى 10٪.

### 10-3- رفع نسبة الرسم الجمركي المطبقة على آلات الغسيل والمجمدات المنزلية من 2,5٪ و 10٪ إلى نسبة 17,5%

في إطار تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية المتخصصة في تصنيع آلات الغسيل والمجمدات المنزلية، ومواجهة المنافسة الناتجة عن المنتجات المستوردة المماثلة، يُقترح رفع نسبة الرسم الجمركي المطبقة على هذه المنتجات من 2,5٪ و 10٪ إلى نسبة 17,5٪.

### 4- الضرائب الداخلية على الاستهلاك: تأجيل دخول حيز التطبيق وضع العلامة الجبائية على بعض المحروقات وتوسيع مجال تطبيقه.

تم بموجب أحكام الفصل 42 المكرر من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977)، توسيع إلزامية وضع العلامة الجبائية على الغازوال والوقود الممتاز، ابتداء من فاتح يناير 2026.

حالياً وأخذاً بعين الاعتبار دراسة التجارب الدولية الفضلى في مجال الوسم الجبائي للمواد البترولية، تبين أن نظام الوسم الجبائي المعتمد في المغرب لا يغطي بعض المحروقات التي يكتسي تتبعها أهمية استراتيجية.

وعليه، يقترح توسيع إلزامية وضع العلامة الجبائية لتشمل بنزين النفاثات والفيول والبروبان المسيل التجاري والبوتان المسيل التجاري.

ومن جهة أخرى واعتباراً للخصوصية التقنية المتعلقة بنظام وضع العلامة الجبائية على هذه المنتجات، ويهدف إعطاء مزيد من الوقت لمعامل هذا القطاع من أجل إعداد وتجهيز معداتهم لهذا النظام، يقترح تأجيل تاريخ دخول حيز إلزامية وضع العلامة الجبائية على هذه المواد البترولية إلى فاتح يناير 2028.

وسيترب كذلك عن هذا الاقتراح، تأجيل تاريخ دخول حيز التطبيق للمخالفة المتعلقة بعدم احترام إلزامية وضع العلامة الجبائية على هذه المنتجات البترولية.

### 5 - الرسم المفروض على الأخشاب المستوردة

يطبق حالياً الرسم المفروض على الأخشاب المستوردة بنسبة 12% على المنتجات المصنفة بالفصل 44 من تعريف الرسوم الجمركية باستثناء المصنوعات الخشبية المصنفة بالبند التعريفي رقم 44.08 والأثاث المصنوع من الخشب والمصنف بالفصل 94 من تعريف رسوم الاستيراد والتي تخضع لهذا الرسم بنسبة 6%.

غير أنه تبين أن هذا الرسم يطبق بنفس النسبة البالغة 12% على بعض المنتجات النهائية المصنفة بالفصل 44 وعلى المواد الأولية الخشبية المستخدمة في تصنيعها.

لذا ومن أجل تقويم هذا الوضع، يقترح خفض الرسم المفروض على الأخشاب المستوردة من 12٪ إلى 6٪ بالنسبة لخشب الحور الخام والألواح الخشبية المجمعة المصنفة على التوالي بالبند التعريفي رقم 4403.97 ورقم 4421.99.90.80، والتي تستخدم كمادة أولية لتصنيع الألواح الخشبية المخصصة لاستخدامات مختلفة في صناعة

الخشب المحلية، وذلك بهدف تحفيز القدرة التنافسية للقطاع الوطني لصناعة الأخشاب وخلق فرص العمل في القطاعات المرتبطة به.

## ب - الضرائب والرسوم ومختلف التدابير الجبائية

منذ إصدار القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي سنة 2021 تم إدراج عدة إصلاحات جبائية في إطار قوانين المالية اللاحقة، لا سيما في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل، وفق منهجية تدريجية من أجل تنزيل التوجهات الجديدة للسياسة الجبائية التي أوصت بها المناظرة الوطنية الثالثة للجبائيات المنعقدة يومي 3 و4 ماي 2019 بالصخيرات.

وفي هذا الصدد، مكن إصلاح الضريبة على الشركات المدرج برسم سنة 2023 من توحيد الأسعار المطبقة على الشركات وتحسين المساهمة الجبائية للشركات الكبرى مع تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع المطبق على الربائح الموزعة وكذا أسعار الحد الأدنى للضريبة، وذلك بشكل تدريجي على مدى 4 سنوات (2023 إلى 2026).

كما مكن إصلاح الضريبة على القيمة المضافة المدرج سنة 2024، وفق نفس المنهجية التدريجية على مدى ثلاث سنوات (2024 إلى 2026) من تحقيق حيادية هذه الضريبة بالنسبة للمقاولات من خلال تحديد أسعار الضريبة على القيمة المضافة في سعرين (20% و10%) وتعميم الإعفاء من هذه الضريبة بالنسبة للمنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع قصد دعم القدرة الشرائية للمواطنين.

أما فيما يخص إصلاح الضريبة على الدخل الذي أدرج سنة 2025 في إطار الحوار الاجتماعي، فقد مكن من تخفيض العبء الجبائي على الأجراء النشيطين، وبالتالي تحسين دخولهم وكذا دخول المتقاعدين بعد إعفائهم على مرحلتين (2025 و2026)، مما مكن من ضخ 5,2 مليار درهم في القدرة الشرائية للأجراء النشيطين ومليار درهم في القدرة الشرائية للمتقاعدين.

وبالموازاة مع الإصلاحات السالفة الذكر، تم اتخاذ تدابير جبائية أخرى بهدف محاربة الغش الضريبي وتحسين الموارد الجبائية، لا سيما من خلال اعتماد آلية جديدة للحجز في المنبع وتعزيز مساطر ووسائل المراقبة الجبائية بالإضافة إلى ترشيد التحفيزات الجبائية وملاءمة القواعد الجبائية.

وقد مكن مسلسل هذه الإصلاحات من تحقيق استقرار النظام الجبائي الوطني وضمان العدالة وتوسيع الوعاء وتحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار وخلق فرص الشغل، وبالتالي ضخ إيرادات جبائية مستدامة في ميزانية الدولة.

وستتم مواصلة هذه الإصلاحات في إطار قانون المالية لسنة 2026 وفق نفس توجهات القانون-الإطار رقم 69.19 السالف الذكر، من أجل تعزيز المكتسبات وتسريع انتقال المغرب إلى مصاف الدول الصاعدة وتعزيز قدراته على خلق النمو وفرص الشغل.

وفي هذا السياق، فإن التدابير الجبائية المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026 تركز حول المحاور التالية:

- ◀ تعزيز إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم؛
- ◀ تحسين مناخ الأعمال وتنافسية المقاولات؛
- ◀ ملاءمة النظام الضريبي والقواعد الجبائية؛
- ◀ تعزيز التماسك الاجتماعي.

## 1- تعزيز إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم

بعد وضع اللبنة الأساسية القانونية والعملية لإدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم ومحاربة الغش الضريبي في إطار قوانين المالية السابقة، يقترح إدراج مجموعة من التدابير الجبائية في مشروع قانون المالية لسنة 2026 من أجل تعزيز الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة.

وتهدف هذه التدابير إلى التشجيع على الشفافية الجبائية ومكافحة الغش الضريبي بشكل فعال، لا سيما من خلال مايلي:

### 1-1- توسيع الحجز في المنبع المطبق برسم الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة ليشمل مكافآت الخدمات المقدمة من لدن بعض الأشخاص الاعتباريين

يطبق حاليا الحجز في المنبع لحساب الخزينة، فيما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، برسم المكافآت المخولة للغير. كما يتم تطبيق الحجز في المنبع برسم الضريبة على القيمة المضافة المستحقة على بعض الخدمات المقدمة المحددة بنص تنظيمي.

ومن أجل التشجيع بشكل فعال على الشفافية ومكافحة الغش الضريبي والفواتير المزورة، يقترح توسيع مجال تطبيق الحجز في المنبع السالف الذكر، في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة ليشمل المكافآت المتعلقة بالخدمات المقدمة من لدن الأشخاص الاعتباريين إلى الأشخاص التاليين:

◀ مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها ومقاولات التأمين وإعادة التأمين؛

◀ المنشآت التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يتجاوز 50 000 000 درهم.

### 1-2- توسيع نطاق تطبيق الحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل ليشمل عائدات كراء العقارات

يتعين حاليا على الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص وكذا الأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم المهنية وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو المبسطة، حجز الضريبة في المنبع برسم الدخل العقاري التي يدفعونها إلى الأشخاص الذاتيين الآخرين (الخواص).

وفي إطار تعزيز التدابير الجبائية الوقائية، يقترح كذلك تطبيق الضريبة في المنبع برسم عائدات كراء العقارات المدفوعة إلى الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات وإلى الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل المهني وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو المبسطة.

وسيتم احتساب الضريبة المحجوزة في المنبع المذكورة بسعر 5% من المبلغ الإجمالي للأكرية وسيتم استنزالها من مبلغ الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل المستحقة مع الحق في الاسترجاع.

ويستثنى من تطبيق حجز الضريبة في المنبع المذكور، الأشخاص المستثنون من نطاق تطبيق الضريبة أو المعفيون منها بصفة دائمة بالنسبة للعمليات المطابقة لغرضها المعني بهذا الإعفاء.

### 1-3- مراجعة كفاءات دفع الضريبة على الدخل برسم الأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة

يتعين حاليا على الخاضعين للضريبة الذين يقومون بتفويت قيم منقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين غير المقيدة في الحساب لدى وسطاء ماليين معتمدين، أن يدفعوا المبلغ الإجمالي للضريبة المستحقة عن هذه العمليات، قبل فاتح أبريل من السنة الموالية للسنة التي أنجز فيها التفويت، وذلك في نفس الوقت مع الإقرار السنوي بالأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة.

في إطار الإجراءات الوقائية والرادعة للغش الضريبي، يُقترح التنصيص على إلزامية دفع مبلغ الضريبة المستحقة عن كل عملية تفويت خلال 30 يومًا التي تلي تاريخ التفويت.

وبالتالي، سيتعين على الخاضعين للضريبة المعنيين دفع الضريبة المستحقة عن كل عملية تفويت بورقة إعلام وتقديم إقرار سنوي يتضمن بيانًا بجميع عمليات التفويت المنجزة خلال السنة، والذي يعتبر بمثابة طلب لاسترداد زائد الضريبة المحتمل.

ومن ناحية أخرى، يقترح إدراج تدبير لتوضيح الالتزامات المتعلقة بالإقرار بالدخول والأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة ذات المصدر الأجنبي، من خلال التنصيص على إلزامية تقديم إقرار سنوي برسم هذه الدخل والأرباح قبل فاتح أبريل من السنة التي تلي سنة تملكها.

### 1-4- إحداث واجب تسجيل إضافي بنسبة 2% على العقود المتعلقة بالتفويت بعوض للعقارات أو الأصول التجارية التي تتم دون إمكانية إثبات وتتبع وسائل الأداء

تخضع حاليا المعاملات العقارية لواجب تسجيل نسبي حسب طبيعة العقار موضوع المعاملة (4% أو 5% أو 6%) دون إمكانية تتبع وسيلة الأداء المستعملة.

وفي إطار التدابير الاحترازية الرامية إلى مكافحة التهرب الضريبي والحد من اللجوء للأداء نقدا وتعزيز إمكانية تتبع هذه المعاملات، يُقترح تطبيق واجب تسجيل إضافي بنسبة 2% على عقود التفويت بعوض للعقارات أو الأصول التجارية في إحدى الحالات التالية:

- ◀ إذا لم يتضمن العقد الوسائل المستعملة لأداء الثمن والمراجع المتعلقة بها،
  - ◀ وإذا لم يتم أداء الثمن بواسطة إحدى وسائل الأداء المنصوص عليها في المادة 11-11 من المدونة العامة للضرائب (الشيك أو التحويل البنكي أو الكمبيالات أو المقاصة، إلخ)،
  - ◀ وإذا تم أداء الثمن دون علم الموثق أو خارج نطاق محاسبته.
- إذا لم يتم أداء جزء من الثمن بواسطة إحدى وسائل الأداء المذكورة، لا يطبق الواجب الإضافي المحدد في 2% إلا على هذا الجزء من الثمن.
- كما يُقترح إرفاق عقود تفويت العقارات أو الأصول التجارية بنسخة من الوثيقة المثبتة للوسيلة التي تم بها أداء الثمن المعبر عنه في العقد.
- وتجدر الإشارة إلى أن أداء الواجب الإضافي لا يمكن اعتباره عفوا ضريبيا ولا يحول دون حق الإدارة في مباشرة مساطر المراقبة الجبائية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

## 5-1- إحداث إلزامية التصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة من طرف منشآت الصناعة التحويلية بالنسبة للنفايات الصناعية الجديدة والمعادن والمواد المستعملة

في إطار مكافحة ممارسات الغش الضريبي التي تم رصدتها وضمن المساواة الضريبية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، يُقترح التنصيص على أنه يجب على منشآت الصناعة التحويلية أن تصرح وتؤدي الضريبة على القيمة المضافة برسم مشتريات النفايات الصناعية الجديدة والمعادن والمواد المستعملة.

وفي هذه الحالة، يجب على منشآت الصناعة التحويلية السالفة الذكر أن تصرح في إقرارها برقم الأعمال، حسب نظامها الضريبي، بالنسبة للشهر أو ربع السنة الذي تم خلاله أداء العملية، بمبلغ هذه العملية دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة وأن تقوم باحتساب الضريبة المستحقة وخصمها من الضريبة المصرح بها والواجب أدائها.

## 2- تحسين مناخ الأعمال وتنافسية المقاولات

### 1-2- إعفاء المواد المخصبة ودعائم النباتات من الضريبة على القيمة المضافة

تستثنى حالياً بعض أنواع المواد المخصبة ودعائم النباتات المستعملة في المجال الفلاحي من إعفاء الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين الاستيراد، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف على الفلاحين.

ومن أجل ملاءمة نظام الضريبة على القيمة المضافة المطبق على جميع المدخلات الفلاحية، يقترح إدراج التدابير التالية:

◀ توسيع نطاق الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد المنصوص عليه في المادة 123-13° من المدونة العامة للضرائب، ليشمل المواد المخصبة ودعائم النباتات الموجهة حصرياً لأغراض فلاحية، كما تم تعريفها في القانون رقم 53.18 المتعلق بالمواد المخصبة ودعائم النباتات.

يشترط للاستفادة من هذا الإعفاء احترام الشروط التالية:

- القيام بعملية الاستيراد وفق الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 53.18 السالف الذكر؛
  - القيام بالإجراءات التنظيمية المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة.
- ◀ ملاءمة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل مع الإعفاء المطبق حين الاستيراد، من أجل ضمان تطبيق هذا الإعفاء خلال جميع مراحل سلاسل تسويق المواد المخصبة ودعائم النباتات.

### 2-2- ملاءمة الأجال الإضافية للإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لأموال الاستثمار في الداخل وحين الاستيراد

يحدد حالياً أجل إعفاء أموال الاستثمار في الداخل عند الاستيراد في ستة وثلاثين (36) شهراً، مع زيادة آجال إضافية يمنحها المشرع في الحالات التالية:

- ◀ بالنسبة للإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل: يتم منح أجل إضافي مدته 6 أشهر في حالة القوة القاهرة، قابلة للتجديد مرة واحدة، للمنشآت التي تقوم بتشديد مشاريعها أو التي تنجز مشاريع في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة.
- ◀ بالنسبة للإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد:

- يتم منح أجل إضافي مدته 6 أشهر في حالة القوة القاهرة، قابلة للتجديد مرة واحدة للمنشآت التي تقوم بتشييد مشاريعها الاستثمارية؛
  - وإمكانية التمديد لمدة 24 شهرًا للمنشآت التي تنجز مشاريع استثمار في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة سارية المفعول. ويؤدي هذا الاختلاف في الأجل الإضافية إلى خلق صعوبات في التطبيق بسبب الاختلافات في التفسير، وخاصة فيما يتعلق بحالات القوة القاهرة.
- لذا يقترح، من أجل تسهيل وتشجيع المشاريع الاستثمارية، ملاءمة الأجل الإضافية المذكورة أعلاه وتحديدها في أجل أربعة وعشرين (24) شهرا بالنسبة لجميع المنشآت التي تقوم بتشييد مشاريعها أو التي تنجز مشاريع في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة.

ويشترط للاستفادة من تمديد الأجل المذكور القيام بالإجراءات المحددة بنص تنظيمي.

### 2-3- تعزيز الاستثمار في الشركات الرياضية بالمغرب

بغرض تشجيع الاستثمار في الشركات الرياضية بالمغرب، المنظمة بالقانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، يُقترح إدراج التدابير الجبائية التالية:

◀ فيما يخص الضريبة على الشركات:

#### ألف. توضيح إعفاء الشركات الرياضية لمدة خمس سنوات

تتمتع حاليا الشركات الرياضية المؤسسة طبقا لأحكام القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة من الإعفاء من مجموع الضريبة على الشركات طوال مدة خمس (5) سنوات محاسبية تبتدئ من السنة المحاسبية الأولى للاستغلال. ولتوضيح هذا التدبير، يُقترح التنصيص على أن هذا الإعفاء يسري ابتداء من أول عملية بيع خاضعة للضريبة تقوم بها الشركات الرياضية.

#### باء. خصم الهبات النقدية أو العينية الممنوحة لفائدة الشركات الرياضية

تخصم حاليا الهبات النقدية أو العينية الممنوحة لفائدة بعض المنظمات من طرف المنشآت من الحصيلة الخاضعة للضريبة، طبقا لأحكام المادة 10-1-باء-2° من المدونة العامة للضرائب.

وفي إطار دعم الأنشطة الرياضية، يُقترح أن تشمل التكاليف القابلة للخصم الهبات النقدية أو العينية الممنوحة لفائدة الشركات الرياضية المؤسسة طبقا لأحكام القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، وذلك في حدود عشرة في المائة (10%) من الربح الخاضع للضريبة، دون أن يتجاوز مبلغ الخصم خمسة ملايين (5 000 000) درهم.

#### جيم. إعفاء زائد القيمة الناتج عن المساهمة بأصول وخصوم جمعية رياضية في شركة رياضية

يمكن حاليا القيام بعملية مساهمة بجزء أو كل أصول وخصوم جمعية رياضية في شركة رياضية مؤسسة طبقا لأحكام القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، دون أثر على حصيلتها الجبائية، عندما تكون العناصر المساهم بها مقيدة في موازنة الشركة الرياضية المعنية وفق قيمتها الواردة في آخر موازنة مختتمة للجمعية قبل العملية المذكورة.

ولا يطبق هذا الإعفاء إلا عندما تقيم العناصر المساهم بها وفق القيمة الصافية المحاسبية، مما قد يكون في غير صالح الجمعيات المساهمة عند حضور مستثمر خارجي يرغب في تقييم العناصر المساهم بها طبقاً لقيمة السوق.

وبالتالي، يقترح توسيع نطاق هذا الإعفاء ليشمل كذلك عمليات المساهمة المنجزة وفق القيمة الحقيقية، مع الإشارة إلى أنه في حالة تفويت العناصر المساهم بها يجب على الشركة المستفيدة من المساهمة إدراج زائد القيمة المحقق في حصيلتها الجبائية وحسابه على أساس القيمة الأصلية لهذه العناصر قبل عملية المساهمة.

◀ فيما يخص الضريبة على الدخل:

### تطبيق خصوم جزافية على الأجور المدفوعة لمهني الرياضة من قبل الشركات الرياضية

من أجل مواكبة الانتقال إلى الاحترافية في القطاع الرياضي وضمان جاذبيته بالنسبة للمستثمرين وتحقيق التكافؤ في المعاملة بين جميع الفاعلين، يقترح تطبيق خصم على صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة على الدخل المدفوع للرياضيين المحترفين والمربين والمدربين والفريق التقني، كما يلي:

- 90 % برسم سنة 2026؛
- 80 % برسم سنة 2027؛
- 70 % برسم سنة 2028؛
- 60 % برسم سنة 2029.

◀ فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة:

### تمديد الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة الممنوح للشركات الرياضية

يجب التذكير بأنه سبق التنصيص على تدبير جبائي من أجل إعفاء الأنشطة والعمليات التي تقوم بها الشركات الرياضية المؤسسة طبقاً لأحكام القانون رقم 30-09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم لمدة خمس (5) سنوات، ابتداء من فاتح يناير 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2024.

إلا أن العديد من الشركات الرياضية لم تتمكن من الاستفادة الكاملة من هذا التدبير، لأن أول عملية خاضعة للضريبة تمت بعد انطلاق المدة المذكورة.

ولذلك، يقترح منح الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم للشركات الرياضية المذكورة ابتداء من فاتح يناير 2026 إلى غاية 31 ديسمبر 2030.

### 2-4- تطبيق سعر مناسب لفائدة مؤسسات التمويل الصغيرة فيما يخص الضريبة على الشركات

من أجل تشجيع تحويل مؤسسات التمويل الصغيرة إلى بنوك أو شركات تمويل مع الحفاظ على طابعها الاجتماعي، يُقترح استثناء المؤسسات المنشأة في شكل شركات مساهمة والمستفيدة من المساهمة بعناصر أصول وخصوم جمعيات التمويل الصغيرة طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، من تطبيق سعر 40%، وذلك طوال الخمس سنوات المحاسبية الأولى للاستغلال.

### 3- ملاءمة النظام الضريبي والقواعد الجبائية

#### 3-1- تبسيط كفاءات التوفر على العنوان الإلكتروني الواجب الإدلاء به لإدارة الضرائب

يجب حالياً على الخاضعين للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل فيما يتعلق بالدخول المهنية المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو المبسطة وكذا الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة، أن يتوفروا على عنوان إلكتروني لدى مقدمي خدمات الثقة يدلون به للإدارة الجبائية بهدف استعماله في التواصل الإلكتروني مع الإدارة الجبائية.

ويهدف تحسين جودة الخدمات الرقمية المقدمة لفائدة الملمزين بالنظر للتطور الذي تشهده الوسائل التكنولوجية ومن أجل تخفيف التكاليف، يُقترح تبسيط الإجراء الحالي المتعلق بالتوفر على العنوان الإلكتروني، بشكل يسمح لجميع الملمزين بالإدلاء للإدارة الجبائية بعنوان إلكتروني من اختيارهم.

وسيمكن هذا التدبير من تحسين كفاءات التواصل والتبادل الإلكتروني بين الإدارة الجبائية والملمزين وضمان حقهم في الحصول على المعلومات المتعلقة بوضعيتهم الضريبية، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

#### 3-2- ملاءمة الأحكام الجبائية المنظمة للمساطر المتعلقة بصعوبات المقاولات

في إطار ملاءمة الأحكام الجبائية مع المساطر الجديدة المتعلقة بصعوبات المقاولات المنصوص عليها في مدونة التجارة، يقترح التنصيص على ما يلي:

- ◀ إلزام المقاولات التي تطلب فتح "مسطرة الإنقاذ" بإخبار الإدارة بذلك مسبقاً، كما هو منصوص عليه حالياً بالنسبة لمسطرة التسوية أو التصفية القضائية؛
- ◀ تطبيق المسطرة السريعة لتصحيح الضرائب في حالة فتح "مسطرة الإنقاذ"؛
- ◀ إلزام المقاولات التي لم تفتح مسطرة التسوية أو التصفية القضائية بمبادرة منها بأن تخبر الإدارة.

#### 3-3- ملاءمة القواعد المتعلقة بمسك المحاسبة بطريقة إلكترونية

يهدف تحسين كفاءة مسك الوثائق المحاسبية، تم بموجب قانون المالية لسنة 2018 تغيير وتتميم أحكام المادة 145-1 من المدونة العامة للضرائب قصد التنصيص على إلزامية مسك المحاسبة وفق شكل إلكتروني حسب معايير سيتم تحديدها بنص تنظيمي.

غير أنه تبين من خلال دراسة المعايير السالفة الذكر أنها تدخل في المجال القانوني وليس التنظيمي، وبالتالي يجب التنصيص عليها في القانون المتعلق بالقواعد المحاسبية الواجب على التجار العمل بها.

وبناءً على ذلك، يُقترح حذف الإحالة على نص تنظيمي لتحديد المعايير السالفة الذكر المنصوص عليها في المادة 145-1 من المدونة العامة للضرائب.

#### 3-4- تحيين الأحكام المنظمة لواجبات التمير بعد رقمتهما

لقد نص قانون المالية لسنة 2018 على أن تؤدي واجبات التمير بواسطة التأشير برسم التمير أو بناء على إقرار أو بطريقة إلكترونية بواسطة التمير البديل.

غير أن أحكام المادة 236-3° من المدونة العامة للضرائب لم يتم ملاءمتها لتأخذ بعين الاعتبار الرقمنة السالفة الذكر. وتنص هذه المادة على تطبيق تخفيض قدره 3% من مبلغ طلب التنابر لفائدة الموزعين المساعدين المأذون لهم بصفة قانونية من لدن إدارة الضرائب لبيع التنابر المذكورة للعموم.

ومن أجل ملاءمة وتحيين النص الحالي، يُقترح نسخ أحكام المادة 236-3° من المدونة العامة للضرائب التي أصبحت متجاوزة.

### 3-5- ملاءمة وتوضيح النظام الضريبي بالنسبة لواجبات التسجيل على عمليات القرض المنجزة من طرف مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها وكذا الضمانات وافتكاك الرهون المتعلقة بها

يختلف حالياً النظام الضريبي بالنسبة لواجبات التسجيل المتعلق بعمليات القرض والضمانات المقدمة وافتكاك الرهون المتعلقة بها حسب الهيئات المانحة للقرض: الأبنك أو شركات التمويل.

حيث تخضع عمليات القرض الممنوحة من طرف شركات التمويل وكذا الضمانات ورفع اليد عن هذه الضمانات للواجب الثابت المحدد في 200 درهم، بينما تعفى عمليات القرض الممنوحة من طرف الأبنك من واجبات التسجيل، في حين تخضع الضمانات ورفع اليد عن هذه الضمانات للواجب النسبي في إطار القانون العام والمحدد في 1,5%.

من أجل ملاءمة النظام الضريبي المخصص لعمليات القرض السالفة الذكر، يقترح تطبيق الواجب الثابت المحددة في 200 درهم على عمليات القرض والضمانات ورفع اليد عن هذه الضمانات المنجزة من طرف جميع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها المنظمة بالقانون رقم 103.12، دون تمييز بين الهيئات المقرضة.

### 3-6- توضيح النظام الضريبي المطبق على الصفقات العمومية فيما يخص واجبات التسجيل

تخضع حالياً الصفقات العمومية وجوبا لإجراء التسجيل بالمجان. غير أنه لا يتم دائما موافاة الإدارة الجبائية بالمعلومات المتعلقة بهذه الصفقات.

وعليه، ومن أجل ضمان الشفافية، يقترح تطبيق واجب تسجيل محدد في 0,1% على الصفقات العمومية. وسيتحمل هذا الواجب أصحاب الصفقة أو المقاولات المكلفة بتنفيذ العقود والاتفاقات المعنية.

### 3-7- مراجعة النظام الضريبي المطبق على الدخول الموزعة من لدن هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال (OPCC)

تستفيد حالياً هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال (OPCC) من الحياد الضريبي بصفتها هيئات تمويل شفافة. ونتيجة لذلك، تُفرض الضريبة على العائدات المقبوضة من لدن هذه الهيئات باسم المساهمين وحاملي الأسهم في شكل رباح.

غير أن هذا النظام لا يضمن تحقيق العدالة الجبائية، على اعتبار أن مبلغ العائدات المقبوضة مثلا في شكل زائد القيمة الذي لا يخضع للضريبة لدى هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، يتم توزيعه على المساهمين في شكل رباح معفاة. مما يتعارض مع مبدأ الشفافية الضريبية الذي من المفترض أن يسمح بفرض الضريبة على العائدات المحصل عليها من طرف هيئات التوظيف الجماعي بين يدي المساهمين أو حاملي الأسهم وفق طبيعتها الأصلية، وذلك تماشيا مع الممارسات الدولية المعمول بها.

ومن أجل توضيح النظام الضريبي المطبق على مختلف العوائد الموزعة من لدن هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وكذا ترسيخ مبدأ الحياد الضريبي لهذه الهيئات، يُقترح توضيح أن فرض الضريبة على المساهم أو حامل الأسهم يجب أن يأخذ في الاعتبار الطبيعة الجبائية للعائدات المقبوضة (ربائح أو فوائد أو زائد القيمة).

وبذلك، يتم ضمان فرض الضريبة باسم المستثمر أخذا بعين الاعتبار مبدأ العدالة الجبائية كما لو أنه استثمر مباشرة في الأصول المعنية دون اللجوء إلى هيئات التمويل.

#### 4- تعزيز التماسك الاجتماعي

##### تمديد تطبيق المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول

في إطار مواصلة وتعزيز جهود تعبئة الموارد لتقوية التماسك الاجتماعي، يُقترح تمديد تطبيق المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم السنوات 2026 و2027 و2028.

وللتذكير تطبق المساهمة المذكورة على الشركات والأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية الذين يساوي أو يفوق ربحهم السنوي الخاضع للضريبة 1 000 000 درهم، وتُحتسب هذه المساهمة حسب الأسعار النسبية المحددة في 1.5% أو 2.5% أو 3.5% أو 5% حسب مستوى الربح المحقق.

#### II. مقتضيات مختلفة

##### أ- إعانة الدولة لدعم السكن

يهدف هذا التدبير إلى تعديل مقتضيات المادة 8 من قانون المالية لسنة 2023 المتعلقة بإعانة الدولة لدعم السكن وذلك بغرض تعزيز نجاعتها وتدقيق بعض جوانبها التطبيقية عبر:

- ◀ توسيع نطاق الاستفادة من نظام إعانة الدولة لدعم السكن ليشمل المالكين على الشياخ؛
- ◀ تأطير عملية إرجاع مبلغ الإعانة على إثر الإخلال بالالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة؛
- ◀ تحديد حالات وكيفيات رفع الرهن عبر الإحالة على النص التنظيمي.

##### ب- إلغاء اعتمادات الأداء التي لم تكن محل التزام

يرمي هذا التدبير إلى إلغاء اعتمادات الأداء فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة المفتوحة بموجب قانون المالية عن السنة المالية 2025 التي لم تكن، إلى تاريخ 31 ديسمبر 2025، محل التزامات بالنفقات مؤشر عليها، ولا يطبق هذا الإلغاء على اعتمادات الأداء برسم نفس السنة لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة.

لا يطبق سقف 30%، المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 63 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، على اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة وأرصدة الالتزام لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة، المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها.

ويرمي أيضا هذا التدبير إلى إلغاء، بقوة القانون، اعتمادات الاستثمار المرحلة والمتعلقة:

- ◀ بالصفقات المنتهية الإنجاز. وتلغى كذلك الالتزامات المتعلقة بهذه الاعتمادات؛

◀ بالمشاريع المنتهية الإنجاز المستفيدة من أموال المساعدة.

## ج- إحداث مناصب مالية

يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2026 إحداث 36.895 منصبا ماليا، موزعة على الوزارات والمؤسسات وفق الجدول المتضمن بمشروع قانون المالية، منها 500 منصبا ماليا لفائدة رئيس الحكومة المؤهل لتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات، وتخصص 200 من هذه المناصب المالية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

◀ بالإضافة إلى ذلك، يقترح تخصيص 600 منصبا ماليا لتسوية وضعية الموظفين التابعين لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الحاصلين على شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها لها، الذين اجتازوا بنجاح مباراة ولوج هيئة الأساتذة الباحثين في التربية والتكوين، وذلك تطبيقا لاتفاق 26 دجنبر 2023 بين الحكومة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية. وبالموازاة مع ذلك، تحذف ابتداء من نفس التاريخ المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بهذه الوزارة والمطابقة لوضعيتهم قبل التسوية المذكورة.

◀ علاوة على هذه المناصب يقترح إحداث 19.000 منصبا لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مخصصة لتوظيف الأساتذة.

## د- التدبير الفعال لنفقات الاستثمار

في إطار السياسة الاستباقية التي تنهجها الحكومة لتدبير أنجع للمالية العمومية، وترشيد نفقات الاستثمار، يؤذن للحكومة، خلال السنة المالية 2026، بتطبيق احتياطات اعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة وتحدد نسبة الاحتياطات للاعتمادات المذكورة في 15%.

## هـ- التأهيل والمصادقة

### 1- التأهيل

#### 1-1- في مجال فتح اعتمادات إضافية خلال السنة المالية 2026

يهدف التأهيل المقترح في إطار أحكام مشروع قانون المالية إلى الترخيص للحكومة بفتح اعتمادات إضافية، بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2026، لتلبية الحاجيات المستعجلة أو غير المتوقعة أثناء إعداد الميزانية. يتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا باستعمال الترخيص المشار إليه أعلاه. وتعرض هذه المراسيم، على البرلمان قصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

#### 2-1- في مجال إحداث مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة خلال السنة المالية 2026

يهدف هذا الإجراء إلى الترخيص للحكومة بأن تحدث عند الاقتضاء، بمقتضى مراسيم، مرافق جديدة للدولة مسيرة بصورة مستقلة، خلال السنة المالية 2026.

وتعرض هذه المراسيم على البرلمان قصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

### 3-1- في مجال إحداث حسابات خصوصية للخبزنة خلال السنة المالية 2026

يهدف هذا المقترح إلى الترخيص للحكومة لإحداث حسابات خصوصية للخبزنة بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2026، وذلك في حالة الاستعجال والضرورة الملحة وغير المتوقعة.

يتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا باستعمال الترخيص المشار إليه أعلاه. وتعرض هذه المراسيم على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

### 2-المصادقة

يهدف هذا التدبير إلى المصادقة على المرسوم رقم 2.25.368 الصادر في 29 من شوال 1446 (28 أبريل 2025) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة المتخذ تطبيقا للمادة 60 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية والمادة 21 من قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.

مكن هذا المرسوم من فتح اعتمادات إضافية غير متوقعة في إطار قانون المالية لسنة 2025، وترتبط بالعمليات التالية:

1. دعم الوضعية المالية للمكتب الوطني للماء والكهرباء بهدف ضمان استقرار أسعار الماء والكهرباء حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين؛
2. المساهمة في رأسمال بعض المؤسسات والمقاولات العمومية لتحسين وضعيتها المالية وتمكينها من تمويل مشاريعها الاستراتيجية؛
3. تغطية النفقات المتعلقة بتحسين أجور بعض فئات الموظفين في إطار الحوار الاجتماعي.

وتتوزع هذه الاعتمادات التي تبلغ 13 مليار درهم كما يلي :

- ◀ 4 ملايين درهم لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برسم سنة 2025، في إطار تفعيل التزامات الدولة المنصوص عليها في البروتوكول الاتفاقي الممهد لعقد البرنامج 2023 - 2027 ؛
- ◀ 4,5 ملايين درهم كمساهمة في رأسمال بعض المؤسسات والمقاولات العمومية لتعزيز مواردها الذاتية ؛
- ◀ 1 مليار درهم للرفع من رأسمال القرض الفلاحي للمغرب من أجل تحسين وضعيته المالية وتمكينه من تغطية الديون المتعثرة لصغار الفلاحين؛
- ◀ 3 ملايين درهم لفائدة نفقات الموظفين من أجل تغطية الأثر المالي الناتج عن مراجعة أجور بعض فئات موظفي الدولة؛
- ◀ 500 مليون درهم لتغطية بعض النفقات الاستثنائية غير المتوقعة في إطار قانون المالية لسنة 2025

### و- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

#### 1. إحداث

- ◀ إحداث مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى " مصلحة السوقيات والمعدات -الرشيدية" التابع لوزارة التجهيز والماء.

يندرج إحداث مصلحة السوقيات والمعدات -الرشيدية" في إطار تعميم الخدمات اللوجيستية على مجموع جهات المملكة.

وقد أحدثت هذه المصلحة بموجب قرار وزير التجهيز والماء رقم 524.25 المؤرخ في 26 شعبان 1446 (25 فبراير 2025) المعدل والمتمم للقرار رقم 061.16 الذي يحدد اختصاصات وتنظيم المصالح اللامركزية لوزارة التجهيز والماء، وسيتمكن هذا الإجراء أقاليم هذه الجهة من توفير العتاد والآليات المختصة في إنجاز الأشغال المتعلقة بالصيانة الاعتيادية للطرق وضمان استمرارية السير الطرقي عند تساقط الثلوج، وزحف الرمال.

## 2. تغيير

◀ تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسى " مصلحة التكوين المستمر " التابع لوزارة التجهيز والماء ب "مركز الاستقبال والندوات".

يهدف هذا التدبير إلى تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسى " مصلحة التكوين المستمر " التابع لوزارة التجهيز والماء ب "مركز الاستقبال والندوات"، وذلك على إثر صدور قرار وزير التجهيز والماء رقم 2936.21 بتاريخ 19 يناير 2022 المتعلق بتحديد تنظيم واختصاصات الأقسام والمصالح التابعة للإدارة المركزية، ويهدف هذا الإجراء إلى تحسين خدمات هذا المرفق وكذا الرفع من موارده المالية.

◀ تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسى "مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتواركة- الرباط" التابع لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ب "المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية بتواركة- الرباط".

يهدف هذا التدبير إلى تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسى "مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتواركة- الرباط" التابع لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ب "المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية بتواركة- الرباط"، وذلك بعد صدور قرار وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني رقم 670.25 الصادر في 7 مارس 2025 في شأن إحداث وتنظيم المعاهد المتخصصة للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية.

◀ تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسى "مركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض" التابع لوزارة العدل ب "مركز نشر المعلومة القانونية".

يهدف هذا التدبير إلى تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسى "مركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض" التابع لوزارة العدل ب "مركز نشر المعلومة القانونية"، وذلك بعد صدور قرار لوزير العدل رقم 1501.22 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 بشأن تحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة العدل والذي ينص على إحداث "مركز نشر المعلومة القانونية" على مستوى وزارة العدل، والذي يعهد له بتجميع النصوص القانونية وتحيينها وتتبع الاتفاقيات الدولية وترتيبها في قواعد معطيات قانونية وكذا نشر النصوص القانونية واتفاقيات التعاون القضائي.

## 3. حذف

◀ حذف مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسى "مصلحة السوقيات والمعدات - مكناس" التابع لوزارة التجهيز والماء.

يهدف هذا التدبير إلى حذف مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسى "مصلحة السوقيات والمعدات - مكناس"، وذلك على إثر حذف هاته المصلحة بموجب قرار وزير التجهيز والماء رقم 524.25 بتاريخ 25 فبراير 2025 الذي يحدد اختصاصات

وتنظيم المصالح اللامركزية لوزارة التجهيز والماء، ويبرر هذا الحذف توفر جهة فاس-مكناس على مصلحة السوقيات والمعدات بفاس.

◀ حذف مرفقي الدولة المسيرين بصورة مستقلة التالين: المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم" و "المركز الجهوي لتحاقن الدم – الدار البيضاء" التابعين لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

علاقة بدخول القانون رقم 11.22، المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته كمؤسسة عمومية، حيز التنفيذ وإصدار المرسوم التطبيقي رقم 2.23.1056 بتاريخ 23 يوليو 2024، يقترح حذف مرفقي الدولة المسيرين بصورة مستقلة التابعين لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية التالين:

• "المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم";

• "المركز الجهوي لتحاقن الدم – الدار البيضاء".

◀ حذف مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى " مديرية الأدوية والصيدلة" التابع لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

يهدف هذا التدبير إلى حذف مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى " مديرية الأدوية والصيدلة"، وذلك على إثر صدور القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية وكذا نشر المرسوم التطبيقي رقم 2.23.1055 بتاريخ 23 يوليو 2024.

وقد عهد لهذه الوكالة بتنفيذ التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان السيادة الدوائية وتوفير الأدوية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها.

◀ حذف مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية والتي تدخل في نطاق النفوذ الترابي للمجموعة الصحية الترابية لجهة طنجة تطوان- الحسيمة.

يهدف هذا التدبير إلى حذف سبع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية والتي تدخل في نطاق النفوذ الترابي للمجموعة الصحية الترابية لجهة طنجة تطوان- الحسيمة؛ ويتعلق الأمر ب:

• "المركز الاستشفائي الجهوي بطنجة";

• "المركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة";

• "المركز الاستشفائي الإقليمي بتطوان";

• "المركز الاستشفائي الإقليمي بالعرائش";

• "المركز الاستشفائي الإقليمي بشفشاون";

• "المركز الاستشفائي بعمالة المضيق الفنيدق";

• "المركز الاستشفائي الإقليمي بوزان".

ويندرج مقترح الحذف هذا في إطار تنزيل أحكام القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، في شكل مؤسسات عمومية تتولى، على الصعيد الجهوي، تنفيذ سياسة الدولة في مجال الصحة، وتضم كل مجموعة داخل دائرة نفوذها الترابي جميع المؤسسات الصحية التي كانت تابعة لوزارة الصحة.

كما يأتي هذا التدبير على إثر صدور المراسيم التطبيقية المرتبطة بالقانون السالف الذكر، لاسيما المرسوم رقم 2.25.547 بتحديد تاريخ الشروع الفعلي للمجموعة الصحية الترابية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة في ممارسة اختصاصاتها، والذي ينص في مادته الأولى على اعتبار فاتح الشهر الثالث الموالي لتاريخ انعقاد أول مجلس إداري لها (المنعقد بتاريخ 28 يوليوز 2025) كتاريخ الشروع الفعلي للمجموعة الصحية المذكورة.

## ز- الحسابات الخصوصية للخزينة

### 1. تغيير

◀ تغيير الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية".

يهدف هذا التدبير إلى تغيير تسمية الحساب المسمى "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" إلى "صندوق التنمية الترابية المندمجة" وتوسيع مجال تدخله من أجل تمكينه من تحمل النفقات المتعلقة بالجيل الجديد من برامج ومشاريع التنمية الترابية المندمجة.

وترتكز هذه البرامج على أربعة محاور أساسية:

- إنعاش التشغيل: وذلك عبر تحديد المشاريع والعمليات التي ينبغي إنجازها، انطلاقاً من المؤهلات الاقتصادية السائدة وخصوصيات كل مجال ترابي، بما يتيح تطوير الأنشطة الاقتصادية وإحداث فرص الشغل في القطاعات الإنتاجية؛
- تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية: لاسيما في مجالي التعليم والصحة، ويهدف هذا المحور إلى تدارك الخصاص القائم كما ونوعاً في هذين المجالين بما يساهم في تحسين مستمر للمؤشرات الاجتماعية؛
- التدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية: ينبغي أن تحظى تلبية الحاجيات من الموارد المائية، ولاسيما الماء الصالح للشرب، بالأولوية، مع تعزيز جهود محاربة هدر الماء، وبذل مجهود متواصل لترشيد استعمال هذه المادة الحيوية والتخفيف من حدة الإجهاد المائي الذي تعرفه بلادنا؛
- التأهيل الترابي المندمج: ويهدف هذا المحور إلى تسريع وتيرة تحول وتجهيز المجالات الترابية من خلال تعزيز البنيات التحتية المهيكلية والخدمات الأساسية، وضمان ارتباط أفضل بالقطاعات الإنتاجية المولدة لفرص الشغل.
- وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه السامي الموجه إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة الرامية إلى إيلاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة ولاسيما المناطق الجبلية، سيتحمل هذا الحساب مجموع النفقات المتعلقة بمشاريع التنمية المندمجة الموجهة لهذه المناطق.

◀ تغيير الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى " حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة".

يهدف هذا التدبير إلى تعديل الجانب المدين لهذا الحساب قصد تمكينه من المساهمة في عمليات تمويل البرامج والمشاريع المتعلقة بالتنمية الترابية المندمجة.

◀ تغيير حساب النفقات من المخصصات المسمى "اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع".

يهدف هذا التدبير إلى تغيير هذا الحساب من أجل توسيع مجال تدخله قصد تمكينه من تحمل النفقات المتعلقة بإنجاز البنيات التحتية الضرورية للقوات المسلحة الملكية.

الملاحق



## لائحة الملاحق

ملحق رقم 1 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026 وقوانين المالية لسنتي 2024 و2025.

ملحق رقم 2 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026 وقوانين المالية لسنتي 2024 و2025.

ملحق رقم 3 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأموال خصومية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026 وقوانين المالية لسنتي 2024 و2025.



## ملحق رقم 1:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة

برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026 وقوانين المالية

لسنتي 2024 و2025



**التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة**  
**برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026 وقوانين المالية لسنتي 2024 و 2025** (1/2)

- بالدرهم -

الاستثمار						التسيير									أمر بالصرف
2026		2025		2024		المجموع			المعدات و النفقات المختلفة			الموظفون و الاعوان			
اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	2026	2025	2024	2026	2025	2024	2026	2025	2024	
-	-	-	-	-	-	543 456 000	543 456 000	543 456 000	517 164 000	517 164 000	517 164 000	26 292 000	26 292 000	26 292 000	جلالة الملك
-	131 608 000	-	131 608 000	-	131 608 000	2 185 780 000	2 163 369 000	2 126 440 000	1 542 183 000	1 542 183 000	1 539 183 000	643 597 000	621 186 000	587 257 000	البلاط الملكي
20 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000	648 429 000	624 556 000	612 095 000	170 131 000	147 897 000	151 474 000	478 298 000	476 659 000	460 621 000	مجلس النواب
-	25 000 000	10 000 000	25 000 000	10 000 000	45 000 000	577 409 000	474 879 000	450 248 000	212 180 000	137 180 000	137 180 000	365 229 000	337 699 000	313 068 000	مجلس المستشارين
12 000 000	912 140 000	7 000 000	771 715 000	7 000 000	666 100 000	1 141 462 000	932 155 000	891 175 000	925 043 000	746 665 000	701 817 000	216 419 000	185 490 000	189 358 000	رئيس الحكومة
10 000 000	80 000 000	20 000 000	80 000 000	30 000 000	85 000 000	671 270 000	539 800 000	475 190 000	105 000 000	96 530 000	95 000 000	566 270 000	443 270 000	380 190 000	المحاكم المالية
220 000 000	232 490 000	220 000 000	420 550 000	284 000 000	449 550 000	4 497 361 000	3 784 319 000	3 496 639 000	376 449 000	352 788 000	304 063 000	4 120 912 000	3 431 531 000	3 192 576 000	وزارة العدل
40 000 000	440 000 000	50 000 000	467 000 000	100 000 000	397 000 000	4 664 827 000	4 484 723 000	4 196 013 000	1 623 398 000	1 562 398 000	1 497 600 000	3 041 429 000	2 922 325 000	2 698 413 000	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
3 982 791 000	5 684 011 000	4 442 791 000	4 549 093 000	3 907 190 000	4 272 092 000	45 199 943 000	40 393 272 000	35 783 950 000	5 367 184 000	4 513 154 000	4 429 467 000	39 832 759 000	35 880 118 000	31 354 483 000	وزارة الداخلية
940 000 000	1 791 790 000	930 000 000	1 799 080 000	1 297 000 000	1 965 080 000	15 522 771 000	14 634 038 000	14 120 657 000	4 982 508 000	4 896 645 000	4 858 458 000	10 540 263 000	9 737 393 000	9 262 199 000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
5 204 000 000	8 154 094 000	4 888 000 000	8 298 264 000	5 016 000 000	9 767 870 000	91 007 667 000	79 347 891 000	66 688 102 000	38 722 038 000	31 938 788 000	24 824 788 000	52 285 629 000	47 409 103 000	41 863 314 000	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والرياضة
12 685 143 000	14 498 661 000	9 000 000 000	9 000 000 000	6 900 000 000	9 000 000 000	27 858 920 000	23 575 709 000	21 689 949 000	11 436 131 000	7 770 000 000	7 240 000 000	16 422 789 000	15 805 709 000	14 449 949 000	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
232 682 000	383 493 000	108 831 000	195 493 000	89 531 000	160 493 000	5 800 286 000	5 398 416 000	4 647 916 000	693 427 000	657 527 000	627 927 000	5 106 859 000	4 740 889 000	4 019 989 000	وزارة الاقتصاد والمالية
-	44 082 000 000	-	43 602 000 000	-	36 412 000 000	45 453 000 000	48 112 000 000	34 820 000 000	-	-	-	-	-	-	وزارة الاقتصاد والمالية - تحملات مشتركة
-	-	-	-	-	-	9 632 777 000	9 668 342 000	9 625 100 000	-	-	-	-	-	-	وزارة الاقتصاد والمالية - التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية
57 000 000	2 005 318 000	56 500 000	2 069 708 000	56 500 000	1 042 682 000	619 480 000	577 602 000	553 421 000	303 173 000	265 225 000	266 024 000	316 307 000	312 377 000	287 397 000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
-	15 000 000	-	10 500 000	-	10 353 000	160 397 000	144 717 000	127 060 000	34 668 000	31 668 000	28 341 000	125 729 000	113 049 000	98 719 000	الامانة العامة للحكومة
40 448 281 000	18 318 139 000	37 927 606 000	17 549 806 000	43 254 522 000	16 070 817 000	1 801 464 000	1 760 920 000	1 653 730 000	677 893 000	665 849 000	637 949 000	1 123 571 000	1 095 071 000	1 015 781 000	وزارة التجهيز والماء
7 000 000	1 776 070 000	8 000 000	1 771 184 000	9 000 000	1 729 770 000	350 173 000	346 083 000	298 114 000	129 290 000	129 290 000	108 801 000	220 883 000	216 793 000	189 313 000	وزارة النقل واللوجستيك
6 769 277 000	15 018 308 000	7 003 151 000	15 581 412 000	7 313 543 000	15 057 792 000	4 897 081 000	4 718 097 000	4 449 029 000	3 768 110 000	3 654 516 000	3 523 398 000	1 128 971 000	1 063 581 000	925 631 000	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
900 000 000	1 030 239 000	900 000 000	1 030 239 000	900 000 000	1 030 239 000	6 271 896 000	5 653 566 000	5 097 469 000	4 734 850 000	4 302 950 000	3 908 043 000	1 537 046 000	1 350 616 000	1 189 426 000	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
2 000 000	3 452 000 000	2 000 000	3 471 213 000	2 000 000	3 439 213 000	394 141 000	387 455 000	390 020 000	354 586 000	353 710 000	358 235 000	39 555 000	33 745 000	31 785 000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقنية وتقييم السياسات العمومية
27 000 000	190 260 000	20 000 000	178 790 000	25 500 000	221 810 000	617 619 000	606 502 000	574 371 000	352 316 000	345 921 000	333 160 000	265 303 000	260 581 000	241 211 000	وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة
40 900 000	1 467 981 000	120 000 000	1 606 686 000	120 000 000	1 740 591 000	700 814 000	660 402 000	584 017 000	430 228 000	392 006 000	333 021 000	270 586 000	268 396 000	250 996 000	وزارة الصناعة والتجارة
515 000 000	2 346 841 000	515 000 000	2 170 741 000	445 000 000	2 190 741 000	3 740 435 000	3 378 479 000	3 104 954 000	2 786 051 000	2 469 715 000	2 287 854 000	954 384 000	908 764 000	817 100 000	وزارة الشباب والثقافة والتواصل
163 500 000	531 400 000	110 500 000	676 200 000	129 500 000	947 900 000	1 798 079 000	1 784 631 000	1 687 370 000	1 409 887 000	1 407 614 000	1 330 703 000	388 192 000	377 017 000	356 667 000	وزارة الإجماع الاقتصادي و المقاوله الصغرى والتشغيل والكفاءات
-	33 263 000	-	12 063 000	-	15 063 000	94 623 000	84 481 000	92 854 000	42 376 000	39 144 000	46 117 000	52 247 000	45 337 000	46 737 000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
-	1 579 225 000	-	1 779 225 000	-	1 758 725 000	251 246 000	242 086 000	273 681 000	143 334 000	143 334 000	187 840 000	107 912 000	98 752 000	85 841 000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
6 800 000 000	6 200 000 000	4 050 000 000	5 771 690 000	3 900 000 000	5 471 690 000	55 319 503 000	52 988 010 000	48 964 473 000	7 932 010 000	7 632 010 000	7 612 010 000	47 387 493 000	45 356 000 000	41 352 463 000	إدارة الدفاع الوطني
3 000 000	15 473 000	3 000 000	9 873 000	3 000 000	6 664 000	175 185 000	169 065 000	154 707 000	90 190 000	84 690 000	79 962 000	84 995 000	84 375 000	74 745 000	المنووية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

**التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة  
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026 وقوانين المالية لسنتي 2024 و 2025** (2/2)

- بالدرهم -

الاستثمار						التسيير									أمر بالصرف	
2026		2025		2024		المجموع			المعدات و النفقات المختلفة			الموظفون و الاعوان				
اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	2026	2025	2024	2026	2025	2024	2026	2025	2024		
-	-	-	-	-	-	3 400 000 000	2 700 000 000	2 200 000 000	-	-	-	-	-	-	-	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
4 000 000	23 612 000	12 000 000	23 612 000	12 000 000	23 612 000	599 324 000	594 163 000	538 943 000	210 364 000	190 773 000	178 673 000	388 960 000	403 390 000	360 270 000	المنشآت السامية للتخطيط	
13 000 000	4 748 400 000	166 500 000	4 636 935 000	100 000 000	3 003 645 000	1 413 606 000	1 308 758 000	1 229 472 000	992 890 000	883 682 000	838 626 000	420 716 000	425 076 000	390 846 000	وزارة إعداد التراب الوطني والتنمية والإسكان وسياسة المدينة	
-	395 800 000	-	295 000 000	40 000 000	285 000 000	837 934 000	807 624 000	723 994 000	727 100 000	705 000 000	635 000 000	110 834 000	102 624 000	88 994 000	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	
400 000 000	200 000 000	400 000 000	200 000 000	250 000 000	160 700 000	4 383 854 000	3 339 834 000	2 941 104 000	1 128 653 000	1 036 303 000	966 433 000	3 255 201 000	2 303 531 000	1 974 671 000	المنشآت العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	
-	14 000 000	-	14 000 000	-	14 000 000	136 245 000	131 705 000	125 555 000	52 090 000	48 460 000	51 560 000	84 155 000	83 245 000	73 995 000	المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	
-	267 350 000	-	264 850 000	-	423 400 000	3 799 980 000	3 555 965 000	3 155 852 000	558 100 000	422 565 000	386 815 000	3 241 880 000	3 133 400 000	2 769 037 000	المجلس الأعلى للسلطة القضائية	
-	14 000 000	-	14 000 000	-	13 000 000	205 902 000	192 926 000	184 372 000	96 430 000	90 430 000	89 000 000	109 472 000	102 496 000	95 372 000	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	
10 000 000	28 828 000	21 000 000	28 828 000	35 000 000	79 147 000	116 350 000	161 151 000	155 239 000	46 350 000	46 350 000	46 600 000	70 000 000	114 801 000	108 639 000	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	
<b>79 506 574 000</b>	<b>136 106 794 000</b>	<b>71 011 879 000</b>	<b>128 526 358 000</b>	<b>74 256 286 000</b>	<b>118 108 347 000</b>	<b>347 490 689 000</b>	<b>320 971 147 000</b>	<b>279 426 731 000</b>	<b>93 673 775 000</b>	<b>80 220 124 000</b>	<b>71 158 286 000</b>	<b>195 331 137 000</b>	<b>180 270 681 000</b>	<b>161 623 345 000</b>	<b>المجموع</b>	

## ملحق رقم 2:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة

المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026

وقوانين المالية لسنتي 2024 و2025



**التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة  
يرسم مشروع قانون المالية لسنة 2026 وقوانين المالية لسنتي 2024 و2025**

- بالدرهم-

نفقات الاستثمار						نفقات الاستغلال			أمر بالصرف
2026		2025		2024		2026	2025	2024	
اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الأداء	اعتمادات الأداء		
-	-	-	-	-	-	18 000 000	18 000 000	18 000 000	رئيس الحكومة
-	-	-	-	-	-	5 900 000	900 000	900 000	وزارة العدل
-	-	-	-	-	-	20 000 000	20 000 000	20 000 000	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
-	-	-	-	-	-	80 000 000	80 000 000	80 000 000	وزارة الداخلية
-	8 000 000	-	8 000 000	-	11 000 000	37 000 000	37 000 000	52 000 000	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
-	49 900 000	-	84 000 000	-	84 000 000	623 250 000	785 250 000	785 250 000	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
-	9 000 000	-	9 000 000	-	9 000 000	105 000 000	105 000 000	105 000 000	وزارة الاقتصاد والمالية
-	3 773 000	-	3 773 000	-	3 773 000	15 625 000	16 175 000	16 888 000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
-	-	-	-	-	-	24 000 000	24 000 000	24 000 000	الأمانة العامة للحكومة
64 000 000	68 300 000	64 000 000	67 800 000	64 000 000	67 800 000	104 500 000	102 000 000	102 000 000	وزارة التجهيز والماء
32 000 000	49 500 000	32 000 000	49 500 000	32 000 000	49 500 000	18 500 000	18 500 000	18 500 000	وزارة النقل واللوجيستيك
1 000 000	29 490 000	1 000 000	25 110 000	-	24 965 000	58 150 000	72 850 000	70 245 000	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
-	-	-	-	-	-	20 500 000	20 500 000	20 500 000	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
-	4 260 000	-	4 260 000	-	4 260 000	6 950 000	6 950 000	6 900 000	وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة
-	13 110 000	-	13 110 000	-	13 110 000	21 140 000	21 140 000	21 140 000	وزارة الشباب والثقافة والتواصل
-	200 000	-	200 000	-	200 000	400 000	400 000	400 000	وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات
-	3 000 000	-	3 000 000	-	3 000 000	533 474 000	362 474 000	362 474 000	إدارة الدفاع الوطني
-	8 700 000	-	8 700 000	-	8 700 000	22 601 000	19 751 000	19 751 000	المنذوبية السامية للتخطيط
-	9 900 000	-	7 000 000	-	7 000 000	17 841 000	16 654 000	16 654 000	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
-	-	-	-	-	-	5 500 000	5 500 000	5 500 000	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
<b>97 000 000</b>	<b>257 133 000</b>	<b>97 000 000</b>	<b>283 453 000</b>	<b>96 000 000</b>	<b>286 308 000</b>	<b>1 738 331 000</b>	<b>1 733 044 000</b>	<b>1 746 102 000</b>	<b>المجموع الإجمالي</b>



## ملحق رقم 3 :

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأموال  
خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون

المالية لسنة 2026 وقوانين المالية لسنتي 2024 و 2025



**التوزيع على الوزارات أو المؤسسات**  
**لنفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات**  
**برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026 وقوانين المالية لسنتي 2024 و 2025**

**الحسابات المرصدة لأموال خصوصية**

- بالدرهم-

2026 نفقات	2025 نفقات	2024 نفقات	بيان الحساب	أمر بالصرف
90 000 000	90 000 000	90 000 000	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	حسابات متعددة الأمرين بالصرف
-	-	-	الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	
5 000 000	5 000 000	5 000 000	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الاحتياطية	
2 000 000 000	888 000 000	888 000 000	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	
3 114 000 000	2 914 000 000	2 914 000 000	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن	
200 000 000	200 000 000	200 000 000	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	
2 600 000 000	2 600 000 000	2 600 000 000	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	
10 000 000	10 000 000	10 000 000	صندوق التأهيل الإجتماعي	
3 353 000 000	3 353 000 000	3 353 000 000	صندوق إنعاش الاستثمارات	
5 000 000 000	-	-	صندوق التنمية الترابية المندمجة	
400 000 000	400 000 000	400 000 000	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	وزارة العدل
-	-	-	صندوق التكافل العائلي	
25 000 000	25 000 000	25 000 000	الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
57 598 159 000	51 264 496 000	40 691 764 000	حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	وزارة الداخلية
300 000 000	200 000 000	200 000 000	الصندوق الخاص بانعاش ودعم الوقاية المدنية	
9 000 000 000	9 000 000 000	9 000 000 000	الصندوق الخاص لخصلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	
2 000 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	
30 000 000	30 000 000	30 000 000	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	
463 927 000	463 927 000	463 927 000	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	
1 700 000 000	1 700 000 000	1 700 000 000	صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها	
556 000 000	500 000 000	400 000 000	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	
1 000 000 000	1 000 000 000	1 000 000 000	صندوق التضامن بين الجهات	
70 000 000	70 000 000	42 500 000	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	
800 000 000	800 000 000	800 000 000	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
2 000 000 000	1 000 000 000	1 220 000 000	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
1 500 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	وزارة الاقتصاد والمالية
80 000 000	80 000 000	80 000 000	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	
350 000 000	350 000 000	350 000 000	مرصدا المصالح المالية	
500 000	5 000 000	5 000 000	صندوق الإصلاح الزراعي	
-	-	-	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	
-	-	-	الصندوق الخاص بالزكاة	
600 000 000	600 000 000	600 000 000	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	
600 000 000	600 000 000	600 000 000	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	
-	143 000	58 141 000	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	
36 492 000 000	36 072 236 000	25 000 000 000	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك	

**التوزيع على الوزارات أو المؤسسات**  
**نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات**  
**برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026 وقوانين المالية لسنتي 2024 و 2025**

نفقات 2026	نفقات 2025	نفقات 2024	بيان الحساب	أمر بالصرف
			الاجتماعي	
-	-	-	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	
800 000 000	800 000 000	800 000 000	صندوق محاربة الغش الجمركي	وزارة الاقتصاد والمالية
360 000 000	360 000 000	360 000 000	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخرزينة	
-	-	-	صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية	
-	-	-	الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	
5 000 000 000	15 000 000 000	15 000 000 000	الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية	
3 000 000 000	3 000 000 000	2 850 000 000	الصندوق الخاص بالطرق	وزارة التجهيز والماء
16 000 000	16 000 000	16 000 000	صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والمينائي	
4 200 000 000	4 200 000 000	4 200 000 000	صندوق التنمية الفلاحية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
160 000 000	60 000 000	80 000 000	صندوق تنمية الصيد البحري	
-	1 100 000 000	2 000 000 000	صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	
750 000 000	750 000 000	750 000 000	الصندوق الوطني الغابوي	
30 000 000	30 000 000	30 000 000	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة
150 000 000	150 000 000	150 000 000	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	
-	-	-	صندوق التنمية الطاقية	
60 000 000	60 000 000	60 000 000	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	وزارة الشباب والثقافة والتواصل
370 000 000	370 000 000	370 000 000	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري والإعلانات والنشر العمومي	
1 520 000 000	1 720 000 000	1 699 500 000	صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
200 000 000	200 000 000	200 000 000	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	إدارة الدفاع الوطني
50 000 000	50 000 000	50 000 000	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
5 720 000 000	5 720 000 000	2 000 000 000	صندوق التضامن لدعم السكن والسكنى والاندماج الحضري	
150 000 000	150 000 000	150 000 000	الصندوق الخاص لدعم إدارة ومؤسسات السجون	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
<b>154 473 586 000</b>	<b>150 956 802 000</b>	<b>126 491 832 000</b>	<b>مجموع الحسابات المرصدة لأموال خصوصية</b>	

**حسابات النفقات من المخصصات**

- بالدرهم-

نفقات 2026	نفقات 2025	نفقات 2024	بيان الحساب	أمر بالصرف
-	-	-	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية	رئيس الحكومة
11 490 000 000	10 800 000 000	10 800 000 000	اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع	إدارة الدفاع الوطني
-	-	-	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق	المنذوبية السامية للتخطيط
500 000	500 000	500 000	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	
<b>11 490 500 000</b>	<b>10 800 500 000</b>	<b>10 800 500 000</b>	<b>مجموع حسابات النفقات من المخصصات</b>	

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم

مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنت

[www.finances.gov.ma](http://www.finances.gov.ma)

صفحة الفيسبوك

[www.facebook.com/financesmaroc](http://www.facebook.com/financesmaroc)

حساب X

[www.x.com/financesmaroc](http://www.x.com/financesmaroc)

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

<http://lof.finances.gov.ma>